وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس سطيف 1

كلية علوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Farhat Abbas Setif University 1

Faculty of Economics, Commerce and Management

القسم: التعليم الأساسي

تاريخ الوقائع الاقتصادية

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى: جذع مشترك

إعداد الدكتور: مومني إسماعيل

الخبراء المقيمين:

الدكتور صادق هادي؛ جامعة فرحات عباس –سطيف1

الدكتور أحمد بن قطاف؛ جامعة برج بوعريريج

تاريخ اعتماد المطبوعة 2021/2020

-مخطط المطبوعة-

العنوان	الصفحة
مخطط المطبوعة	2
مقدمة	4
المحور الأول: مدخل إلى تاريخ الوقائع الاقتصادية –المفاهيم الأساسية والأهمية-	
أولا:المفاهيم الأساسية ذات الصلة بتاريخ الوقائع الاقتصادية	6
ثانيا: تاريخ الوقائع الاقتصادية-مفهومه،مناهجه وأهميته-	9
ثالثا:العلاقة بين الوقائع الاقتصادية، الفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية	14
رابعا: أسئلة تقييمية حول المفاهيم الواردة في المحور الأول	16
المحور الثاني :الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة(ما قبل التاريخ إلى القرن5م)	
أولا:النظام المشاعي(البدائي)،	18
ثانيا:النظام العبودي(الرق)	21
ثالثا: أسئلة تقييمية حول المفاهيم الواردة في المحور الثاني	29
المحور الثالث :الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى(القرن 5م إلى القرن15م)	
أولا:العالم الغربي النظام الإقطاعي، النظام الحرفي ودور الكنيسة في الحياة الاقتصادية	31
ثانيا:العالم الإسلامي أوضاع منطقة الحضارة الإسلامية وأبرز مظاهر التطور الاقتصادي	37
ثالثا: أسئلة تقييمية حول المفاهيم الواردة في المحور الثالث	44
المحور الرابع :الوقائع الاقتصادية في مرحلة الرأسمالية(ما بعد القرن15م)	
أولا: حركة النهضة الأوربية	46
ثانيا:حركة الكشوفات الجغرافية ومرحلة الرأسمالية التجارية	48

ثالثا:الثورة الصناعية والحركة الاستعمارية مرحلة الرأسمالية الصناعية	54
رابعا: **التحول نحو الرأسمالية المالية**	67
خامسا: أسئلة تقييمية حول المفاهيم الواردة في المحور الرابع	71
المحور الخامس :الوقائع الاقتصادية ما بين الحربين(ج ع 1)و(ج ع 2)	
أولا:ظهور تمدد النظام الاشتراكي	73
ثانيا:أزمة الكساد الكبير 1929	76
ثالثا: أسئلة تقييمية حول المفاهيم الواردة في المحور الخامس:	83
المحور السادس :الوقائع الاقتصادية المعاصرة(بعد ج ع2 إلى واقعنا المعاصر)	
أولا:النظام الاقتصادي والنقدي الدولي الجديد(من قاعدة الذهب، نظام BW، إلى نظام التعويم)	85
ثانيا:نماذج التنمية للدول المستقلة حديثا وبروز الاقتصاديات الآسيوية	93
ثالثا: فترة الثلاثون المجيدة (1945-1975)وأزمة دولة الرفاهية	96
رابعا:العولمة الاقتصادية ومظاهرها (انهيار المعسكر الاشتراكي، ...)	102
خامسا:الأزمة المالية 2008 (الأسباب، التداعيات ، أسعار الطاقة...)	109
سادسا:أزمة الوباء العالمي (COVID19) وتداعياتها الاقتصادية.	115
سابعا: أسئلة تقييمية حول المفاهيم الواردة في المحور السادس:	125
قائمة المصادر والمراجع	

مقدمة

تحوي هذه المطبوعة مجموعة من المحاضرات الموجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك ميدان العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية في مقياس :تاريخ الوقائع الاقتصادية والذي يعتبر من المقاييس الارتكازية في المسار المعرفي والتكويني للطالب في بدايات دراساته، كونه يعنى بدراسة النشاطات الاقتصادية كما في الواقع، وكذا تطور الخبرات والتجارب الاقتصادية والعمليات الاقتصادية عبر الزمن. وهو ما يشكل مادة علمية مهمة للطالب تمثل له منطلقا أساسيا لاستيعاب النظريات الاقتصادية وتطورها في المجتمعات، وكذا فهم السياسات الاقتصادية التي وضعت للتأثير على الواقع المعاش، وقد تم تبسيط مادة المقياس في شكل وقائع اقتصادية متسلسلة حسب الأزمنة والمراحل التاريخية الكبرى التي مرت بها البشرية، مع التركيز على الأحداث الاقتصادية ذات التداعيات الكبيرة على واقع المجتمعات . وفي هذا الصدد تم تقسيم مادة المقياس إلى ستة محاور لتنسجم والمقرر الوزاري المعتمد لتغطية المقياس، أخذا بعين الاعتبار إثراء المقياس ببعض الأحداث المستجدة ذات التداعيات الاقتصادية الكبيرة كالأزمة المالية 2008وانعكاساتها على أسعار الطاقة، وأزمة الوباء العالمي (covid19) وتداعياتها الاقتصادية التي نعيشها اليوم، كما تم وضع أسئلة تقييمية في نهاية كل محور من محاور المقياس للمراجعة والتقييم، وإجمالا المحاور الكبرى لمادة المقاس تضمنت ما يلي:

المحور الأول: مدخل إلى تاريخ الوقائع الاقتصادية –المفاهيم الأساسية والأهمية-

المحور الثاني :الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة(ما قبل التاريخ إلى القرن5م)

المحور الثالث :الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى(القرن 5م إلى القر15م)

المحور الرابع :الوقائع الاقتصادية في مرحلة الرأسمالية(ما بعد القرن15م)

المحور الخامس :الوقائع الاقتصادية ما بين الحربين(ح ع 1)و(ح ع 2)

المحور السادس :الوقائع الاقتصادية المعاصرة(بعد ح ع2 إلى واقعنا المعاصر)

المحور الأول:

مدخل إلى تاريخ الوقائع الاقتصادية –المفاهيم الأساسية والأهمية-

- المفاهيم الأساسية ذات الصلة بتاريخ الوقائع الاقتصادية
- تاريخ الوقائع الاقتصادية- مفهومه، مناهجه وأهميته
- العلاقة بين الوقائع الاقتصادية، الفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية
- **أسئلة تقييمية حول المحورالأول**

تمهيد:

نهدف من خلال هذه الفصل التمهيدي إلى التعرض للمفاهيم الأساسية ذات الصلة بتاريخ الوقائع الاقتصادية، وأهمية دراستها في إطار التصور الشامل لمختلف جوانب الحياة، استنادا للتراث الإنساني المتمثل في علم الاقتصاد .

من هذا المنطلق وجب علينا تحديد موقع تاريخ الوقائع الاقتصادية من المعرفة الإنسانية ككل قبل الانتقال إلى تحديد أهدافه واستخداماته .

أولا:المفاهيم الأساسية ذات الصلة بتاريخ الوقائع الاقتصادية:

1-المعرفة الإنسانية: لما تداخلت معارف الإنسان وتشعبت عبر مراحل تطور الإنسانية خلال حضارتها المختلفة، ومحاولة للتحكم في تلك المعرفة وتسخيرها لخدمة الإنسانية، تعارف على تقسيمها إلى فرعين رئيسين :الفنون والعلوم واتفق على وضع ضوابط لتصنيف معرفة معينة.

2-مفهوم العلم: انّ ارتقاء المعرفة إلى درجة العلم يكمن في كونها تعدت مجرد الإدراك الحسي للإنسان لما يدور حوله من أحداث وظواهر دون ترتيب منطقي بين ذلك، ودون محاول للبحث في الأسباب، فالمعرفة المنظمة تحاول ترتيب الظواهر والحوادث وربطها ببعضها لتكون سلسلة متسقة منطقيا يعتمد عليها في التوصل إلى الحقائق، هذه الحقائق تعرف بالقوانين أو الفرضيات النظرية . من هذا المنطلق لترتيب المعرفة في خانة العلم وجب توفر الشروط التالية :

أ- **الموضوع**:وهو مادة الفكر أو المضمون الذي يدور حوله البحث ، بشكل عام يمثل الظاهرة المدروسة سواء كانت طبيعية أو إنسانية.

ب-**المنهج**:هو عبارة عن الإجراءات الذهنية والآليات العقلية التي يتبعها الباحث للوصول إلى حقيقة الظاهرة المدروسة وهو مقسم إلى أسلوب الاستنباط (مجاله العقل)و الاستقراء (الواقع والمادة).

ج-**القوانين:**هي عبارة عن تراكمات الموضوع والمنهج معا، وهي تمثل الروابط والعلاقات التي تقيد الظواهر ببعضها بعلاقات شرطية للتعرف على العوامل المحددة للظاهرة، ليس هذا فحسب؛ بل واستخدامها في محاولة التنبؤ وتوقع مسار الظاهرة بدرجة أدق وأقرب للحقيقة وهو غرض العلم.

3: المعرفة الاقتصادية :عندما يتدبر الإنسان هذا العالم تجول بخاطره تساؤلات عديدة منها:

أ-على المستوى الفردي:ما لذي يجعل فلان أغنى من فلان؟ما لذي يجعل الهواء متاح بدون مقابل بينما الطيبات الأخرى لها ثمن؟ لماذا الخبز أقل ثمنا من السيارة مثلا؟

ب-على المستوى الجماعي(الوطني):من الذي ينظم عمل الأعداد الهائلة من البشر؟ ويوزعهم على مختلف النشاطات ؟ ما هي القوانين التي تحكم سلوكاتهم؟...

ج-على المستوى الدولي: في هذا المستوى يبلغ التعقيد ذروته ، فكيف تتم تسوية المبادلات التجارية بين الدول ؟ ما هي القوانين التي تحكمها؟ هل تستطيع دولة ما العيش في عزلة عن باقي الدول؟

تحأول النظرية الاقتصادية الاقتصادية(التحليل الكلي، والتحليل الجزئي) أن تجيب على هذه الأسئلة وهي تمثل مرحلة معالجة الظاهرة الاقتصادية بمنهج وموضوع محدد وهو ما يسمى بعلم الاقتصاد

4. علم الاقتصاد: الاقتصاد في اللغة: مأخوذ من القصد في الشيء خلاف الإفراط،وهو ما بين الإسراف والتقتير[1]، أما **اصطلاحا** فأطلق هذا المصطلح في البدأية على طريقة تنظيم وإدارة شؤون الأسرة، وتمثل المقابل العربي للكلمة *economy* والتي نجد أصلها عند الإغريق في كلمة *oikonemia*، ونظرا لأن هذه الكلمة مركبة من لفظتين هما *oikos* ومعناها منزل، و*nomos* معناها قانون، فإن أرسطو كان يقصد باستخدامها الكلام عن مبادئ إدارة المنزل، ثم شمل مجموع العلاقات المادية الداخلية والخارجية للأمم، وعليه فهو العلم الذي يدور حول حسن التدبير، أو الكفاءة في إدارة الموارد، أما الآن فإن كلمة اقتصاد *economy* في ذاتها تشير إلى أنها صورة تنظيمية معينة لإدارة عمليات إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات بغية تحقيق مستوى معيشي معين.[2]

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث و مؤسسة التاريخ العربي، لبنان بيروت، ط 1 ،1996، مادة (قصد)

[2] زينب حسين عوض الله وآخرون، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة لنشر، إسكندرية، مصر، 2000، ص12.

أ-تعريف آدم سميث:قدم أول تعريف بالمفهوم الاقتصادي في عنوان أشهر مؤلفاته " an enquiry into the nature and causes of the wealth of nations" "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم".

ب-تعريف ألفريد مارشال في كتابه"مبادئ الاقتصاد"1890"الاقتصاد هو العلم الذي يتعلق بدراسة سلوك الإنسان في حياته العملية".

ج- تعريف ليونيل روبنز:"الاقتصاد يدرس السلوك كعلاقة بين غايات محدودة ووسائل نادرة ذات استعمالات متعددة " .

د-تعريف بول أنطونيو ساموبلسون"علم الاقتصاد يحلل التكاليف والأرباح الناجمة عن أفضل استخدام للموارد المتاحة".

هـ-تعريف المذهب الماركسي"الاقتصاد علم يدرس علاقات الإنتاج بين الناس"أو كما يقول لينين "الاقتصاد السياسي هو علم التطور التاريخي لهيكل الإنتاج" .

-تعريف ابن خلدون(المقدمة):"ابتغاء الرزق والسعي في تحصيله".

-تعريف محمد باقر الصدر)(اقتصادنا)"الاقتصاد هو العلم الذي يتنأول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها، وربط تلك الأحداث والظواهر بالأسباب والعوامل التي تتحكم فيها".

تعريف محمد احمد صقر(الاقتصاد الإسلامي :مفاهيم ومرتكزات):"الاقتصاد هو العلم الذي يبحث كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها المادية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، وهو أيضا العلم الذي يبحث في الطريقة التي يوزع بها الناتج الاقتصادي بين المشتركين وغير المشتركين في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة وغير مباشرة في ظل الإطار الحضاري نفسه" .

5. المذهب الاقتصادي: يمثل المذهب الاقتصادي منهجا يرتكز على تحديد القواعد و الأصول التي تنظم الحياة الاقتصادية، وتضع حلولا لمشكلاتها وفق تصوراتها للعدالة الاجتماعية[1]. فالمذهب الاقتصادي هو الذي يضع أهذاف الحيات الاقتصادية ويرسم الوسائل المؤدية إلى تحقيق هذه الأهذاف، فهو ينطوي على أمرين :غاية ووسيلة النشاط الاقتصادي(يدرس ما يجب أن يكون)، ويمكن التمييز بين عديد المذاهب الاقتصادية اشتراكي ، رأسمالي، إسلامي.

6-النظام الاقتصادي :يتكون من من مجموعة الهياكل التي تتحرك جميعا نحو تحقيق الهدف الذي تحدده المذهبية التي يقوم عليها في إطار فني واجتماعي وسياسي محدد.

7. الفكر الاقتصادي: يمكن القول: إن الفكر الاقتصادي هو ما يبذله علماء الاقتصاد من مجهود عقلي في فهم و تفسير الوقائع الاقتصادية، وتحديد السياسات المناسبة لممارسة النشاط الاقتصادي والاختيار من بينها في ضوء القيم التي تسود في المجتمع.

ثانيا: تاريخ الوقائع الاقتصادية- مفهومه، مناهجه وأهميته-

1- **التعريف بتاريخ الوقائع الاقتصادية**: "هي تلك الأحداث التي جرت في ذلك الحيز المكاني والزماني من التاريخ فشكلت النظريات الاقتصادية مجراها الطبيعي"[2]، كما يقصد بها "الدارسة التاريخية الاقتصادية وتحليل الظواهر الاقتصادية خلال مراحل تطور المجتمعات، وكثيرا ما يطلق عليها علم التاريخ الاقتصادي، التطور الاقتصادي أو تاريخ الأحداث والوقائع الاقتصادية"[3]. فموضوع تاريخ الوقائع الاقتصادية يعنى بدراسة النشاطات الاقتصاديةActivities، كما في الواقع و كذا تطور الخبرات والتجارب الاقتصادية والعمليات الاقتصادية عبر الزمن.

[1] حامد بن عبد الرحمان الجنيدل، مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي ، ، المجلد 1، ص27.

[2] حسين بن طاهر، مدخل الى الوقائع الاقتصادية، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر.،2010، ص7.

[3] خبابة عبد الله، بوقرة اربح، الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية . 2009 ، ص ص10-13.

2-**الأساليب والمناهج الأكاديمية في عرض تاريخ الوقائع الاقتصادية** : نحصي المناهج التالية:[1]

- ✓ -حسب التقسيم الأكاديمي التقليدي للتاريخ العام (عصور قديمة ووسطى وحديثة).
- ✓ حسب القطاعات الاقتصادية (زراعية، صناعية، تجارة... الخ).
- ✓ حسب التوزيع الجغرافي للعملية الاقتصادية(الأقاليم الجغرافية)
- ✓ -حسب النظم الاقتصادية المقارنة".
- ✓ حسب تطور المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية.
- ✓ حسب النماذج النظرية Economic Models في التاريخ الاقتصادي، أي دراسة الخصائص الجوهرية للنظم الاقتصادية – التاريخية (إقطاع، رأسمالية، اشتراكية...الخ)

ومن أجل الفهم الصحيح لمقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية ارتأينا أن نقوم بتتبع اتجاهات التاريخ الاقتصادي العام، وتطور الواقع الاقتصادي في العالم عبر النظم و التشكيلات الاقتصادية التي عرفها الإنسان و التي تطورت تطورا كبيرا خلال مراحل التاريخ المختلفة، وهو منهج يعتمد على تطور وتعاقب النظم الاقتصادية (أدوات الإنتاج وعلاقات الإنتاج) بسائر مقوماتها العلمية، وفي أطرها الاجتماعية والتاريخية .وفق ما هو مبين في الشكل[2]:

[1] ابراهيم كبة، دراسات في التاريخ الاقتصادي والفكر الاقتصادي، ، مطبعة الإرشاد، بغداد،1970، ص60.

[2] صادق هادي، محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير،جامعة سطيف1، ص ص6-7.

قوى الإنتاج	أدوات الإنتاج-قوة العمل- -المعرفة الفنية السائدة
علاقات الإنتاج	نوع ملكية الإنتاج أو سائل الإنتاج-تحديد نوع و شكل علاقات الإنتاج السائدة في مجتمع ما-قيمة و شكل الإنتاج فيه.
أسلوب الإنتاج	قوى الإنتاج- علاقات الإنتاج -نوع شكل الملكية

إن العملية الاقتصادية تقوم بشكل أساسي على عنصري الإنتاج (حشد واستخدام الموارد المتاحة)،والاستهلاك(استخدام ما تم إنتاجه)، وتتضمن عملية الإنتاج أساسا ما يلي:

أ-**قوى الإنتاج**:هي وسائل وأدوات الإنتاج، حيث تدل على وجود علاقات مادية بين المجتمع والطبيعة لإنتاج السلع المادية، فتتضمن أدوات الإنتاج، فنون الإنتاج، تقسيم العمل...

ب-**علاقات الإنتاج**:التفاعلات الإنسانية للأفراد فيما بينهم أثناء العملية الإنتاجية،فتتضمن نوع الملكية لوسائل الإنتاج،توزيع الثروة ،الطبقات داخل المجتمع...

التفاعل بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج يحدد لنا **نمط الإنتاج** وهو الطريقة التي يتم بها تلبية مستلزمات الحياة في المجتمع، ومجموع تلك الأنماط الإنتاجية المتداخلة مع بعضها البعض تشكل لنا ما يسمى **بالتكوين الاقتصادي والاجتماعي**، حيث أن لكل مجتمع نمط اقتصادي وأسلوب خاص في الإنتاج يميزه عن بقية المجتمعات الأخرى.

فاستنادا إلى معياري حالة **القوى الإنتاجية و علاقات الإنتاج** يمكن القول إن البشرية خلال تطورها مرت بعدد من الأنظمة والتشكيلات الاقتصادية و الاجتماعية ، و هي كالتالي :

- نظام المشاعية البدائية.
- النظام العبودي .

- النظام الإقطاعي.
- النظام الرأسمالي.
- النظام الاشتراكي.

يعتبر هذا التصنيف الأكثر موضوعية ويمثل وجهة نظر المدرسة التاريخية الألمانية ، كما هو موضح في الشكل التالي:

مصوّر الماديّة التاريخيّة أو التاريخ المادي للمجتمع المدني

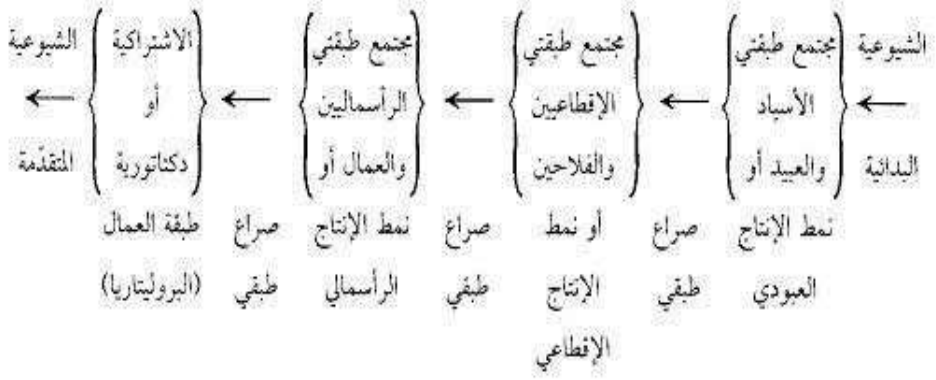

من الأهمية بمكان الإشارة إلى انه يمكن التنبيه أن الموضوعية نسبية في كتابة هذا النوع من المعارف الإنسانية؛ لأننا ونحن نستقرئ ما كتب يكاد ينحصر في وقائع منطقة واحدة هي أوربا بينما تغيب مساهمة الشعوب الأسيوية والإفريقية؛ بل الأخطر هو إغفال وقائع تاريخية قريبة كالحركة الاستعمارية الحديثة وأثارها الاقتصادية المجحفة في حق ملايين الشعوب، وعليه حأولت إضافة عنصر في المطبوعة يتعلق أساسا في الربط بين التوسع في الرأسمالية والحركة الاستعمارية .

تجدر إلاشارة بان دراستنا ستقتصر على توضيح القوانين والعلاقات الاقتصادية العامة دون التوقف عند الخصائص الثانوية، وبالتالي لابد من الاكتفاء بعرض لمحات موجزة، وذلك بالتركيز على الخطوط العريضة المتعلقة بالتحولات والمنعطفات الاقتصادية الرئيسية و المميزة التي عرفها التاريخ الاقتصادي.

3-أهمية دارسة تاريخ الوقائع الاقتصادية :

إنّ لدارسة الوقائع الاقتصادية ، أبعاد وآفاق أكبر من مجرد سرد لأحداث ويمكن تلخيص هذه الأبعاد في النقاط التالية:[1]

- ✓ **استنباط العلاج للمشكلات الاقتصادية:**

يختلف علاج المشكلة الاقتصادية تبعا لتطور المجتمع الفني والتكنولوجي حسب تنظيمه الاقتصادي، لهذا كانت دارسة التاريخ الاقتصادي عونا للباحثين الاقتصاديين للتعرف على الأساليب المختلفة التيطبقت في علاج المشكلة خلال العصور التاريخية

- ✓ **رصد حركة التغييرالتي تمر بها المجتمعات المختلفة :**

وذلك بالوقوف على دارسة علاقات الانتاج التي سادت فيها، على مستوى تقسيم العمل ودور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية، فدارسة تاريخ الوقائع الاقتصادية ليست دارسة سردية للأنظمة والأحداث الاقتصادية، وإنما محاولة تحليل خصائص كل نظام في الفترة التاريخية التي تواجد فيها، ومحاولة استخارج نقاط القوة ونقاط الضعف لتفاديها في الأنظمة الحالية .

- ✓ **دارسة الأزمات الاقتصادية التي عرفها التاريخ الاقتصادي للمجتمعات:**

وذلك من أجل التعرف على أسبابها ومظاهرها ومختلف حلولها لتفادي تكرارها في الواقع المعاش، ونذكر أن أهم الأزمات الاقتصادية التي عرفها التاريخ الاقتصادي على سبيل المثال:

الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929،-أزمة المكسيك 1987 - ، -أزمة جنوب شرق آسيا 1997 ، الأزمة المالية 2008.

- ✓ **-تدبير الظروف الحالية ورسم آفاق المستقبل :**

تبين لنا دارسة تاريخ الوقائع الاقتصادية من تحديد روابط التي نشأت بين الأحداث الاجتماعية المختلفة، لنتمكن بواسطتها من الاستفادة من تجارب الإنسانية لتخطيط ظروف ورسم آفاق المستقبل .

[1] خبابة عبد الله، بوقرة اربح، المرجع السابق،ص ص2-13.

✓ **استلهام السياسات الاقتصادية الناجحة:**

تستدعي دارسة تاريخ الوقائع الاقتصادية استلهام الأفكار تحسين المستوى المعيشي للمجتمعات الفقيرة .ومن الضروري استنباط النظرية التي تتفق مع ظروف وخصائص ثقافة المجتمع .

✓ **تنمية القدرة على البحث العلمي وتطوير المناهج البحثية:**

إن معرفة الأفكار والنظريات الاقتصادية خلال فترات التاريخ، تمكننا من التعرف على ما توصل إليه رجال الفكر والفلاسفة من أفكار وأساليب لعلاج تلك المشاكل من جهة، ومن جهة أخرى الاستفادة من معرفة مشاكل وأخطاء الماضي لمعالجة مشاكل الحاضر و ظروف المستقبل.

ثالثا: العلاقة بين الوقائع الاقتصادية، الفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية:

في الدراسات الاقتصادية المعاصرة نميز بين فرعين من فروع الدراسات الاقتصادية التاريخية ، الفرع الأول وهو التاريخ الاقتصادي وموضوعه ما حدث من أحداث اقتصادية في الواقع ، والفرع الثاني هو تاريخ الفكر الاقتصادي وموضوعه فكر الاقتصاديين على النحو الذي كتبوه وعلى نحو ما هو معروف في الدراسات الاقتصادية فإن هذين الفرعين مرتبطان على نحو وثيق ويمكن تفسير هذا الارتباط انطلاقا من المعاني الثلاث التي قد تعنيها كلمة اقتصاد، حيث يمكن أن تعني واقع أي مجموعة الأنشطة المادية والظواهر ،كما يمكن أن تعني سلوك وهو التصرف بعقلانية أما المعنى الثالث فهو عكس الواقع أي الفكر أي كل الجهود التي بذلت وتراكمت من أجل فهم الواقع الاقتصادي .

الملاحظ أنه لا وجود لفكر بدون واقع (فالواقع يكون موضوع اهتمام الفكر وبالتالي مجال دراسته) كما يتأثر الواقع بالفكر، فيلاحظ توصل الإنسان إلى استخدام المعرفة العلمية بكثافة من أجل تحسين ظروف معيشته وواقعه مع ترشيد سلوكه من أجل فهم أفضل يمكن التطرق إلى العلاقة الكامنة بين الاقتصاد السياسي والسياسة الاقتصادية، فالاقتصاد السياسي علم يدرس الواقع من أجل فهمه واستخلاص المعارف بينما السياسة الاقتصادية فهي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية مثل تقليص التضخم البطالة، .....وعليه فالمغزى من أي سياسة

اقتصادية هو التأثير على الواقع لكن علينا أن ندرك أن نجاح أي ساسة اقتصادية يتوقف على مدى ارتكازها على مبادئ علمية ، الشكل الموالي يختصرن تلك العلاقات.[1]

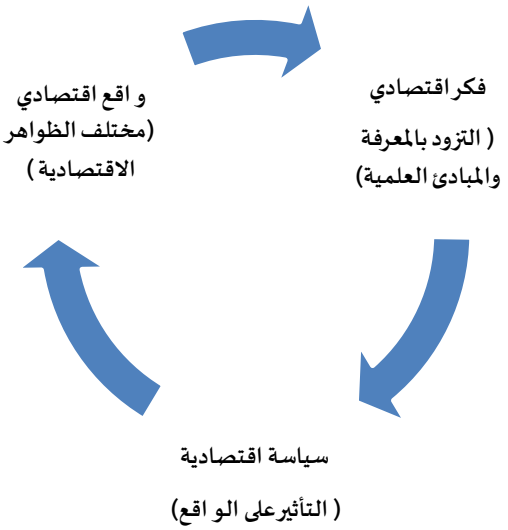

كخلاصة يمكن القول لتاريخ الوقائع الاقتصادية هو علم يتنأول الواقع التاريخي للعملية الاقتصادية، علم يحلل تطور النظم الاقتصادية وفق أدوات الإنتاج وعلاقات الإنتاج، في حين ان تاريخ الفكر الاقتصادي، هو تاريخ الصياغات النظرية للعملية الاقتصادية، وعليه فان تاريخ الوقائع الاقتصادية، هو التأسيس المادي لدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي. .

[1] بروش زين الدين، محاضرات في الاقتصاد السياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف،2006/2005، ص2.

أسئلة تقييمية حول المحور الأول:

-هل الوقائع الاقتصادية تصنع الفكر الاقتصادي أم العكس؟عزز اجابتك بأمثلة؟

-فيما تكمن أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية ؟وما علاقتها بالفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية؟

_لدراسة تاريخ تطور الأنظمة الاقتصادية التي مرت بها المجتمعات البشرية نستند في الغالب إلى قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج اشرح ذلك؟

مفهوم علاقات الإنتاج لا يختلف عن مفهوم قوى الإنتاج هل هذا صحيح؟

المحور الثاني:

الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة(ما قبل التاريخ إلى القرن5م)

- -النظام المشاعي(البدائي)،
- -النظام العبودي(الرق)
- أسئلة تقييمية حول المحور الثاني

تمهيد:

تشمل الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة حيّزا زمنيا يمتد من ظهور الإنسان على هذه البسيطة إلى القرن الخامس ميلادي (سقوط الإمبراطورية الرومانية)، وفقا لتطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج يمكن تقسيمها إلى مرحلتين : مرحلة المشاعية البدائية، ومرحلة العبودية وترتيبا للأفكار نجعل من فترة اكتشاف الكتابة (3500ق م) واقعة فاصلة بين المرحلتين.

أولا:الوقائع الاقتصادية في ظل نظام المشاعية البدائية(ما قبل التاريخ إلى ظهور الكتابة 3500ق م)

يعتبر نمط الإنتاج البدائي أول نمط إنتاج عرفه التاريخ الاقتصادي ، و ظهر نمط الإنتاج البدائي منذ ظهور الإنسان قبل حوالي مليون سنة و استمر حتى ما قبل الميلاد بقرون معدودة ، و يمكن حصر وتوضيح السمات والخصائص العامة لنظام المشاعية لبدائية انطلاق من تحليل القانون الاقتصادي الأساسي لنظام إنتاج المشاعية البدائية وعلاقاته وهو (**ضمان وسائل المعيشة الضرورية للإنسان بالاعتماد على أدوات إنتاج بدائية، و على أساس مشاعية تملك وسائل الإنتاج و العمل الجماعي وطريقة التوزيع المتساوي للمنتجات)**[1]:

1-على مستوى قوى الإنتاج:-

عرفت عملية الإنتاج البدائي بتدني وانخفاض مستوى قوى ا الإنتاج و كذا أدوات العمل و كانت تلك هي السمة الغالبة لعملية الإنتاج البدائي ، ولهذا السبب سعى الإنسان في صراعه المستمر مع الطبيعة إلى تطوير وسائل العمل و قد استلزمت هذه العملية زمنا طويلا ففي المرحلة ا لأولى من حياة ا الإنسان البدائي) في العصر الحجر ي (كانت أدوات العمل تتمثل في الحجارة وكانت متعددة الاستخدامات، وكانت الحياة مقتصرة على جني الثمار و الصيد الجماعي، وفي مرحلة ما من مراحل هذا العصر استخدم الإنسان النار، وكان هذا الأخير بمثابة انعطاف حاسم في حياة الإنسان البدائي، بعد ذلك

[1] علي بلارو، محاضرات في الوقائع الاقتصادية، 2007-2008

تعلم الإنسان صنع أدوات العمل من المعدن الخام، أولا من النحاس ثم البرونز فالحديد لذلك سمي العصران اللاحقان للعصر الحجري بالعصر البرونزي والعصر الحديدي. أعقب ذلك اكتشاف القوس و السهم الذي يعتبر مرحلة هامة في إتقان أدوات العمل ،لان هذا الاختراع ساعد على تطوير عملية الصيد و بالتالي ازدياد مردوده و إنتاجه و هو ما مهد لمرحلة تربية المواشي (التدجين) بشكلها البدائي.

بصورة عامة يمكن القول إن التطور ر الحاصل في أدوات العمل كانت له نتائج هامة :

ا- ساعد على ظهور ا لاشكال البدائية للزراعة، حيث بدأ الانتقال تدريجيا من جمع النباتات إلى العمل الزراعي المتطور ر كزراعة الحبوب .

ب- بد أت القبائل البدائية التي كانت دائمة الترحال تتحضر و تستقر في أماكن معينة خاصة بالقرب من الأنهار.

2- **على مستوى علاقات الإنتاج:** يمكن استنتاج ما يلي:

أ– **التنظيم الاجتماعي - نظام العشيرة:**كانت العشيرة تمثل الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يقوم عليها المجتمع البدائي..هذا ونظرا لعدم وجود الفائض و الاستثمار و الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و الطبقات لم يظهر في ذلك الوقت ما يسمى بجهاز الحكم (الدولة).

ب-التقسيم الاجتماعي للعمل:ارتبط التقسيم الاجتماعي للعمل مع ظهور كل من الزراعة و الرعي أي زراعة الأرض و تربية المواشي. حيث حصل تخصص في العمل- تقسيم للعمل - على أساس المشاعيات، و كان أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل على أساس المشاعيات (قبائل الرعاة وقبائل الزراعة) و هو ما زاد في إنتاجية العمل لحد كبير . لقد كانت أهم نتيجة لهذا التقسيم الاجتماعي للعمل قيام و تطور ما يسمى بالتبادل بين قبائل الرعاة و قبائل الزراعة وقد بدأ نطاق التبادل بالاتساع مع ظهور تقسيمات اجتماعية أخرى للعمل نتيجة تطور أدوات الإنتاج،مهدت الطريق لانقسام هام جديد في المجتمع و هو

التخصص الحرفي أو المهني داخل المشاعية نفسها، و هو ما أدى إلى توسع نطاق المبادلات الذي كان في البدأية يتم على أساس عشائري ثم تحول بعد تملك الماشية ملكية خاصة إلى تبادل بين الأفراد .

ج-**ظهور التملك الخاص والطبقات** :يمكن القول عند التكلم عن التملك الخاص والطبقات اننا بصدد التكلم عن مرحلة جد متقدمة من النظام المشاعي،فبعد التطور الحاصل على مستوى أدوات العمل أصبح العمل أكثر إنتاجية، وهو الأمر الذي لم يعد يستدعي العمل بطريقة جماعية على مستوى العشيرة ، فارتفاع الإنتاجية سمح بالإنتاج في الزراعة والرعي و الحرف على نطاق اجتماعي أضيق من العشيرة و هو الأسرة التي أصبحت الوحدة الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة في المجتمع،وبهذا فسح المجال للعمل الخاص على نطاق الأسرة للحلول تدريجيا محل العمل الجماعي المشترك و هو الذي أدى إلى ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج،و يشير التاريخ ان الملكية الخاصة بدأت بالماشية ، فقد بدأ زعماء العشائر بامتلاكها بعدما كانت ملكية جماعية لإفراد العشيرة ، ثم امتدت الملكية الخاصة لجميع أدوات الإنتاج و كانت الأرض آخر ما دخل في نطاق التملك الخاص.

وقد أدى ظهور الملكية الخاصة إلى تقسيم العشيرة أولا إلى أسر كبيرة ثم إلى وحدات عائلية صغيرة بالإضافة إلى تغيير البنيان الاجتماعي للمجتمع البدائي، حيث انفصل مالكي وسائل الإنتاج عن عامة أفراد المجتمع و أصبحوا يتولون المناصب الاجتماعية والسياسية .هذا و قد توسع نطاق الملكية نحو تملك جميع وسائل الإنتاج بما فيها الإنسان نفسه و بهذا ظهر نظام الرق و توسع ليشمل مع التطور التاريخي أفراد القبيلة نفسها . و بهذا تكون علاقات الإنتاج المشاعية قد انتهت لتحل محلها علاقات إنتاج جديدة .

6-إنحلال نظام المشاعية البدائية

يمكن إدارج أسباب انحلال نظام المشاعية البدائية فيما يلي[1]:

-تطور مستوى الإنتاج وظهور المنتوج الفائض وذلك بسبب تطور قوى الإنتاج.

-ب-التحول من العمل الجماعي المشترك إلى العمل الفردي بسبب تخصص أدوات العمل ووسائله وامتلاك الأفراد لها.

ج-نهاية التوزيع المتساوي لمنتوجات العمل بين أفراد الجماعة وظهور حب التملك مما أدى إلى ظهور التفأوت الاقتصادي.

د-أزمة علاقات الإنتاج: بعدما مال دور المنتجين إلى عدم التساوي، إزدهرت الملكية الخاصة -على حساب الملكية العامة وأصبحت أملاك العائلات و راثية وتعاظم نتيجة ذلك التفاوت في الثروة بين أعضاء المشاعة وصار في مقدور أصحاب الأملاك أن يرغموا المحرومين منها على العمل لحسابهم ليستولوا من ثمة على فائض إنتاج عملهم، وكانت أولى ضحايا الاستغلال أسرى الحروب حيث تحولوا تدريجيا إلى أرقاء(عبيد).

ثانيا:الوقائع الاقتصادية في ظل النظام العبودي(3500ق م-القرن5م)

بدأ نظام الرق بالتشكل عقب انهيار النظام المشاعي حوالي 3000 – 4000 قبل الميلاد، لقد ساد هذا النظام في ضل حضارات عريقة منها بلاد الرافدين، الفينيقيين، القرطاجية، و استمر إلى غاية القرنين الثالث و الرابع الميلادي في شمال إفريقيا و آسيا و ازدهر في اليونان و روما إلى غاية القرن الخامس الميلادي .و فيما يلي يتم التعرض لأهم خصائص النظام العبودي .من خلال القانون الاقتصادي الأساسي:**للنظام العبودي فيما يلي :– إنتاج الخيرات المادية موجه لسد حاجات الأسياد المتزايدة باستمرار، وكان يتم ذلك عن طريق الاستثمارفي العبيد –**

[1] سعاد حوحو، تاريخ الوقائع الاقتصادية،جامعة محمد خيضر ، بسكرة،2014-2015، ص14.

1- القوى المنتجة:حدث تطور كبير في وسائل الإنتاج الزراعي، وظهرت أدوات عمل جديدة لم تكن معروفة من قبل خاصة في مجال ضبط عمل العبيد في الإنتاج الحرفي، فقد حدث تطور هام في صناعة الأواني و الحدادة والنسيج، – كما حدث تخصص في العمل الزراعي نفسه – تقسيم اجتماعي للعمل –وأبرز ما ظهر في تلك الفترة أنظمة الري في العراق ومصر، وانجازات هامة في المعابد والمباني خاصة في الصين.

2-**علاقات الإنتاج**: تميزت بما يلي:

أ-الملكية: ساد في هذه الفترة ما يسمى بنظام الملكية المطلقة لوسائل الإنتاج ، الأرض وأدوات العمل...بالإضافة إلى امتلاك الإنسان - العبيد – واعتباره شيء من الأشياء و أداة من أدوات الإنتاج مع الحرية المطلقة في التصرف في هذه الممتلكات بما فيها العبيد، وكان العبيد محرومين من جميع الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية .

ب-العمل: لقد كانت السمة الغالبة للعمل في هذه المرحلة هي العمل الجماعي والتعاون بين العبيد ولكن في إطار الإكراه الاقتصادي و القسر – الاستغلال – لصالح السادة الذين يمتلكون أدوات العمل بما فيها العبيد - الإنسان - إلى جانب عمل العبيد في جميع المجالات – الزراعة و الرعي والعمل الحرفي.إذ كان العبيد يقومون بإنتاج الجزء الأعظم من المنتجات و يشكل نشاطهم العمود الفقري في عملية الإنتاج في المجتمع العبودي - كان هناك بعض المنتجين من ا لأحرار الذين كانوا ينتجون بصفة فردية حيث تمتعوا بحرية امتلاك وسائل الإنتاج و العمل و كانوا في الغالب متخصصين في بعض الأعمال الحرفية - الحدادة و الألبسة و الزراعة إلا أنهم في نفس الوقت يخضعون للنظام العام ، حيث كان يتعين عليهم دفع ضرائب - جزء من دخولهم – للدولة سواء في صورة نقدية أو عينية و كانت هذه الفئة من الأحرار تمثل عماد الجيش.

ج-**توزيع الناتج**: يمكن القول إن العبيد كانوا يمارسون مختلف الأنشطة لصالح الأسياد في شكل علاقة : **سيد – عبد** – و كانت المنتجات توزع بين السادة و العبيد. و كان من حق السادة تحديد الكيفية التي يتم بواسطتها توزيع المنتوج و الذي عادة ما كان يتم تقسيمه إلى جزأين :

- **المنتوج الضروري** :و هي كمية من المنتوج الموجهة لسد الحاجات ا لأساسية للعبيد من اجل القيام بعملية تجديد قوة العمل و الاستمرار في الإنتاج.

- **المنتوج الفائض** : يمثل القسم الأعظم من المنتوج و يستخدم من قبل السادة لإشباع الحاجات الاستهلاكية وبناء القصور و المسارح و غيرها .

3- **العلاقات النقدية والسلعية في نظام الرق:**

ا – التبادل: ظهر التبادل و تطور في ظل نظام المشاعي وكان تبادل بين المنتجين في شكل سلعة مقابل سلعة (تطورت عمليات التبادل في هذه المرحلة و أصبحت بظهور النقود – التي تطورت هي الأخرى وأخذت أشكالا مختلفة -تتم في شكل: **سلعة – سلعة نقدية – سلعة** . و لقد لعب دور السلعة النقدية كل من الماشية و الملح و السمك المجفف و الجلود ...ثم تطورت النقود، و أخذت أشكالا معدنية و كان لها اثرا كبيرا في تطور و تنمية التجارة .

ب- ظهور رأس المال التجاري و رأس المال الربوي:مع تعاظم دور النقود كوسيط للمبادلة و في ظل بعد المنتجين عن بعضهم البعض و تبعثرهم أدى هذا إلى ضرورة وجود فئة تقوم بدور الوسيط بين البائعين و المشترين – بعد أن كان يتم التبادل بين المنتجين مباشرة – و كان ظهور العمل التجاري ثالث تقسيم اجتماعي كبير للعمل ، حيث تخصصت فئة من التجار بشراء و بيع السلع، و كان الفرق بين سعر البيع و الشراء مصدر الربح التجاري، وبذلك لم يعد دور النقود قياس القيمة فقط ولكن أصبحت النقود كوسيلة لجمع الثروة، و ظهر لأول مرة رأس المال التجاري .أما رأس المال الربوي الذي

ظهر في هذه المرحلة فقد اتخذ من النقد كوسيلة للإقراض و التسليف ، حيث يقوم المرابون بتقديم القروض النقدية إلى السادة و المنتجين و الحرفيين و ا لأفراد مقابل معدل فائدة.

وكخلاصة: نجد أن العلاقات النقدية والتجارية أسست لطرق تجارية هامة نذكر منها:

- -**طريق القصدير**: الذي يربط بين روما وانجلترا مرورا بفرنسا
- **طريق العمبر**:وكان مصدره الأساسي البحر الأسود.
- -**طريق الحرير** : وهو من أهم الطرق التجارية ازدهارا يربط بين الامبراطورية الصينية والامبراطورية الرومانية مرورا بمركز التجارة العالمية أنذاك تنقل عبره عديد التجارات.

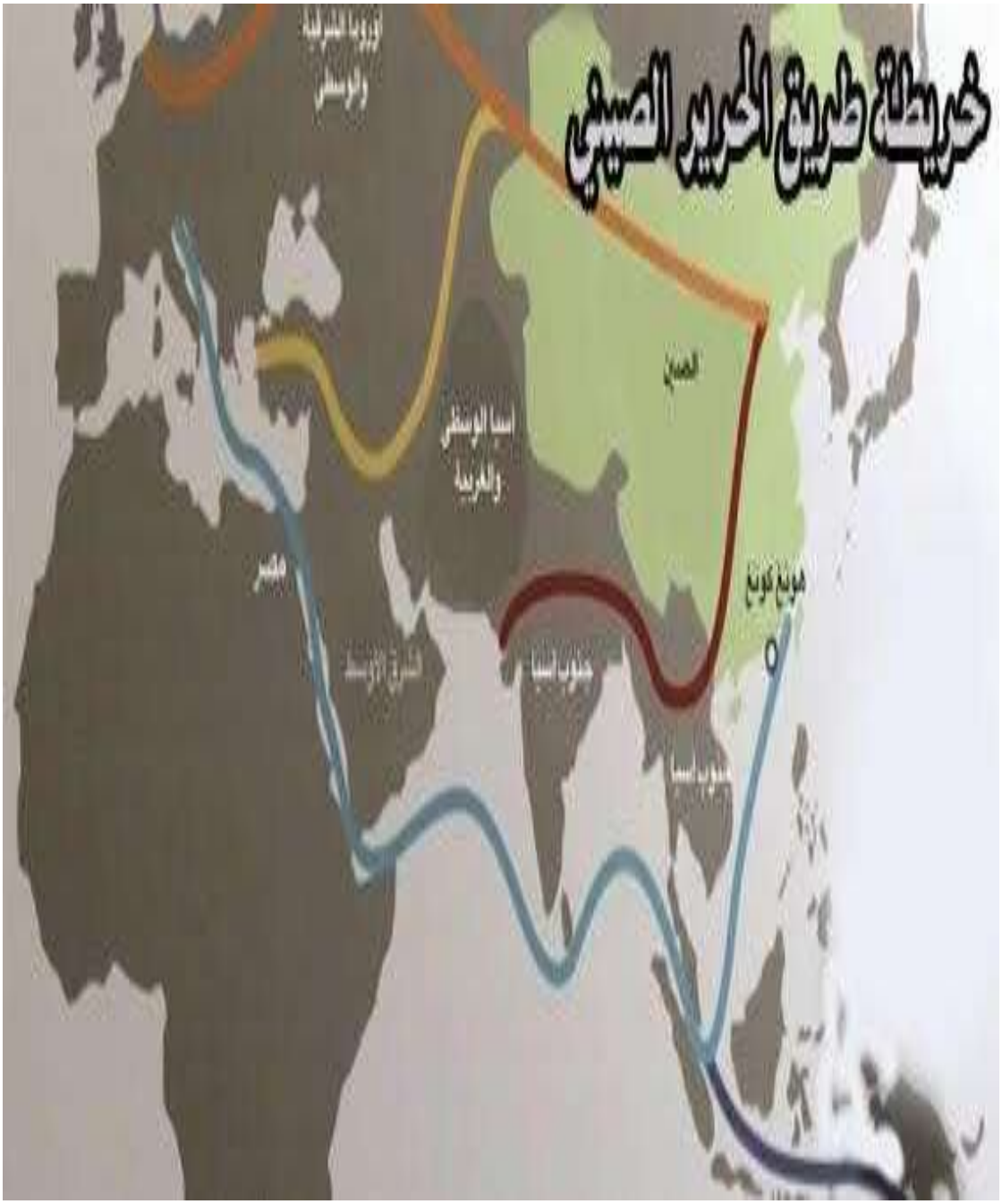
خريطة طريق الحرير الصيني
الصين
آسيا الوسطى والغربية
مصر
الشرق الأوسط
جنوب آسيا
جنوب شرق آسيا

4-إنحلال النظام العبودي: هناك أسباب عديدة تقف وراء انحلال النظام العبودي من أهمها[1] :

أ-التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج :وبدأ التناقض بين المصالح الاقتصادية للعبيد والمصالح الاقتصادية لمالكي العبيد، وكان العبد الذي يعد عمله أساس حياة المجتمع العبودي واستمراره محروما من أية حوافز مادية أو معنوية لذلك لم يكن مهتما بنتائج عمله أو زيادة الإنتاجية، ورغم التطور البطيء جدا لقوى الإنتاج، فقد حققت قوى الإنتاج خلال 4 آلاف عام من عمر المجتمع العبودي تطورا هاما، وتشهد على ذلك الآثار الباقية في مصر وبابل والصين وأثينا وروما وغيرها. كانت أدوات العمل الجديدة تتطلب خبرات ومهارات أكثر تطو را، ولم يكن لدى العبيد أي حافز لذلك وهكذا فقد أصبح هذا الشكل من أشكال الإستغلال عائقا في وجه تطور الإنتاج وغير نافع اقتصاديا في الوقت الذي كانت فيه حاجات الطبقة غير المنتجة تتزايد بسرعة.

ب- **عدم تكافؤ المنافسة بين الاستثما رات الصغيرة والإنتاج العبودي الكبير:** لم تتمكن الاستثما رات الصغيرة من الصمود في المنافسة المفروضة عليها من قبل المشاريع العبودية الكبيرة فأخذت تفلس بأعداد كبيرة، وأسهم في ذلك تزايد الضرائب وارتفاع معدلات فوائد المرابين، وأدى ذلك إلى نشوء جماهير ضخمة من الفقراء والمحرومين من ملكية وسائل الإنتاج.

ج- **التبادل اللامتكافئ بين الريف والمدينة** :لقد أصبحت المدن مراكز للإنتاج الحرفي والتجارة والمراباة وتجمعا ثقافيا، أما الريف فقد حافظ على الكثير من سمات النظام المشاعي البدائي، من هنا بدأت علاقة الإستغلال بين الريف والمدينة، من خلال شراء منتجات الفلاحين في الريف بأسعار منخفضة وبيعها في المدن بأسعار مرتفعة هذا التبادل يسمى " التبادل اللامتكافئ "، وكذلك من خلال الضرائب وشتى أنواع الرسوم المفروضة على الفلاحين مما أدى إلى إفقار الريف وعدم إمكان تجديد القوى فيه وتدهور الزراعة.

[1] حسين بن الطاهر ، مرجع سابق، ص ص.39 -36

د- **ظهور علاقات جديدة** :تزعزعت أركان الأنظمة العبودية بفعل تناقضاتها الداخلية ولم تعد الحروب تقدم المزيد من العبيد، وأخذ عددهم يتناقص، وأخذت الاستثمارات الكبيرة والصغيرة تنهار ،وارتفع سعر العبيد وارتفعت تكاليف عملهم، وبدأ الميل إلى توزيع الأملاك الكبيرة للإستثمار على العبيد والفلاحين الأحرار الذين خسروا أراضيه وأصبح العبيد والفلاحين تابعين شخصيا لمالك الأرض، وعليهم العمل في أرضه مقابل جزء من المحصول وإعطاء الجزء الأعظم من المحصول إلى المالك،وأصبح وضع العبيد يتقارب تدريجيا مع وضع الفلاحين الأحرار ويتحسن وضعهم ويمتلكون حرية شخصية أكبر، ولقد شهدت مثل هذا التحول الإمبراطورية الرومانية والصينية .

إن هذه العلاقات الجديدة خلقت حوافز جديدة لبذل جهود إضافية من أجل زيادة الإنتاج لأن قسما من هذه الزيادة ستكون من نصيب المنتجين أنفسهم، وكان مالكو الأرض يقدمون لوازم الزراعة للفلاحين والعبيد المستأجرين بالإضافة إلى قطعة الأرض وذلك مقابل أجرة معينة إما نقدا أو عينا (جزء من المحصول) بالإضافة إلى ذلك كان على الفلاحين والعبيد دفع ضرائب عالية للدولة. إن هذه الأشكال الجديدة من العلاقات كانت مقدمة لظهور المجتمع الإقطاعي

هـ- **الصراع الطبقي وانهيار النظام العبودي** :أدى تفاقم التناقضات الاقتصادية إلى تفاقم التناقضات الاجتماعية وبالأخص بين العبيد ومالكي العبيد، كان العبيد يهربون من العمل ويحطمون أدوات العمل، وكان من أهم أشكال نضال العبيد ضد السادة الانتفاضات المسلحة التي كان أكبرها انتفاضتان كبيرتان في جزيرة صقلية(138 - 132 ق م) و(104 - 101 ق م)، وانتفاضة عبيد الصين في هينان وسيشوان وشاندون(22 - 13 ق م) وغيرها.حاول العبيد من خلال هذه الانتفاضات أن يبرهنوا أنهم ليسوا أدوات إنتاج بسيطة كما كان يعاملهم الأسياد.

و- **الفتوحات الإسلامية و نهاية العهد العبودي:** كان الفتح الإسلامي الذي التف حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط، والاتجاه شرقا الى بلاد ما وراء النهر فاصلا لنظام الرق، لقد كان فعلا حركة حضارية لتحرير الإنسان من عبودية أخيه الإنسان ، والاتجاه به نحو عبودية الخالق وحده، وهكذا فان سقوط روما وفارس كإمبراطوريات عظمى سجل في الوقت نفسه انهيار النظام العبود ي بشكل كلي.

وبنهاية العهد الروماني في أوربا كان من المفروض أن تنتهي تلك الطبقات ،إلا أنه حدث العكس، حيث أن النظام الطبقي قد مد جذ وره أكثر في الفترة التي تلت العهد الروماني، فترة تكوّن العلاقات الإقطاعية أي بدأية تطور النظام الإقطاعي في أوربا.

أسئلة تقييمية حول المحور الثاني :

-حدد البنية الطبقية في المجتمع العبودي ، مع الشرح؟

-ماذا نقصد بالاقتصاد الطبيعي(المغلق)؟

-أذكر أهم الخصائص التي ميزت علاقات الإنتاج خلال كل من مرحلة النظام المشاعي والنظام العبودي؟

-حلل قوى الانتاج وعلاقات الانتاج من خلال القانون الاقتصادي الأساسي:للنظام العبودي فيما يلي:– إنتاج الخيرات المادية موجه لسد حاجات الأسياد المتزايدة باستمرار، و كان يتم ذلك عن طريق الاستثمار في العبيد –

-العلاقات التجارية والنقدية في ظل النظام العبودي أسست لطرق تجارية عالمية هامة أذكرها؟

-ماهي العوامل التي أدت إلى انهيار النظام العبودي وقيام النظام الإقطاعي في أوربا؟

المحور الثالث:

الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى(القرن 5م إلى القر15م)

- العالم الغربي :النظام الإقطاعي، النظام الحرفي

  ودور الكنيسة في الحياة الاقتصادية

- العالم الإسلامي :أوضاع منطقة الحضارة الإسلامية

  و أبرز مظاهر القوة والتطور الاقتصادي

- أسئلة تقييمية حول المحور الثالث:

تمهيد:

امتدت هذه الفترة مدّة عشرة قرون عرف فيها العالم عدة تحولات اقتصادية هامة، وذلك بعدما قامت القبائل الجرمانية (باحتلال روما)، كانت الإمبراطورية الرومانية في جزأيها الشرقي و الغربي تقوم على سيادة أهل روما وعلى نظام الرق و التجارة بين مختلف أجزائها، و كان نظام الحكم يقوم على وجود سلطة مركزية قوية مركزها روما، وبالتالي السيطرة على الإمبراطورية الرومانية الغربية (476م)، كما قامت الدولة الإسلامية في القرن الثامن الميلادي بالتوسع في الفتوحات في اتجاهين:الإمبراطورية الرومانية والامبراطورية الفارسية ،وعليه يمكن أن نقسم هذا الفصل إلى:

1-الوقائع الاقتصادية في العالم الغربي(النظام الإقطاعي والنظام الحرفي)؛

2-الوقائع الاقتصادية في العالم الإسلامي (النظام الاقتصادي الإسلامي).

أولا: -الوقائع الاقتصادية في العالم الغربي(النظام الإقطاعي والنظام الحرفي)

1-النظام الإقطاعي- النشأة والمكونات-

أ-**نشأة النظام الإقطاعي** :كان النظام الإقطاعي بمثابة النظام الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الذي ساد في أربا في العصور الوسطى، حيث نشا هذا النظام على أنقاض النظام العبودي سقوط روما و انهيار جهاز الحكم المركزي فيها و انقطاع التجارة في ظل هذه الظروف بدأ النظام الإقطاعي بالتشكل لان ملوك الجرمان الذين سيطروا على روما لم يكونوا قادرين على إقامة سلطة مركزية لدى عمدوا إلى تنصيب قادة جيوشهم حكاما للأقاليم، و مع مرور الوقت بدأ هؤلاء القادة باتخاذ بعض مظاهر الاستقلال عن السلطة المركزية، فأصبحت وظائفهم وألقابهم وراثية و صاروا يجمعون الضرائب لحسابهم الخاص،كما قاموا بإنشاء المحاكم الإقطاعية التي تحكم بأسمائهم وكان لكل إقطاعية جيشها الخاص، حتى أن اغلب الإقطاعيين بدئوا بسك النقود بأسمائهم ، وبذلك بدت الإقطاعية وكأنها وحدة اقتصادية و اجتماعية وسياسية،)

ب-عناصر النظام الإقطاعي:

تشكل مكونات النظام ما يسمى بالهرم الإقطاعي الذي يأتي في قمته الإمبراطور – الملك-الذي فقد نفوذه السياسي والاقتصادي مع مرور الوقت لصالح قاعدة الهرم التي تتألف من قادة الإقطاعيات- النبلاء –كما هو موضح في الشكل:

اذا فالعناصر الأساسية المكونة للنظام الإقطاعي هي:

-**السيد الإقطاعي**:الحاكم الذي يملك الأرض ويكون من طبقة النبلاء أو المحاربين.

-**الأقنان-القن**_هم عبيد الأرض وهو إنسان محكوم عليه بفلاحة الأرض واستغلالها

-**الأرض المقتطعة**: أرض يمنحها السيد الإقطاعي إلى القن التابع لضمان معيشته.

د- المجال الزراعي(الريف ألا روبي – الضيعة -):برزت الإقطاعية (الضيعة) كوحدة اقتصادية اجتماعية تقوم على الإنتاج الطبيعي، وتهدف على الأقل في المراحل الأولى إلى الإكتفاء الذاتي، وهي مُشَكلة في بعض الأحيان من قرية أو أكثر يتوسطها قصر السيد (الإقطاعي) الذي يمتلك الأرض، ويقيم في أكواخ القرية من يقومون بالنشاط الإنتاجي (عبيد الأرض)، والفلاحون الأحرار (هم أقلية محدودة تملك مساحات صغيرة من الأراضي)، وعادة ما كانت الإقطاعية تضم بعض الحرفيين كالحداد والنجار وصانع الأواني وغير ذلك.

استولى قادة الإقطاعيات على أغلب الأراضي الزراعية بطرق مختلفة، منها إرهاق الفلاحين بالضرائب الشيء الذي يدفعهم إلى تسليمها بعد الغرق في الديون،أو قيام المزارعين بتسليم أراضيهم للإقطاعي طوعا مقابل الحصول على حمايته –خوفا - ،و أصبحت بالتالي اغلب الأراضي ملكا للإقطاعيين وتحول المزارعين و أسرهم إلى أقنان، و كانت أراضي الإقطاعية ملكا للإقطاعي و موزعة بالشكل التالي :

جزء من الأرض يحتفظ به السيد لنفسه و الجزء الثاني يوزع بين المزارعين بالتساوي، حيث يقومون بزراعة حصتهم من الأرض لحسابهم الخاص مع التزامهم بدفع جزء من المحصول في شكل ريوع نقدية أو عينية لسيد الإقطاعية.

يلتزم المزارعون بالعمل وفق نظام السخرة في ذلك الجزء من الأرض المخصص للإقطاعي، حيث يخصصون أيام معينة من الأسبوع للعمل على أرضه (نظام السخرة معناه العمل بدون مقابل).كان يحق لرقيق الأرض توريث حق زراعة الأرض (حصتهم من الأرض)إلى أبنائهم بعد موتهم، كما كانوا مجبرين على العمل وطاعة من يرث سيد الإقطاعية في حالة موته، و يلتزم سيد الإقطاعية بحماية رقيق الأرض و القضاء بينهم مع ضمان بعض الحاجات.

هـ-**أشكال الريع الإقطاعي:**يمكن استنتاجها من القانون الاقتصادي الأساسي لأسلوب الإنتاج الإقطاعي و هو :

"الإقطاعيون يجهدون للحصول على اكبر قدر ممكن من المنتوج الفائض في شكل ريع عقاري إقطاعي وذلك عن طريق الاستثمار الإكراهي في الفلاحين"[1] .

و من هنا فالعلاقة بين مالك الأرض السيد كانت قائمة على أساس التبعية ، و بهذا كان المجتمع يتقسم إلى طبقتين رئيسيتين و هما طبقة الإقطاعيين و الفلاحين ، وإلى جانب هذا كانت هناك فئات أخرى مثل صغار المنتجين من فلاحين و حرفيين و تجار ومرابون، وقد أخذ توزيع الريع الإقطاعي الأشكال التالية:[2]

- ✓ -**ريع السَخرة**: وهو الشكل الأول للريع، وفي ظل هذا الشكل ينتج الفلاح المنتوج الضروري لضمان وجوده وعائلته خلال عدد من أيام الأسبوع باستعمال أدواته الخاصة، بينما ينتج المنتوج الفائض الذي ينتزعه الإقطاعي بدون مقابل.
- ✓ -**الريع العيني**: في هذا الشكل لا ينفصل العمل من أجل الذات لا في المكان ولا في الزمان، فالفلاحون التابعون ينتجون المنتوج الضروري والإضافي في استثماراتهم، ثم يذهب المنتوج الإضافي إلى الإقطاعي فيصورة نسبة من المنتجات. وبذلك يوفر الإقطاعي نفقات الناظرين على العمل والإكراه الشخصي.
- ✓ -**الريع النقدي**: هو الشكل المتحول للريع العيني، ويتميز عنه بأن الفلاحين لا يقدمون للإقطاعيين المنتوج الفائض، وإنما ثمن هذا المنتوج، فالفلاح أصبح مضطرا ليبيع هذا المنتوج أي تحويله إلى نقود.

وقد ترتبت بعض النتائج للتحول من الريع العيني إلى النقدي نتائج غاية في الأهمية نذكر منها ما يلي:

---

[1] علي بلارو، مرجع سابق ،ص10.

[2] عارف دليلة ، الاقتصاد السياسي، منشورات جامعة حلب، سوريا ،1979، ص ص136-137.

- -في ظل الريع النقدي تتدعم وتتوسع ملكية الفلاحين لأدوات الإنتاج.
- أصبح الفلاح بإمكانه شراء مستلزماته وتحرير نفسه من الإقطاعي والتحول كليا إلى فلاح حر - مالك للأرض. فتطورت العلاقة من علاقة **مالك-فلاح(قن)**إلى علاقة **:مالك -مستأجر**
- ظهور سعر الأرض، أي تحول الأرض إلى بضاعة، ولم تعد إمكانية شراء الأرض على الفلاحين فقط، بل أصبح بإمكان سكان المدينة شراء قطع أرضية بهدف تأجيرها .

نتيجة هامة:إن هذا الانتقال في توزيع الريع شكل النواة الأولى للتراكم الرأسمالي في أوربا.

و-عوامل انهيار الزراعة الإقطاعية:

- **أ-تطور الاقتصاد لنقدي**:حيث بدأ الفلاحون يدفعون إلى الإقطاعي النقود بدل المحاصيل .
- **ب-انتعاش المدن وبروز النشاط الحرفي**:حيث أصبحت المدن تستهوي سكان الأرياف ،. فازدهر تأجير الأراضي نقدا، وتطور النشاط الحرفي والتجاري في المدن.
- **ج-ظهور الدول القومية**: وهي مرحلة متأخرة في النظام الإقطاعي أدت إلى قيام ثورات ضد سلطة الإقطاع لتحل محلها سلطة الملوك القوميين، وحلت الضرائب القومية بدل الضرائب الإقطاعية.

2-النظام الحرفي (المجال الصناعي):

أ-مفهوم النظام الحرفي ومكوناته: يمثل النظام الحرفي النواة الأولى لتطور المجال الصناعي في أوربا وتشكل مرحلة جديدة في أوربا حيث ظهر في مجال الصناعات الحرفية تنظيمات نقابية ابتداء من القرن 12(تقوم بالإشراف على النشاط الحرفي في المدينة)، يمارس النشاط الحرفي خارج سيطرة الإقطاعية (تسمى بالنقابات الطائفية)، فكان لكل حرفة نقابتها الخاصة بها و مهمتها تنظيم النشاط الحرفي ، حيث تقوم هذه النقابات بمايلي:

أ-تحديد الأسعار و المحافظة عليها تحديد عدد العمال في كل حرفة مع وضع شروط للعضوية في النقابة.

ب- الإشراف على الإنتاج و ضمان جودته .

ب- **عوامل ظهور وازدهار النظام الحرفي** :من عوامل ظهور وازدهار النظام الحرفي:

- الهجرة الريفية نحو المدن وازياد السكان.
- توفر واستتباب الأمن .
- الحروب الصليبية.

3-دور الكنيسة في العصور الوسطى

كان للكنيسة دورا قياديا ومحوريا في العصور الوسطى، حيث اندمجت الكنيسة في النظام الإقطاعي وأصبحت جزءا منه تدافع عنه و تحبذه، و ارتبطت بذلك مصالحها بمصالح النظام الإقطاعي فلقد امتلكت الكنيسة أراضي شاسعة اشتغل في زراعتها عدد كبير من العبيد، وفي الحقيقة يمكن اعتبار الكنيسة أكبر إقطاعي في العصور الوسطى قاطبة، كما سيطرت الكنيسة سيطرة تامة على الحياة الفكرية والروحية للمجتمع، فقد احتكرت التعليم احتكارا مطلقا في مجتمع سادت فيه الأمية سيادة شبه كاملة ،لذا انحصرت الحياة الفكرية في رجال الذين الذين فسروا جميع جوانب الحياة انطلاقا من المنظور الديني الأخلاقي.

ثانيا:الوقائع الاقتصادية في القرون الوسطى العالم الإسلامي

ينظر المؤرخون إلى فترة العصور الوسطى الطويلة التي مرت بها أوربا كفترة ظلام فكري وتأخر اقتصادي، وكان من أبرز الإشعاعات الحضارية التي بزغت منذ القرن السابع الميلادي إشعاع الحضارة

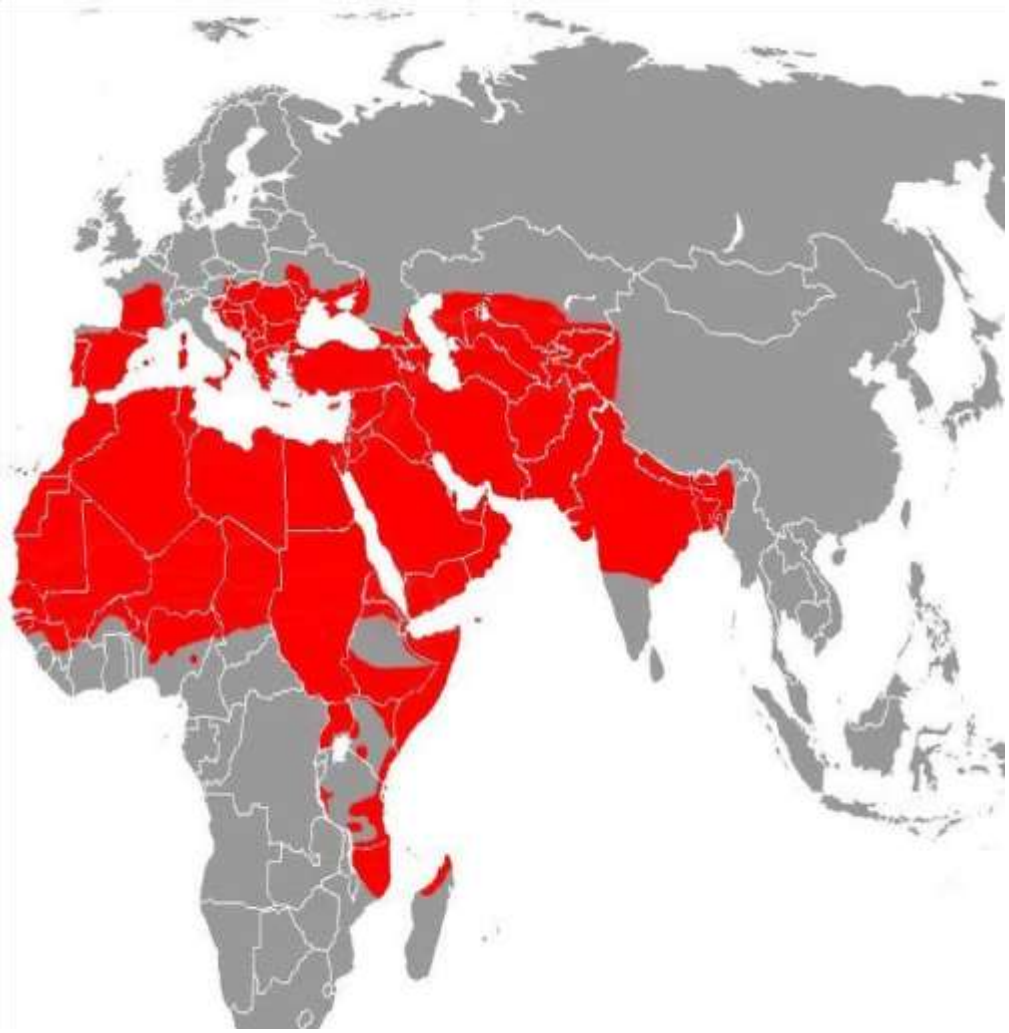

الإسلامية التي قامت على قوة العقيدة وانتشرت مع الفتوحات الإسلامية حتى وصلت إلى أجزاء عديدة من أوربا كما هو مبين في الخريطة أدناه:

قبل عرض بعض محطات الوقائع الاقتصادية علينا أن نقول أن الأطروحات الخجولة لهذه الفترة الممتدة لأكثر من عشر قرون في العالم الإسلامي ليس مرده غياب الفعالية الاقتصادية للنظام الذي ساد في تلك الفترة، فالشواهد الحضارية بارزة في حواضر العالم الإسلامي والغربي بالبصرة وبغداد والقاهرة ودمشق وفاس والقيروان وصولا إلى بلاد ما وراء النهر وفارس والأندلس، وهي مدونة في كتب ومجلدات على رفوف أرقى المكتبات في العالم ،لكن هناك منطق متطرف في حول مركزية المعرفة الغربية ، يتماشى مع المنظور الكلي للوحدة العضوية للحضارة الغربية فما معنى أن يقول "أرنست رينان" إن سقراط أعطى العالم الفلسفة، وأن ارسطو أعطاه العلم "[1] إلا تجسيدا لهذه المركزية الغربية في المعرفة .

1-الحياة الاقتصادية والاجتماعية في صدر الإسلام- الرسالة والخلافة الراشدة-

لقد أرسى الإسلام الشورى أسس دولة حديثة بدأت مقدماتها في المدينة، ثم انتشرت في باقي الجزيرة العربية وبلاد الشام العراق، وأصبح ينظم الايرادات العامة التي تتطلبها الدولة الحديثة، فكان الخراج والجزية والزكاة،وهكذا ولدت خلافة أصبحت بسرعة مراكز عالميا نابضا بالتقدم الاقتصادي والحضاري، تحكمه مبادئ تمثل عقيدة وجود الإنسان على هذه البسيطة تمثل الوحدة العضوية لدين الفطرة المستمدة من الوحي(الكتاب والسنة)، بحيث يمكن تصوير المدخلات ثم الفعاليات وأطرها المادية والأخلاقية ثم المخرجات(نتائج) فيما يلي[2]:

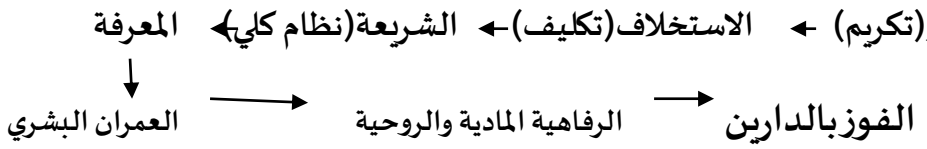

[1] أحمد ابراهيم منصور ، المعرفة الاقتصادية –دراسة في النسق التاريخي والعقدي(الاقتصاد الاسلامي أنموذجا)، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية،2013،ص20.

[2] المرجع نفسه (بتصرف)،ص59.

أ-تنظيم الحياة الاقتصادية في صدر الإسلام:

تميز عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم بفترتين ظاهرتين، كانت الهجرة بينهما الفيصل والنقلة من صفة المحكومين تحت سلطة قريش إلى حاكمين ثم متوسعين وناشرين للدعوة والحكم بعد الهجرة. وتظهر الطبيعة من ناحية المالية بصفتها المرتبطة بالحكم بجانب الإنفاق أكثر من مقابلها الواردات، في فترة الخلفاء الراشدون توطدت أركان الدولة الاسلامية ....هذا ما نستشفه من خلافة أبي بكر الصديق .عمر بن الخطاب .عثمان بن عفان.علي بن أبي طالب رضي الله عنهم وذلك من خلال:

- ✓ 1-التوزيع العادل للدخل والثروة
- ✓ 2-تنظيم السوق والتجارة على أساس الحرية والمنافسة الكاملة وفق ضوابط شرعية في فقه المعاملات)البيوع المحرمة(
- ✓ 3-إقرار نظام التمويل بالمشاركة وتحريم التمويل الربوي
- ✓ 4-إقرار وفرض الزكاة كعماد للجباية وتنظيم مالية الدولة
- ✓ 4-حرمة –حماية-الملكية الخاصة ووظيفتها الاجتماعية
- ✓ 5-وضع أسس للملكية العامة وتحديد إطارهاأوفق دور رقابي للدولة
- ✓ 6-فرض العمل وعمارة الأرض
- ✓ 7-قاعدة الكسب الحلال

ب- مالية **الدولة الإسلامية**نورد هنا تصوراً للميزانية العامة في عهد الخلفاء :

أ-جانب الإيرادات :

– إيرادات الزكاة . – إيرادات خمس الغنائم –إيرادات الخراج .

– إيرادات الجزية 5 – إيرادات العشر . – إيرادات عارضة(مال من لا وارث له و الضوائع) .

ب-جانب النفقات:

– نفقات العاملين بالدولة (رواتب الخليفة والولاة والقضاة والجند . الخ)

– نفقات جارية (ترتكز بالأساس على مصارف الزكاة الثمانية).

- نفقات المصالح العامة (المشروعات العامة التي تقوم بها الدولة لبناء المساجد وغيرها من المشاريع للصالح العام وان كانت الايرادات الوقفية تغطي جانبا واسعا في هذا المجال).

ج-**تطور القطاعات الاقتصادية:**

أ-تطور الزراعة:توسعت السوق في الدولة الإسلامية بنمو المراكز الإنتاجية الزراعية والصناعية نموا كبير، فقد تطورت الزراعة وخاصة بعد إدخال الإستصلاحات والأسمدة وتحسين تقنية الري، وكانت تتسع بإدخال زراعة القطن في الحقول السورية والرز في الحقول العراقية كما انتشرت زراعة قصب السكر والتمور ، كما توسعت تربية الخيول والحيوانات الأخرى لتلبي حاجات تلك السوق الواسعة

د-تطور الصناعة: لقد عرفت الصناعة تطو را هي الأخرى، وذلك بتحسين وسائل غزل ونسيج القطن والحرير وصناعة الزجاج والزيوت والعطور والصابون والجلود والسجاد والموازين والأواني والأسلحة، وكذلك بإدخال الطاحون المدارة بالماء لطحن الدقيق أو عصر قصب السكر.كما أقيمت المصانع

الحكومية وغير الحكومية مستخدمة العمال والطاقة المائية أوالحيوانية وكانت حرية العمل موجودة وكانت أقطار الدولة الإسلامية تصدر وتستورد من العالم مواد أولية لصناعتها.

هـ- بداية التأسيس لنظام تداول نقدي عالمي

ازدهر التبادل والتجارة مع العالم الخارجي، وبفضل هذا التطور أصبح الدينار الإسلامي عملة مرغوبة ومطلوبة(خاصة في العهد الأموي). ولأول مرة في التاريخ يقوم ما يمكن تسميته بنظام تداول نقدي

عالمي.وقامت مراكز تجارية ومؤسسات مصرفية ذات فروع في عدد من الأقاليم داخل الدولة الإسلامية وخارجها، وأوجدت الحياة الاقتصادية المزدهرة تقنية الضمانات والمدفوعات.

هذه الأمثلة التي ذكرناها من تاريخ الوقائع الاقتصادية تكفي للبرهنة على قيام ما يمكن تسميته ببداية عملية نمو اقتصادي قائمة على تكاثف الفعاليات الاقتصادية المتمحورة حول الازدهار التجاري .

2-العصر الأموي41هـ-132هـ

كانت الأقطار التي اتجه إليها الفتح الإسلامي تعيش عصر من العبودية، إلى أن جاء الفتح فاعتبر أراضي الأسر الحاكمة وأراضي النبلاء الكبار ملك لبيت المال، كما أن الفتوحات سهلت تجمع الثروة بين أيدي فئة قليلة أعطيت أراضي كثيرة للأغنياء ، وتحول العرب القادمون من الجزيرة العربية من ممارسة النشاط التجاري إلى الملكية الز راعية،.التوسع في امتلاك الأ راضي واستصلاحها إلى ظهور الملكيات الزراعية الكبيرة وخاصة في أواخر أيام الأمويين بحيث برزوا إقطاعيين كبار مثل مسلمة بن عبد المالك (أمير العراق102 - 103هـ) وخالد القسرى (105 -120 هـ) وهشام بن عبد المالك (105 - 125 هـ).كما أن العرب الفاتحين نظموا سجلات دقيقة بالأ راضي والسكان ومهنهم كما نظموا الضرائب على الأفراد والأراضي والمهن..وبصفة عامة يمكن القول أن هذه الفترة تميزت باستثمار أفضل للأراضي

التي شملها الفتح كما تميزت كذلك بنمو الصناعة الحرفية المحلية، وتوطدت القضايا الاقتصادية خاصة بعد سك الدينار الإسلامي كعملة عالمية في عهد الخليفة عبد الملك بن مروا، كما برز العدالة المالية والاقتصادية في عهد الخليفة العهادل عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ونورد بعضا من قضاياه:

- قال عمر بن عبد العزيز لما ولي الخلافة لامرأته فاطمة وكان عندها جوهر أمر لها به أبوها(الخليفة) (: اختاري إما أن تردي حليك إلى بيت المال، و إما أن تأذني لي في فراقك، فإني

أكره أن أكون أنا وأنت وهو في بيت واحد، قالت: لا بل أختارك عليه وعلى أضعافه، فأمربه فحمل حتى وضع في بيت مال المسلمين.

-عن يحيى بن سعيد قال: بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات إفريقية، فاقتضيتها، وطلبت فقراء نعطيها لهم فلم نجد فقيرا، ولم نجد من يأخذها مني قد أغنى عمر بن عبد ألعزيز الناس، فاشتريت رقابا، فأعتقتهم، وولاؤهم للمسلمين!

4-العصر العباسي132هـ-654هـ

شهدت الخلافة العباسية تطورا ملحوظا في النشاط التجاري إلى جانب النشاط الزراعي حيث قسمت الأراضي أيام العباسيين إلى ثلاث أنواع:

1 أراضي الصوافي: وتعود ملكيتها إلى بيت المال. -

2 أراضي الخراج: وهي ملكية فردية مقابل دفع الخ ا رج وهو أجرة الأرض للدولة. -

3 أراضي الموات: وهي ملك لمن يستصلحها. -كما أن الإزدهار شمل النواحي الأخرى، حيث نمت في العهد العباسي المدن وازدادت الحرف المهنية وانتظمت قوانينها وتراكمت الأموال خاصة أموال الخراج، كما

زاد نشاط الصيارفة و راجت الصكوك، وبصورة عامة فقد شهدت المرحلة العباسية تطورا كبيرا في مجال الصناعة والزراعة والتجارة.

-كما تطور الدواوين وانتظمت بشكل كبير حيث أصبح هناك:-

-ديوان الخراج-ديوان الدية-ديوان الزمام(مراقبة الحسابات)-ديوان الجند- ديوان البحرية ، ديوان النفقات-ديوان الرسائل-ديوان النظر في المظالم –ديوان العطاء

لقد أشبعت هذه الدواوين كل الاحتياجات المؤسسية لإدارة نفقات الدولة ، وهي وظائف تتشابه مع وظائف الوزارة في عصرنا . والأهم من ذلك بروز المؤلفات المالية والاقتصادية في العصر العباسي ككتاب الخراج للقاضي أبو يوسف والذي طلبه الخليفة هارون الرشيد لتنظيم مالية الدولةأ وكتاب الأموال لأبي عبيد والذي احتوى مسائل في الجباية والمالية العامة.

خلاصة: الوقائع الاقتصادية التي حدثت في العالم الإسلامي لأكثر من عشرة قرون لا يمكن استعابها في قضايا حدثت في فترة صدر الاسلام أو الخلافة الراشدة والأموية والعباسية والأندلس والفاطمية والماليك والعثمانية ..الخ، وهي قضايا متناثرة في كتابات الفقه المالي والفقه الاقتصادي وكذبعض كتب الاقتصاد الإسلامي "يندرج تحتها ما يتعلق بالمؤسسة الاقتصادية التي وجدت في العالم الإسلامي،سواء كانت تابعة للدولة مثل مؤسسة الحسبة،أو تنظيمات مؤسسية خاصة وثالها بيوت الصيرفة خاصة في الدولة العباسية ،ويندرج تحت هذا المصدر أيضا القرارات الاقتصادية التي أصدرتها الدولة بصفتها السيادية ومثال ذلك :القرار الذي أصدره عبد الملك بن مروان بأن تكون العملة من الذهب والفضة ، وأن يكون السك قاصرا على دمشق والفسطاط"[1].

[1] رفعت السيد العوضي، تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد-المساهمة العربية العقلانية-دار البحوث للدراسات الاسلامية واحياء التراث ،دبين الامارات العربية المتحدة،ط1،ص33.

أسئلة تقييمية حول المحور الثالث :

-أعط مفهوم الوحدة الإقطاعية في النظام الإقطاعي ومما تتكون؟

-يعتبر الريع العيني في ظل النظام الاقتصادي الإقطاعي الشكل الوحيد الذي ميّز تحصيل الريع ؟

-هناك ثلاث أشكال ميزت الريع الإقطاعي ، اشرحها باختصار؟

-ما هي العوامل التي أدت إلى ظهور النظام الحرفي في ظل انهيار النظام الإقطاعي؟

-هل صحيح أن القانون الأساسي للاقتصاد الإقطاعي يكمن في إنتاج مقدار فائض من المنتوج لسد حاجة الإقطاعي السيد وعلى أساس الملكية العامة للأرض والملكية الخاصة للأقنان؟

-أذكر خمسة مبادئ من مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي في صدر الإسلام؟

المحور الرابع:

الوقائع الاقتصادية في مرحلة الرأسمالية(ما بعد القرن15م)

- **حركة النهضة الأوربية**
- -حركة الكشوفات الجغرافية ومرحلة الرأسمالية التجارية
- -الثورة الصناعية والحركة الاستعمارية مرحلة الرأسمالية الصناعية
- **- التحول نحو الرأسمالية المالية.**
- **أسئلة تقييمية حول المحور الرابع**

تمهيد:

شهدت الفترة مابين القرن 15 ميلادي إلى بداية القرن العشرون وقائع اقتصادية مهمة شكلت الثورة الصناعية وتوسعها الحدث الأبرز، خاصة مع توطد دعائم النظام الرأسمالي والذي انتقل من مرحلة رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية وصولا إلى الرأسمالية المالية.

أولا-حركة النهضة الأوربية:

يطلق مفهوم النهضة الأوربية على التحولات التي عرفتها أوربا خلال القرنين **15** و **16** م، و التي شملت المجالات الفكرية و الفنية و الدينية،و قد انطلقت من إيطاليا، ثم انتشرت في باقي أقطار أوربا الغربية وتميزت بظهور الحركة" الإنسية" التي أعادت الامتياز إلى الإنسان وفتحت أمامه مجال الابتكار والتجديد، و هيأته لرفض فساد الكنيسة والقيام بالإصلاح الديني .

1- **النهضة في إيطاليا** - :تعد إيطاليا رائدة للنهضة الأوربية : يرجع ذلك إلى عدة عوامل :

-موقع إيطاليا وسط البحر الأبيض المتوسط جعلها تلعب دور الوساطة التجارية بين الشرق و الغرب، مما أدى إلى ازدهار مدنها مثل البندقية و جنوة ونابولي.

-تنافس الإمارات الإيطالية في الميدان العلمي و الأدبي و الفني، مما أدى إلى ظهور أكاديميات كأكاديمية أفلاطون بفلورنسا، و إنشاء المكتبات.

-رغبة البابوات في جعل روما عاصمة للعالم المسيحي، و توظيفهم موارد مالية هامة في إنشاءالمكتبات خاصة مع اختراع المطبعة و المباني بها.

-الاستفادة من الحضارة العربية الإسلامية، و الحضارتين اليونانية و الرومانية.

2- **الحركة الإنسية**[1]:اهتمت الحركة الإنسية بمعرفة الإنسان و الرجوع إلى التراث الأوربي القديم :

[1] جيري بروتون، عصر النهضة مقدمة قصيرة جدا،ترجمة :ابراهيم البيلي،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2014ص39 وما بعدها.

-ضمت الحركة الإنسية فئة من المثقفين (رجال الذين و الكنيسة و أساتذة الجامعات و بعض النبلاء و رجال المال و الدولة) -تتلخص مبادئ الحركة الإنسية في جعل الإنسان محور التفكير و اعتبار المعرفة جوهر وجوده.-و لتحقيق أهدافهم عمل الإنسيون على:

- إحياء التراث القديم بجمع المؤلفات و القيام بالدراسات و وضع قواميس علمية للغة اللاتينية.

- تشجيع التعليم عن طريق إنشاء المعاهد و الجامعات حيث أنشئت جامعة القلعة في اسبانيا،وجامعة لوثان في الأراضي المنخفضة.

•**في الميدان الأدبي**: ظهرت الكتابة باللغات الوطنية، في إيطاليا ظهر ميكيافيلي و في إنجلترا شكسبير.

•**في الميدان العلمي**: وضع الإنسيون قواعد لتحرير العقل الأوربي من قيود الكنيسة و الإقطاع واعتمدوا أسلوبا يعتمد المنطق و التجربة في التحليل ،وظهرت نظريات علمية كنظرية كوبرنيك في الفلك ،و اكتشف ميكل سريت الاسباني الدورة الدموية الصغرى.

.**في المجال الفني**: ركز الفنانون على الإنسان بدل الكنيسة فتطورت أساليب الرسم و النحت و أخضع الفنانون أعمالهم لقواعد رياضية و مقاييس محددة .

-3- **الحركة الإصلاحية الدينية** :-قامت حركة الإصلاح الديني لعدة أسباب :

-فساد الكنيسة نتج بتخلي رجال الذين المسيحيين عن واجباتهم الدينية و انشغالهم بالأمور الدنيوية عن طريق توسيع ممتلكات الكنيسة و نهب الأموال و عيشهم في ثراء و ترف إلى جانب بيع "صكوك الغفران" ، (و هي بمثابة شهادات يبيعها رجال الذين للمدنيين من المسيحيين بدعوى أنها تضمن المغفرة في الدار الآخرة) و تضع الضرائب التي كانت تؤدى للكنائس.

-وضعية المجتمع الأوربي المتدهورة و المرتبطة بالأوبئة والمجاعات.

-انطلقت حركة الإصلاح الديني من ألمانيا على يد "مارتن "

ثانيا-الاكتشافات الجغرافية وظهور الرأسمالية التجارية

يطلق لفظ"الاكتشافات الجغرافية" على الرحلات البحرية التي قام بها الأوربيون خلال القرنين 15-16والتي أسفرت عن اكتشافهم للطرق البحرية إلى الهند عبر رأس الرجاء الصالح والقارة الأمريكية. وقد تضافرت عوامل اقتصادية و دينية ومعرفية لحدوث الاكتشافات الجغرافية، وترتب عنها تكوين إمبراطوريات استعمارية و ظهور الرأسمالية التجارية.

1-عوامل قيام الاكتشافات الجغرافية[1]

أ-**الدوافع الديمغرافية والاقتصادية**:عرفت أوربا ابتداء من القرن 10 م و إلى القرن 14 تحولات ديمغرافية و اقتصادية هامة نتج عنها ارتفاع الطلب على المواد الآسيوية (الحرير و التوابل) و المعادن النفيسة، و قد كانت هذه المواد تصل إلى أوربا عبر وساطتين؛ وساطة العرب المسلمين الذين يراقبون طرقها و وساطة الإيطاليين الذين يوزعونها على دول أوربا، إلا أن ارتفاع أسعار هذه المواد في أوربا بفعل تعدد الوساطات، جعلت الأوربيين يفكرون في الوصول مباشرة إلى مناطق الإنتاج.

ب- **الدوافع الدينية:** تتمثل في دعوة الكنيسة إلى نشر المسيحية في الأقطار البعيدة

ج- **الدوافع المعرفية والعلمية**: ساعد تقدم المعارف الجغرافية و تطور تقنيات الملاحة على حدوث حركة الاكتشافات الجغرافية، حيث تعرف الأوربيون بواسطة العرب على البوصلة و الاصطرلاب وتطورت صناعة السفن.

[1] https://www.madariss.fr/HG/

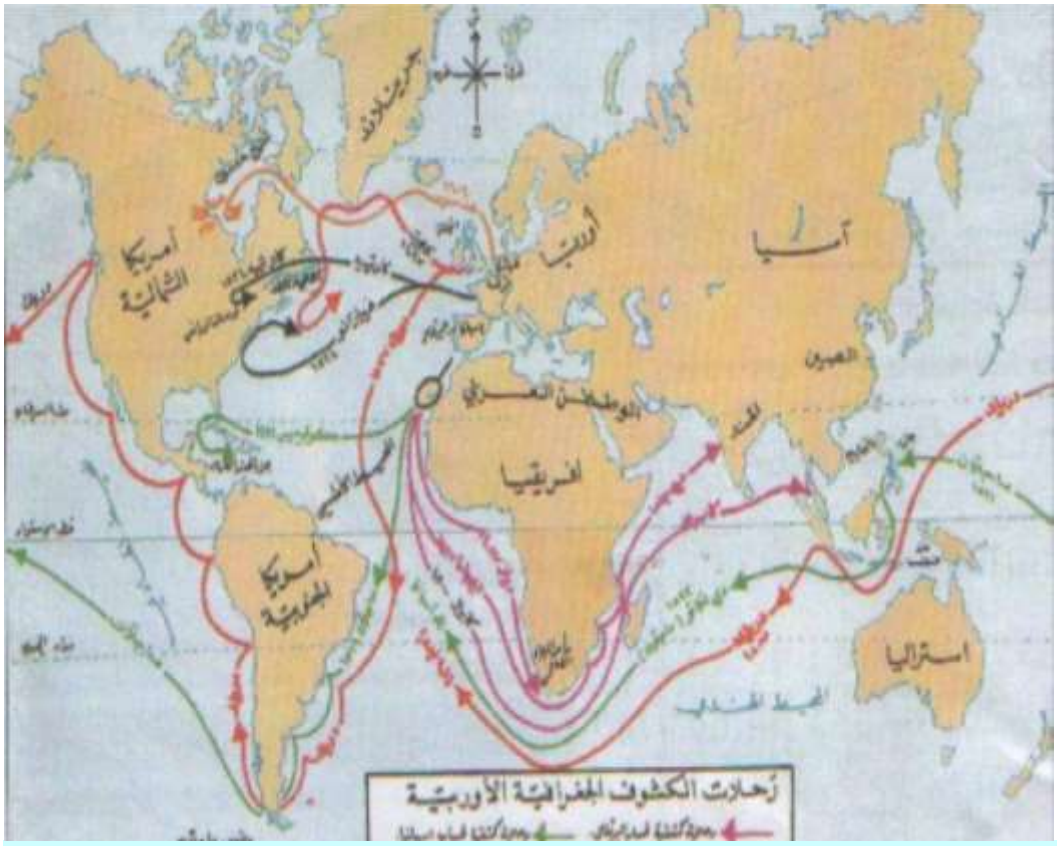
أمريكا الشمالية
آسيا
أوربا
إفريقيا
أمريكا الجنوبية
أستراليا
رحلات الكشوف الجغرافية الأوربية

Spain
1519
237 sailors
sail
18 sailors
complete the
circumnavigation
Sept. 8, 1522
Magellan is killed
at the Phillippines
April 27, 1521
Pacific
Ocean
Atlantic
Ocean
Africa
Indian
Ocean
Spice
Is.
Pacific
Ocean
Cape of
Good Hope
Crossing the
Straits of Magellan
October, 1520
Ferdinand Magellan's
circumnavigation of the world
1519-1522

2-**نتائج الاكتشافات الجغرافية**:أسفرت الاكتشافات الجغرافية عن نتائج متعددة :

أ-قادت البرتغال و الاسبان حركة استعمارية وحشية بالمناطق المكتشفة:

-**البرتغال**: كونت بها مراكز تجارية لتأمين مرور سفنهم ،و اهتموا بالمحيط الهندي، حيث تجارة التوابل و لاحتكارها نهجوا سياسة العنف و الإرهاب ضد الأهالي في الهند ،و ضد السفن العربية المتجهة نحو الهند. كما قاموا باستغلال خيرات البرازيل، حيث طوروا زراعة قصب السكر ،و دفعتهم الحاجة لليد العاملة إلى جلب الرقيق من إفريقيا.

-**اسبانيا:** كونت إمبراطورية استعمارية على التراب الأمريكي، و مارسوا سياسة الإبادة ضد الأهالي، فتم القضاء على حضارة الأزتك بالمكسيك و الأنكا في الشيلي و البيرو من أجل الحصول على الذهب والفضة.

ب-تحولت الطرق التجارية لصالح بلدان أوربا الغربية :

-انتقل الثقل التجاري الدولي من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلنطي و استفادت منه الدول المطلة عليه و مدنها: لشبونة، اشبيلية و أمستردام. و كان من نتائج هذا التحول القضاء على الوساطة العربية والإيطالية فيما يخص تجارة التوابل كما تم احتلال البرتغاليين للسواحل المغربية، و وصولهم إلى سواحل إفريقيا جنوب الصحراء و أوربا.

-نتج كذلك عن الاكتشافات الجغرافية تدفق مقادير كبيرة من الذهب و الفضة على أوربا ،و كانت اسبانيا هي المستفيد الأول من هذه الثروات الجديدة ،و لكن حاجتها إلى السلع الاستهلاكية جعلت نقودها الذهبية و الفضية تتحول لإغناء باقي بلدان أوربا.

ج-أفرز تطور الاقتصاد الأوربي نمو فئة بورجوازية تجارية :

عرف القرن 16 م ظاهرة ارتفاع الأسعار بنسب مختلفة حسب المناطق بدأ الارتفاع من اسبانيا، وانتقل إلى هولندا و فرنسا وانجلترا، و ذلك بسبب تدفق الذهب و الفضة على أوربا. و أدى ارتفاع

الأسعار إلى تضرر النبلاء و العمال والحرفيين، في حين استفاد التجار من المضاربة و برزت فئة اجتماعية جديدة هي طبقة التجار الكبار و الصيارفة تمكنت من جمع أموال ضخمة و التحكم في التجارة و الصناعة والبنوك، و ظهرت من بينها أسرة فوكر (Fugger)،و من مظاهر المركنتيلية تأسيس الشركات التجارية الكبرى التي تتمتع بتشجيع الدولة، و أصبح لها نفوذ اقتصادية و عسكرية مثل شركة الهند الشرقية الهولندية(1602 م)التي هيمنت على تجارة التوابل، و شركة الهند الشرقية البريطانية التي نافست الأولى بإصدار قانون الملاحةص 1660 ، و قد لعبت هذه الشركات دورا مهما في **التجارة المثلثية (التي تنطق من شوطئ أوربا الغربية نحو الشواطئ الغربية للقارة الاقريقية محملة بالقماش والاسلحة،ثم عند وصولهم للشواطئ الافريقية يقومون بشحن العبيد إلى العالم الجديد عبر الأطلسي ليعودوا مرة اأخرى إلى أوربا محملين بالذهب والبن ...).**

3-أشكال السياسات الاقتصادية عند المركنتليين: لما كانت قوة الدولة و ثروتها تتحدد بمقدار ما تمتلكه من معادن نفيسة – ذهب و فضة – فقد كان من المصلحة الاقتصادية للدولة الناشئة في اروبا أن تدعم نفوذها السياسي بقوة اقتصادية و ذلك عن طريق الحصول على اكبر قدر من المعادن النفيسة – (تولى الحاكم – الملك – إدارة مجهودات الدولة من اجل ذلك) – سواء عن طريق استغلال المناجم التي تحت سيطرتها أو عن طريق التجارة الخارجية و قد أخذت سياسة التجاريين صورا مختلفة نوجزها في ما يلي [1]:

أ-السياسة المعدنية في اسبانيا (القرن 16):

اتخذت السياسة التجارية في اسبانيا الشكل المعدني، و يعتبر أكثر إشكال السياسة التجارية بساطة ، وتقوم هذه السياسة على حصول الدولة على المعادن النفيسة بطريقة مباشرة سواء عن طريق استغلال مناجمها أو من مناجم مستعمراتها، و منع خروجها . . و قد تماشت هذه السياسة مع حالة

[1]علي بلارو ،مرجع سابق ،ص ص13-14.،وانظر: أحمد فريد مصطفى، تطور التاريخ الاقتصاد الإسلامي والوضعي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2007،ص ص76-87.

اسبانيا في القرن السادس عشر ، حيث تدفقت إليها كميات كبيرة من المعادن النفيسة من مستعمراتها في أمريكا – البيرو و المكسيك-، و بالتالي لم يستدع الأمر إلا الاحتفاظ بهأو و منع خروجها ، و لتحقيق هذا الهدف قامت اسبانيا فضلا عن منع خروج الذهب و الفضة بإجبار المصدرين الأسبان على إعادة ثمن صادراتهم في شكل مبالغ نقدية مع إجبار المصدرين الأجانب بإخراج ثمن صادراتهم لاسبانيا في شكل سلع اسبانية لا في شكل نقود – ذهب و فضة - ، هذا بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية الاسبانية – القيمة الاسمية - مقابل العملات الأجنبية من اجل اجتذابها إلى الداخل و بالتالي منع خروج العملة الوطنية إلى الخارج. و قد أدى كل هذا إلى تدفق كميات كبيرة من المعادن النفيسة إلى الخزينة الاسبانية و هو ما أدى إلى زيادة كمية النقود المتداولة، الشئ الذي أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، (الأمر الذي شجع في المرحلة الأولى بعض الصناعات و نشاط التجارة على اعتبار أن التاجر أو الصناعي يحقق أرباح في ظل ارتفاع الأسعار)، إلا أن هذا الارتفاع في الأسعار تواصل حتى بلغ مستويات قياسية ، و في ظل إهمال الأسبان للزراعة أدى هذا إلى انهيار الأوضاع الاقتصادية في اسبانيا و حدث شلل في التجارة الخارجية ، و هو الذي أدى إلى خروج كميات كبيرة من المعادن النفيسة و التي كانت تهرب إلى الخارج لفقدان الثقة في الاقتصاد الاسباني .

ب-السياسة الصناعية في فرنسا القرن 17:

لم تكن لدى فرنسا مناجم غنية بالذهب و الفضة كاسبانيا، لذى كانت السياسة التجارية فيها مغايرة للسياسة المعدنية، لذلك طبقت فرنسا خلال القرن السابع عشر تحت قيادة الوزير "كولبير"(colbert سياسة تهدف إلى التأثير على حجم المعادن النفيسة التي تمتلكها الدولة عن طريق إقامة قاعدة صناعية قوية و قادرة على المنافسة الدولية ، تمكنها من زيادة الصادرات عن الواردات و تحقيق فائض في الميزان التجاري ، (و قد تم التركيز على الصناعة لان الزراعة أكثر عرضة للتقلبات الجوية و لان قيمة المنتوج الصناعي أغلى نسبيا مقارنة من المنتوج الزراعي في حالة تساوي الكمية) ، هذا بالإضافة

إلى إقامة أسطول بحري قوي و إقامة الشركات المتخصصة في التجارة الخارجية .

و لقد تم تطبيق هذه السياسة الصناعية عن طريق تخفيض نفقات الإنتاج (تخفيض الأجور و أسعار المنتجات الغذائية)، هذا بالإضافة إلى مساعدة المشروعات بتقديم إعفاءات ضريبية مع منحها امتيازات أخرى (توفير أدوات العمل، استخدام العمالة الفنية الأجنبية)،هذا بالإضافة إلى إنشاء صناعات و مشروعات مملوكة للدولة ، بالإضافة إلى حماية الصناعة الوطنية عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على المنتجات الأجنبية ذات المثيل المحلي مع إعفاء الواردات من المواد الأولية للازمة للصناعة المحلية من الرسوم الجمركية، هذا بالإضافة إلى منح إعانات لشركات التصدير (الصادرات) لزيادة قدرتها التنافسية في السوق الأجنبية.

ساهمت كل هذه الإجراءات في تشجيع الصناعة الوطنية، و بالتالي ساهمت في دخول كميات معتبرة من المعادن النفيسة عن طريق تحقيق فائض في الميزان التجاري .

ج-السياسة التجارية في انجلترا القرن 17 و18:

لم تكن الأوضاع في انجلترا مماثلة كما كان عليه الحال في كل من فرنسا و اسبانيا، و من ثم فقد كان الاهتمام الرئيسي للسياسة التجارية فيها موجها لاكتساب المعادن النفيسة عن طرق التجارة مع العلم الخارجي(التجارة الخارجية)، و بالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري يضمن دخول معادن نفيسة (دهب و فضة) و كذا عن طريق إعطاء عناية فائقة للأسطول البحري الانجليزي لما يقدمه من خدمات النقل البحري حيث تمثل خدمات النقل البحري صادرات غير منظورة (ميزان العمليات الجارية)وتساهم في الحصول على المعادن النفيسة.

ثالثا: الثورة الصناعية ومرحلة الرأسمالية الصناعية

1-التحولات الاقتصادية و الاجتماعية بأوربا في القرن 18 التي مهدت للثورة الصناعية:

عرفت أوربا خلال القرن 18 نموا ديموغرافيا، و تراكما ماليا وتطور في أساليب الإنتاج فنتجت عن ذلك تحولات اقتصادية و تقنية و اجتماعية.

أ-ساهم النمو الديموغرافي المرتفع في تنشيط الاقتصاد الأوربي :

سمي النمو الديموغرافي الذي شهدته أوربا خلال القرن 18" بالثورة الديموغرافية"و التي كانت نتيجة:

-ارتفاع نسبة الولادات.

-تراجع نسبة الوفيات بسبب، التقدم الطبي، تحسن النظام الغذائي، تحسن ظروف النظافة و تقدم وسائل النقل.

•كان من نتائج النمو الديموغرافي تنشيط الاقتصاد لأنه أدى إلى :

-توفير سوق استهلاكية ضخمة.

-هيمنة عنصر الشباب مما ساهم في توفير يد عاملة حيوية طورت أساليب الإنتاج.

-هجرة سكان البوادي إلى المدن التي نمت مثل لندن.

-هجرة السكان نحو الأراضي الفلاحية بأوربا الشرقية هنغاريا – أوكرانيا.

-تزايد الاهتمام بالمستعمرات في العالم الجديد.

-إحصاء السكان + صدور كتاب مالتوس حول السكان اهتمام الحكومات بظاهرة النمو الديموغرافي

ب-نتج عن تراكم الأموال تطوير الأساليب و المعاملات النقدية و البنكية :

•عرفت الدول الأوربية خلال القرن 18 تراكما للأموال نتيجة :

-ازدياد أهمية التبادل التجاري بين أوربا و مستعمراتها)في الشرق الأقصى و إفريقيا و أمريكا(و الذي استفاد من دور التأمين و تطور وسائل النقل و مضاربة القرصنة.

-تزايد قيمة الصادرات بأوربا الصناعية.

-تزايد قوة العملات الأوربية.اكتشاف مناجم جديدة للذهب و الفضة بالبرازيل و المكسيك

•نتج عن هذا التراكم المالي :

-تطوير أساليب المعاملات النقدية و البنكية مثل ظهور الأوراق البنكية وحوالات الأداء.

-نمو أشكال القرض بسبب انخفاض نسب الفائدة ق 18.

-ظهور البورصات (بورصة لندن 1689+ باريس 1724)و تزايد رأسمال البنوك.

نستخلص أن تزايد عدد السكان + تراكم الأموال و تطوير أساليب المعاملات النقدية و البنكية إلى تنشيط المؤسسات الإنتاجية الفلاحية و الصناعية.

ج- مظاهر التطور الاقتصادي في أوربا للقرن 18 -الثورتين الفلاحية و الصناعية :

- **الثورة الفلاحية**: شهدت **أوربا الغربية ثورة فلاحية نتيجة :**

-توفر سوق استهلاكية + تقدم وسائل النقل .

-اهتمام النبلاء باستغلال الأراضي لتحقيق أكبر الأرباح.

-استثمار التجار لقسط من أموالهم في شراء الأراضي الفلاحية.

-اهتمام كبار الملاكين بتطوير أساليب و أدوات الإنتاج.

- **•تمثلت الثورة الفلاحية في :**

-ابتكار و انتشار عدد من التقنيات مثل البذر الآلي – المحراث الحديدي.

-إدخال زراعات جديدة بألمانيا(النباتات العلفية)هولندا + انجلترا(الذرة ،الأرز.

-توسيع المجال الفلاحي عن طريق اجتثات الغابة في فرنسا و تجفيف المستنقعات في إيطاليا أو التوسع على حساب البحر في هولندا.

-التحلي التدريجي عن إراحة الأرض ضمن الدورة الزراعية.ربح مساحات فلاحية.

-تطوير تربية الماشية اعتمادا على انتقاء السلالات.

-قيام كبار الملاكين بتسييج أراضيهم.أو ما سمي **بحركة تسييج لاأراضي** والتي تعمقت في القرن 18خاصة في ظل سيطرت كبار الملاك على البرلمان وهو ما أدى إلى ترسيخ الملكيات الكبيرة.

كل هذه التحولات ساهمت في التحول بالفلاحة إلى نمط الاستغلال الرأسمالي.وكانت عامل أساسي في الثورة الصناعية بفعل:-ارتفاع الإنتاجية –تحرير رأس المال ونموه-توفر اليد العاملة للصناعة في المدن –زيادة طلب القطاع الزراعي على مخرجات قطاع صناعة الحديد والغزل والنسيج.

- **عرف القطاع الصناعي تحولات هامة أطلق عليها الثورة الصناعية**

2-**نتائج التحولات الاقتصادية في القرن 18 بأوربا**:أسفرت التحولات الاقتصادية للقرن 18 عن عدة نتائج :

أ-اشتد الصراع الاستعماري بين انجلترا و فرنسا :

-**شمال القارة الأمريكية:** تعارضت المصالح الإنجليزية و الفرنسية و اندلعت حرب 1740انتهت بتوقيع معاهدة باريس 1763، و التي مكنت الإنجليز من التوسع في كندا بفضل تفوق أسطولهم البحري.

-**الهند**: كان الصراع في البداية بين الشركتين التجاريتين الفرنسية و الإنجليزية، ثم أصبح بين الدولتين بعد محاولة فرنسا بسط نفوذها داخل الهند.

•الشروع في استغلال خيرات الهند (جوهرة التاج البريطاني)،تمكنت انجلترا من إبعاد المنافسة الفرنسية بفعل تفوق قوتها البحرية،إذا كانت انجلترا قد استفردت بالهند فإنها في الوقت نفسه فقدت مستعمراتها في العالم الجديد بعد الإعلان عن استقلال ال و. م. أ

-ب-أثرت التحولات الاقتصادية على بنية المجتمع الأوربي:

•بروز طبقة البورجوازية - :عندما شعرت بقوتها الاقتصادية و أخذت تدعو إلى تغيير البنية الاجتماعية و رغبتها في المشاركة في الحكم إلى جانب الأرستقراطية.

•تراجع هيمنة الطبقة الأرستقراطية.

•تردي أوضاع الفلاحين و العمال .

.عانت الطبقة العمالية من عجز الأجور عن مواكبة ارتفاع الأسعار.

• استمرت الثورة الفرنسية ما بين1789، 1799غير أنها ساهمت في إنهاء النظام القديم وسيطرة الطبقة البورجوازية .

3-تعريف الثورة الصناعية:يقصد بالثورة الصناعية التطورات الكبيرة التي عرفتها الصناعة في أوربا عامة و انجلترا خاصة ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر، و التي أدت إلى حدوث تحول كيفي في فنون الإنتاج الصناعي . حيث تم الانتقال من الصناعة اليدوية التي تعتمد على عمل الإنسان – أدوات عمل بسيطة – إلى الصناعة الآلية التي تعتمد على الآلة التي تدفعها قوة محركة. حيث عرفت أوربا فيهذه المرحلة موجة عارمة من الاختراعات و الاكتشافات ساهم إدخالها في مختلف فروع الصناعة إلى تطويرها – صناعة الحديد و تعدين الفحم ، و صناعة المنسوجات . و توليد الطاقة المحركة –الشئ الذي ساهم في حدوث زيادة هائلة في كل من الإنتاج والتكوين الرأسمالي، و أصبحت الصناعة على إثرها النشاط الرئيسي.

4- أسباب قيام الثورة الصناعية في أوربا:يمكن أن نجمل الأسباب الأساسية لقيام الثورة الصناعية في أوربا فيما يلي:

ا - **العامل السكاني:**عرف سكان أوربا مند أواخر القرن الثامن عشر زيادة كبيرة ومستمرة و ذلك لانخفاض معدلات الوفيات (توفر الرعاية الصحية خاصة في المدن) . فزيادة عدد السكان تؤدي إلى توفر الأيدي العاملة . و خاصة في ظل تمتع العمال بحرية اختيار الأعمال والانتقال من عمل إلى آخر .فلا شك أن ذلك يساعد على نهضة وتقدم الصناعة .وعموما يمكن القول أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة عرض العمل و بذلك تجد المشروعات الجديدة و القديمة حاجتها من الأيدي العاملة بأجور

معقولة . كذلك فان زيادة عدد السكان تمثل زيادة في الطلب على السلع و الخدمات و هو ما يعمل على اتساع نطاق السوق و بذلك تنمو الصناعة و لا يعوقها التخلص من فائض.

ب - **اتساع تجارة أوربا الداخلية و الخارجية** (اتساع الأسواق الداخلية و الخارجية):عند التطرق إلى الدور الذي لعبته تجارة أوربا الداخلية والخارجية في التطور الصناعي في أوربا، يجب الوقوف على أهمية الدور الذي تلعبه وسائل النقل و المواصلات و ذلك على اعتبار أن تطورها يساهم في ازدهار التجارة الداخلية والخارجية ، و تجدر الإشارة هنا إلى الطفرة النوعية و التقدم الحاصل على مستوى وسائل النقل و المواصلات سواء كانت مائية أو برية، حيث تمكنت الدول الاروبية من ربط أجزائها المختلفة بوسائل نقل اقتصادية – قطارات و سفن و كان النقل النهري يلعب دور كبير في ربط مختلف أجزاء أوربا، و كدا الوصول إلى الأسواق الخارجية بعد ظهور الناقلات الحديثة وخاصة السفن التجارية الضخمة و هو ما ساهم في اتساع الأسواق الداخلية و الخارجية.

ج -**وفرة رؤوس الأموال و إمكانيات التراكم الرأسمالي**:كان من أهم النتائج التي ترتبت على اتساع تجارة أوربا الداخلية والخارجية أن ازدادت أرباح و ثروات أصحاب المصانع وشركات النقل و التجار والوسطاء، و بذلك تجمع لدى أوربا مبالغ طائلة و أموال كبيرة لمقابلة ما تحتاج إليه الصناعة من

أموال، حيث توفرت رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار في إنتاج سلع استهلاكية ،وكدا إنتاج العدد والآلات) السلع الإنتاجية أو الرأسمالية (،بالإضافة إلى رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عمليات البحث والتطوير ،هذا وقد كانت ندرة رأس المال لدى معظم الدول الاروبية العائق الأساسي أمام قيام الصناعة ، و تجدر الإشارة إلى أن الصناعة في أوربا نمت نموا كبيرا عندما تمكنت الصناعة القائمة من تحقيق أرباح وفيرة أعيد استثمارها في إقامة صناعات جديدة، حيث كانت أرباح المنشات تمثل المصدر -و من الأمور الأخرى التي ساهمت في تمويل الصناعة قيام وظهور شركات المساهمة التي استطاعت أن

تجمع المدخرات من صغار و كبار المدخرين على حد سواء، كما أن نشأت البنوك و قيامها بوظيفتها التقليدية المتمثلة في الحصول على الودائع من الأفراد و الهيئات و إعادة إقراضها لتمويل الاقتصاد ساهم مساهمة فعالة في ازدهار الصناعة في أوربا

د-الحرية الاقتصادية وعدم التدخل الحكومي .

هـ - تطورعلمي وكشافات علمية- اكتشاف آلات إنتاج متطورة

3-مراحل الثورة الصناعية :

-أ- المرحلة الأولى (1770 م- 1830) :في خلال هذه الفترة تقدمت صناعة القطن والتعدين واستخدام البخار في تسيير الآلات ثم كان أخيرا تطور وسائل النقل.

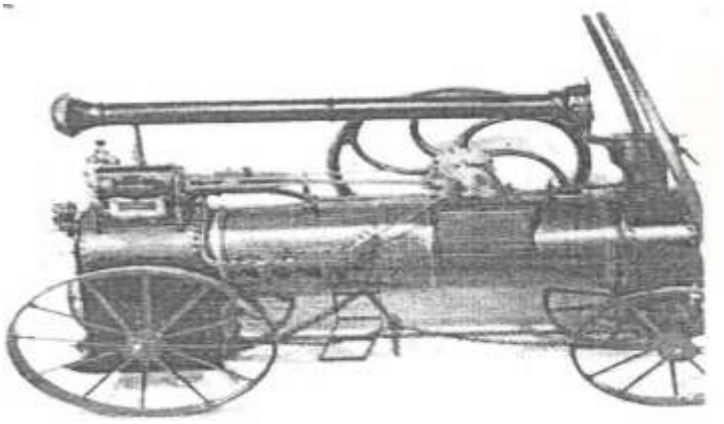

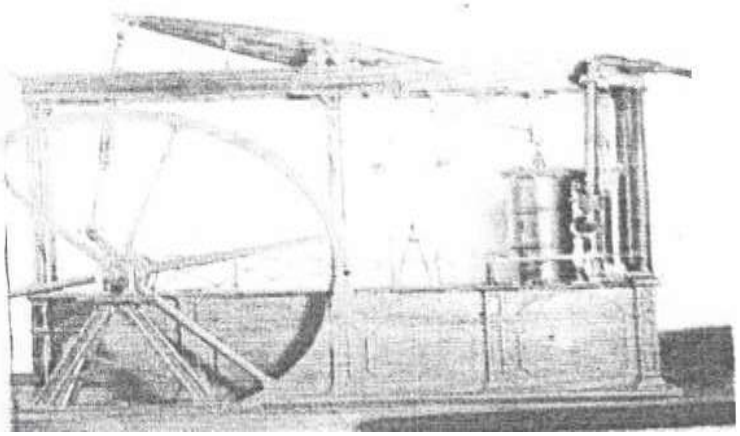

* **الغزل والنسيج** :لقد حظيت صناعة الغزل في هذه الفترة بعناية كبيرة، بفضل سعي الكثيرين إلى تحسينها حيث قام(هرقريفز سنة 1767 م) بصنع آلة الغزل فاستطاع الغزال الواحد أن يدير ثمانية مغازل بيده اليمنى وصلت إلى 120 مغزلا بعد التحسينات. ثم اخترع جهاز آخر سنة 1769 م من طرف (أركريت) كان يدار أولا بقوة الخيل ثم بقوة الماء.واخترع (بل) آلة لطبع الرسوم على الأقمشة بطرق جديدة فتنوعت أشكالها لتتناسب مع الأذواق.

***استخدام البخار** :تمكن العالمان "نيوكومن، وسافري" منذ 1698 م من الكشف عن قوة البخار ثم استخدماها في الصناعة. ثم جاء العالم "جيمس وات" سنة 1760 م وعمل على تحسين هذه المخترعات، وبدأ في استخدام البخار في صناعة القطن والصوف وغيرها من المنسوجات. ونتيجة للمخترعات السابقة ارتقت صناعة التعدين وتمكن العالم)بسمر(سنة 1856 م من الوصول لتحويل الحديد إلى صلب لاستخدامات جديدة.

***وسائل النقل** :في ميدان وسائل النقل، جرى الإهتمام في البداية بشق الترع والقنوات المائية بطرق علمية وهندسية جديدة، ثم ظهرت صناعة السكك الحديدية والعربات وما يمكن ملاحظة ما يلي :

استعمل البخار في تسيير الزوارق على يد المهندس الأسكتلندي سيمنجتن 1802م.

- في عام 1806 م أنشأ "روبرت فولتن " الأمريكي زورقا بخاريا من الخشب.

- وفي سنة 1823 م كانت القوارب البخارية تسير بأعداد كثيرة في أنهار انجلترا(ثم استطاعت عام 1828 م أن تعبر المحيط الأطلسي.

- وفي 1830 م استخدم البخار في المواصلات البرية عندما أنشأ "جورج ستيفنسن"أول خط حديدي بين ليفربول ومانشستر.

* **ميدان وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية**: استطاع (مورس) أن يكتشف التلغراف،واكتشف (جراهام بل) الهاتف، واكتشف (هرتز) الموجات الجوية، و ماركوني الراديو اللاسلكي. وبذلك أصبحت الأخبار والخدمات التجارية تنتشر بسرعة وبأقل مجهود، وطويت المسافات.

ب-المرحلة الثانية (1830 م– 1900)م :في هذه المرحلة أصبحت الصناعة تسير قدما نحو الرقي على أسس وقواعد سلمية وبدأ عصر الإنتاج الكبير في الصناعة، بحيث تعدت هذه النهضة الصناعية حدود انجلترا إلى بقية أنحاء أوروبا ثم إلى أمريكا.

و وصلت صناعة النسيج من قطن وصوف إلى درجة كبيرة من الإتقان،وأخذت الآلات تحل محل الأيدي العاملة في مختلف المجالات اليدوية الأخرى، كصناعة الأحذية والطحن والغسيل ...الخ.

* **في ميدان المحركات الكهربائية** :وفي ميدان الكهرباء والمحركات الكهربائية استطاع المهندس (لنوار)أن يخترع محركا يشتغل بالبترول، وتوصل العالم البلجيكي (فرانيم) إلى اختراع المولد الكهربائي، واخترع العالم الألماني (ديزل) المحرك الذي يحمل إسمه ومن ذلك تقدمت هندسة الكهرباء. وهكذا اخترعت السيارة عام 1885 م والطائرة عام 1908 م، واستمرت حركة الاختراعات تنمو وتتطور في القرن العشرين وما تزال تسير وتتطور بسرعة مدهشة.

معيار المقارنة	الثورة الصناعية الأولى1770-1830	الثورة الصناعية الثانية1830-1900
بلد الانطلاق	انجليترا	الولايات المتحدة الأمريكية
القطاع الصناعي المهيمن	النسيج+الصلب	الفولاذ+الكيمياء الصناعية
وسائل النقل	السكك الحديدية+السفن+العربات	الباخرة +السيارة+الطائرة
تنظيم العمل	العمل المنزلي+الورشات+المعامل	المصانع الكبرى+الفكر الإداري

الطاقة المهيمنة	الفحم الحجري	الكهرباء والنفط

5- أهم مظاهر الثورة الصناعية:كان من أهم مظاهر الثورة الصناعية ما يلي:

ا -**ظهور نظام المصانع الآلية و كبر حجم المشروعات**:بقيام المخترعات العلمية العظيمة في القرن 18 واستخدام الآلة – التي تحركها طاقة - التي كانت على درجة عالية من القوة الإنتاجية، ظهر وازدهر نظام المصانع الآلية. فقد تمكن أصحاب المصانع و كبار الحرفيين من إقامة الصناعة الجديدة وأصبحوا يمثلون طبقة الرأسماليين، أما صغار أصحاب الحرف فاضطروا إلى العمل في المصانع كعمال مأجورين، و تحولت وحدات الإنتاج في أوربا إلى المصنع الكبير. فبعد أن كان المشروع يستخدم عددا محدودا من العمال. أصبح يوظف المئات ، و بمرور الوقت أصبح ألاف العمال يعملون في المصنع الواحد، حيث تشير تقديرات عام 1830 أن عدد العمال في مصانع القطن كان يقدر بحوالي 175عاملا،و 93عاملا في مصانع الحرير و45عاملا في مصانع الصوف، أما مصانع الحديد فكان يتراوح عدد العمال

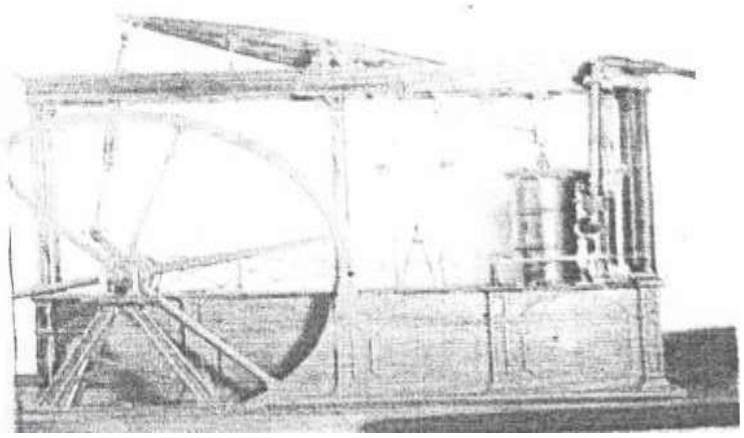

- **على المستوى القطري**: فان السمة الغالبة على الصناعة الألمانية مثلا هي كبر حجم المشروعات فقد قام التوسع الصناعي فيها نتيجة لامتصاص المصانع الكبيرة فيها للمصانع الصغيرة – الاندماج والتكامل ،أما الصناعة في فرنسا فكانت وحداتها تميل نسبيا إلى الصغر. لذلك كان عدد العمال فيها

محدودا، و لعل أهم الأسباب الواقفة وراء ذلك هو الندرة النسبية للفحم الحجري و تفضيل الفرنسيين التخصص في إنتاج السلع الكمالية التي تحتاج إلى مهارات و فنون إنتاج عالية.

إن تحول الصناعة إلى الصورة الجديدة أدى إلى وجود طبقة اجتماعية جديدة هي طبقة المديرين وذلك بعد أن تعقدت مشكلة إدارة المصانع الكبيرة مما دفع بالمالكين و المساهمين بان يعهدوا إلى أصحاب الخبرة بإدارة مشروعاتهم .

ب - ظهور النزعات الاحتكارية في الصناعة:لقد أدى تطور وسائل النقل و المواصلات إلى جعل العالم سوقا واحدة يتنافس فيها الكثير من المنتجين من مختلف دول العالم ،وقد أدى التنافس بينهم إلى تسابقهم نحو تخفيض الأسعار ، و هو ما أدى بدوره إلى تخفيض الأرباح بل و تحقيق خسائر في الكثير من الحالات ، و هو ما دفعهم إلى التكتل و الاتحاد و عقد الاتفاقيات المختلفة و الدخول في أشكال الترست و الكارتل بقصد القضاء على المنافسة و التحكم في الأسعار و ذلك لضمان تحقيق المستوى المنشود من الأرباح، و الواقع أن التكتلات الاحتكارية انتشرت بشكل كبير خاصة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية وبصورة كبيرة خاصة في كل من ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية .

-**في ألمانيا** قامت و ازدهرت نقابات إنتاجية تعرف باسم **الكارتل** ،كان غرضها منع المنافسة بين المنتجين عن طريق عقد اتفاقات خاصة بتوزيع الأسواق و الأسعار و تنظيم الإنتاج – تحافظ الشركات الداخلة في الكارتل على شخصيتها القانونية و استقلالها المالي و الإداري – حيث تقيد حرية و سلطات الشركات بعد انضوائها تحث راية هذا التنظيم الاحتكاري وتوقيعها اتفاقيات ، و قد انتشر ت هذه الاحتكارات بشكل كبير في صناعة التعدين و الحديد والصناعات الكهربائية و البنوك و أدت هذه السياسة إلى كبر بعض المشروعات لدرجة تقترب من الاحتكار الكامل .

-أما **في الولايات المتحدة الأمريكية**[1] فقد ظهرت الاحتكارات في شكل **تراست** و هو تنظيم عكسي لنظام الكارتل، حيث تفقد المشروعات الداخلة فيه شخصيتها الاعتبارية و استقلالها المالي و الإداري بحيث تندمج الشركات المتعاقدة و تصبح مشروعا واحدا و تحت إدارة موحدة تقوم برسم سياسات الإنتاج و التسعير..... ،و قد سارعت الولايات المتحدة انطلاقا من مبدأ رفض الاحتكار إلى إصدار قوانين لمحاربة التراست -

6- **نتائج الثورة الصناعية:**كان للثورة الصناعية العديد من الآثار و الانعكاسات المباشرة و الغير المباشرة على النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية نقوم بحصرها فيما يلي :

أ- النتائج الاقتصادية :

- **تحسين طرق الإنتاج :** بسبب سيطرة الآلة الحديثة وتسييرها بالطاقة)بخار ،كهرباء، بترول(تطورت طرق التعدين وأساليبها واخترعت أجهزة جديدة للتنقيب على المعادن واستخراجها، وزاد ت كمياتها.

- **زيادة كمية الإنتاج وسرعته** : كان من نتيجة تطور الآلة واكتشاف القوى المحركة، واستخراج المعادن، أن زاد حجم وسرعة الإنتاج.

- **ازدياد الحاجة إلى رؤوس الأموال** : وقد استلزم شراء الآلات الحديثة وإقامة المصانع الكبرى، وتشغيل الأعداد الكبيرة من العمال، وشراء المواد الأولية وظهور رؤوس الأموال، وقيام طبقةرأسمالية،

[1] **Pierre Gervais.** ***Les origines de la révolution industrielle aux Etats-Unis.*** **Editions de l'EHESS, 2004.**

والشركات الرأسمالية فأدى إلى تطور نظم المصارف والبنوك، فظهرت الرأسمالية الصناعية ممثلة في السهم والشركات والمصانع، إلى جانب الرأسمالية الزراعية، والرأسمالية التجارية..

--**تأثير تقدم الصناعة في الرأسمالية الزراعية :** لقد أصبحت المواد الخام الزراعية غذاء للمصانع،وصار استهلاكها لتلك المواد يزيد من حظ ملاك الأراضي في الثروة، وساعد تقدم الزراعة على تحقيق الضغط المتزايد على الأراضي، وعلى استغلال الفائض من الأيدي العاملة في مجالات صناعية جديدة.إلا أن ذلك كان له تأثير سلبي في بعض الدول، حيث جذبت الصناعة كثيرا من سكان الريف إلى المصانع، فأهملت الأراضي الزراعية وانخفض الإنتاج الزراعي.

ب- النتائج الاجتماعية :

-**نمو السكان** : كان تقدم الصناعة سببا في هجرة كثير من الفلاحين إلى حيث توجد المصانع والموانئ، فزاد عدد سكان هذه المناطق، فبعد أن كانوا حوالي 175 مليون عام 1800 م، أصبحوا 400مليون عام 1900 م ثم وصلوا إلى 505 مليون نسمة عام 1930 م.

- **ظهور طبقة العمال ووضعيتهم**: أدى قيام المصانع وانتشارها إلى نمو الرأسمالية الصناعية وظهور أقلية من الرأسماليين والبرجوازيين الأثرياء تقابلهم طبقة العمال التي تتقاضى أجورا زهيدة فساءت وضعيتها الإجتماعية في غياب حماية الدولة لها الأمر الذي أدى إلى ظهور نقابات عمالية تسعى إلى تحسين ظروف عمل الطبقة الشغيلة،

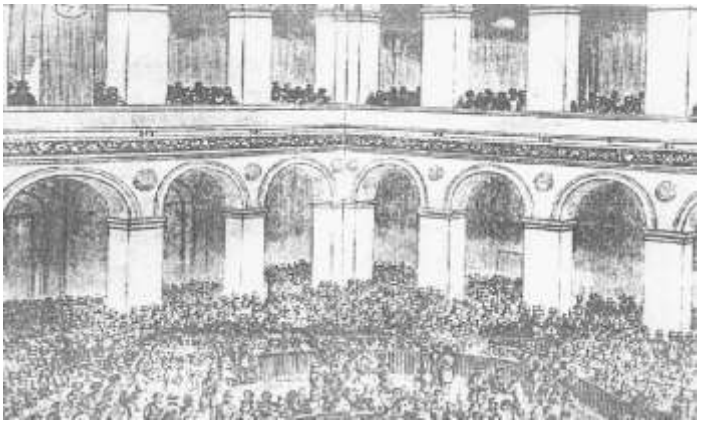

كما ظهرت نتيجة لذلك الأفكار الإشتراكية المنددة بالإستغلال والداعية إلى الثورة ضد النظام الرأسمالي فاندلعت ثورات في أوربا خلال القرن التاسع عشر، الأمر الذي

دفع الحكومات إلى التدخل لتحسين ظروف العمال تجنبا للثورة

ج - النتائج السياسية :

- **سيطرة الطبقة الرأسمالية الصناعية** : ورجال الأعمال على توجيه الحكومات ودفعتها إلى تطبيق مخططاتهم وأهدافهم في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، خدمة لمصالحهم وحمايتها.

- **قويت الحركات الشعبية** : خاصة من جانب العمال، فاندلعت عدة ثورات بأوروبا خلال القرن 19 م وبعده للتعبير عن آمال العمال وإرادتهم في تحسين أحوالهم الاجتماعية والمادية،والتمتع بحقوقهم السياسية، وأدى ذلك كله إلى حصول العمال والجماهير الشعبية على حقوق سياسية واسعة وتألفت لهم أحزاب، وتولت أحيانا مناصب الحكم.

- ***ظهور معنى جديد لاستقلال الدول*** : لم يعد الإستقلال مجرد حماية البلاد من الغزو الأجنبي بل أصبح بعد القرن 19 م يعني : سعي الدول بكل إمكانياتها لكي لا تبقى عالة على الدول الأجنبية في الناحية الاقتصادية.

- **الحركة الاستعمارية**: ضاعفت الدول الأوربية نشاطها الاستعماري للبحث عن أسواق جديدة لتصريف إنتاجها الصناعي، وللسيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية لصناعتها، وبذلك اشتد التنافس بين الدول الأوروبية على الإستعمار منذ منتصف القرن 19 م إلى أوائل القرن 20 م في كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، هذه الهجمة الاستعمارية ،لم تكن نتيجة للثورة الصناعية بقدر ما كانت نتيجة للنظام الرأس مالي الذي أفرز مشاكل استعصى حلها محليا فعمدت الدول الأوربية التي كان يتحكم في توجيه سياستها الرأسماليون و رجال الأعمال إلى تبني سياسة التوسع الإستعماري لحل مشاكلها الإقتصادية ، الإجتماعية و السياسية على حساب الشعوب الأخرى في إفريقيا و آسيا خاصة.

- **ظهور الحركة النسائية في أوروبا** : في النصف الثاني من القرن19 م

رابعا :التحول نحو الرأسمالية المالية

هذه المرحلة الثالثة هي امتداد للمرحلة الأولى بالنسبة لبريطانيا العظمى التي وصلت إليها في وقت كانت فيه البلاد الرأسمالية الأخرى ما تزال تخطو خطواتها الأولى نحو التصنيع، فظهور قوى اقتصادية بعد 1870 داخل أوربا وخارجها تنافس الاقتصاد البريطاني، بحيث كانت قدرتها الصناعية تساوي 1870 32% من القدرة الصناعية العالمية في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تملك 23% وألمانيا 13% وفرنسا 10% ويمكن تلخيص هذه الفترة في ما يلي :

1. تطور المؤسسات البنكية والمالية والتي أخذت تلعب الدور الأساسي للحياة الاقتصادية باعتبارها الممول الأساسي للمؤسسات الكبرى التي اضطرت لاستعمال القروض البنكية ولإصدار الأسهم حتى تتمكن من جمع الموارد المالية استجابة لمتطلبات النمو، ولهذا وصفت رأسمالية هذه الفترة برأسمالية المالية ،وتعاظم نشاط البنوك والتي كانت بنوك عائلات فأصبحت تساهم في كل الصناعات وانتشرت مكاتب بنوك الودائع و البنوك التجارية في كل الدول الرأسمالية.

2. لعبت بعض القطاعات دورا مهما في توليد الطاقات الاقتصادية والرفع من إمكانيات النمو، وبعد أن كانت صناعة النسيج خاصة صناعة التعدين تشكلان القطاع المحرك للنشاط الاقتصادي انتقل هذا الدور بعد 1850 إلى السكك الحديدية التي كانت سببا في اتساع الأسواق الداخلية سواء في الدول الأوربية أو الولايات المتحدة، ثم إلى صناعات حديثة مثل السيارات و الميكانيكية والكيمائية، حيث إنها أصبحت المقياس الأول للتطور الاقتصادي ثم وقع تغير كيفي فيما يتعلق بالطاقة واستعمالها بعد بناء السدود وطاقة البترول التي انتشرت بسرعة على حساب طاقة الفحم التي كانت أساس النهضة في انجلترا.

3. استيلاء لدول الرأسمالية على أراضي وخيرات البلدان الفقيرة وكان هذا من مظاهر نهاية القرن التاسع عشر، وهذا المد الامبريالي جاء من طبيعة النظام الرأسمالي الذي يبحث على أسواق وأرباح وكان

له اثر في العلاقات بين الدول الرأسمالية التي كانت تتسابق على المستعمرات وقد واكب المد الاستعماري تغلغل الشركات الكبرى التي أصبحت تستغل مشاريع المواد الأولية التي توجهها إلى صناعات الدول الامبريالية ، وأدى فتح قناة السويس من الأحداث الاقتصادية الكبرى التي طبعت هذه الفترة التاريخية لأنه مكن من ربط المستعمرات البعيدة بمراكز الهيمنة الأوربية .

نتيجة: لقد فرض التقدم الصناعي والحاجة إلى تمويل المشاريع الكبرى، تحولات في بنيوية ووظيفة في البنوك التقليدية ذات الطابع العائلي، فظهرت بنوك جديدة على غرار الشركات المجهولة الاسم،و لم تعد تقتصر وظيفتها على منح القروض للتجار وأرباب الصناعة فقط، بل أصبحت توظف جزءا من رأسمالها في النشاط الصناعي فتحولت إلى مؤسسة بنكية أرسمالية صناعية. وبذلك أصبحت الصناعة خاضعة لهيمنة البنوك والمؤسسات المالية، وهكذا تحولت الرأسمالية في شكلها وفي أسواقها، حيث كانت رأسمالية تزاحميه فأصبحت رأسمالية احتكارية إلى أن وصلت إلى الشكل الذي نراه اليوم.

سابعا : ملخص حول النظام الاقتصادي الرأسمالي

1-التعريف:*«نظام اقتصادي يتميز بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، صناعة القرارات غير مركزية وتقع بين أيدي مالكي عناصر الإنتاج ويتم تنسيق صنع القرار من طرف آلية السوق التي تقوم بتوفير المعلومات الضرورية، وتستخدم الحوافز المادية لتحفيز المشتركين اتجاه تحقيق الأهداف».*

2-أسس الرأسمالية :

-الأخذ بمبدأ الملكية الخاصة بشكل غير محدود

-الحرية الاقتصادية وفسح المجال أمام كل فرد

-ضمان حرية الاستهلاك

3-مبادئ الرأسمالية:

-الحرية وسيلة لتحقيق المصالح العامة

-الحرية سبب لتنمية الإنتاج

-الحرية تعبير أصيل عن الكرامة الإنسانية

4-أهم النماذج الرأسمالية:

-النموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيكي (التوازن واليد الخفية؛ التوازن الجزئي؛ التوازن العام – وجوده واستقراره-؛ مثالية الرأسمالية التنافسية (باريتو))

-النموذج الكينزي (مرونة الأسعار والأجور؛ الادخار والاستثمار)

-النموذج النقدي (الازدواجية الاقتصادية)

-الفكر الحديث في الاقتصاد الكلي (التضخم الركودي؛ فرضية المعدل الطبيعي؛ التوقعات الرشيدة)

5- الرأسمالية و (دور الدولة، توزيع الدخل)

-مسألة تدخل الدولة (الحياد؛ التدخل؛ الضبط)

-توزيع الدخل (-توزيع الدخل في مجتمع رأسمالي على أساس الملكية الخاصة للأرض ورأس المال؛ -نظرية الإنتاجية الحدية في توزيع الدخل، وترتكز على الحقيقة القائلة بأن مالك العمل والأرض ورأس المال سيحصلون على مقابل مساوي لإيراد الإنتاجية الحدية لمواردهم. فإذا كانت سوق الموارد تسودها المنافسة الكاملة، يحصل المالك على القيمة الحقيقية لإنتاج المورد الحدي.)

6-تقييم أداء النظام الرأسمالي:يمكن اختصارها في الجدول أدناه:

المزايا	العيوب
تلبية رغبات الأفرا د والمستهلكين	ظهور الاحتكارات الكبيرة وارتفاع الأسعار
الزيادة الإنتاجية بفعل عامل التحفيز في الأباح	عدم الاستقرار بفعل تكرار الأزمات وموجات البطالة
كفاءة طرق وأساليب الإنتاج بفعل المنافسة	عدم انسجام المصالح الخاصة مع المصالح العامة في عديد الأحيان
الحرية الاقتصادية التي ساهمت في الابداع والتوسع الهائل في الإنتاج والمؤسسات	الفوارق الكبيرة في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، والطابع الاستغلالي للعمال

أسئلة تقييمية حول المحور الرابع:

-شهد عصر النهضة الأوربية بداية من 1492 العديد من التطورات في مختلف المجالات، أذكر أهم هذه التطورات في المجال الاقتصادي؟

-ان الكشوفات الجغرافية خلال القرن 15و16 كانت لها دوافع اقتصادية ساعدت في النهضة الأوربية حددها؟

-فيما تتمثل أهم آثار الكشوفات الجغرافية على التجارة الدولية؟وما لمقصود بالتجارة المثلثة؟

-ماهي أشكال السياسات التجارية في القرن السادس عشر؟

- هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى قيام الثورة الصناعية في أوربا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ،أذكرها مع وضع تعريف للثورة الصناعية؟

- ناقش ما يلي:الحرية الاقتصادية هي من مبادئ النظام الرأسمالي والمصلحة الخاصة إنما تتحقق في إطار المصلحة العامة ؟

-ارتبطت كل مرحلة من مراحل النظام الرأسمالي بوقائع اقتصادية مهمة ، حددها بدقة؟

-ماهي مزايا النظام الاقتصادي الرأسمالي؟

-ماهي تأثيرات الثورة الصناعية على الحركة الاستعمارية الحديثة؟

المحور الخامس :

الوقائع الاقتصادية ما بين الحربين(ح ع 1)و(ح ع 2)

- -ظهور وتمدد النظام الاشتراكي
- -أزمة الكساد الكبير 1929
- أسئلة تقييمية حول المحورالخامس

تمهيد:

شهد القرن العشرون حربين عالميتين شكل منعطفا حاسما في تحول المراكز الاقتصادية والمالية العالمية ببروز قوى عالمية جديدة كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ويمثل بروز النظام الاقتصادي الاشتراكي وأزمة الكساد العظيم 1929 الوقائع الاقتصادية البارزة بين الحربين، إضافة إلى بعض الهزات الكبيرة فيما عرف بحرب العملات.

أولا: ظهور وتمدد النظام الاشتراكي

1-نشأة النظام الاشتراكي:أدى فعل المظالم والتفاوت الطبقي وتطور النظام الرأسمالي عدد من المفكرين الأوروبيين بطرح مبادئ تهدف إلى نبد الرأسمالية، و إقامة اشتراكية بديلة تستند على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج و قد انتقد هؤلاء تناقضات المجتمع الرأسمالي و انعكاساته السلبية على الطبقات المقهورة من السكان و يأتي في مقدمة هؤلاء المفكرين "سان سيمون" و "شارل فوريه"1772-1837 الفرنسيان و "روبرت أوين " الانجليزي واعتقدوا بأنه بالإمكان إقامة مجتمع اشتراكي واستطاعوا التنبؤ ببعض ملامح النظام الاشتراكي المستقبلي.

2-**التحول من الاشتراكية المثالية(الطوباوية) إلى الاشتراكية العلمية** :في الحقيقة أن هؤلاء الفلاسفة الخياليين لم يجدوا في مجتمع أيامهم الوسائل الموضوعية لتغير واقعهم المؤلم،ولكنهم لم يستطيعوا اكتشاف العلاقة الموضوعية بين المجتمع الذي ينتقدونه والمجتمع الذي يحلمون به ومن هنا كان وصف اشتراكيتهم بأنها خيالية، ولهذا كانوا مثاليين وذكرنا في السابق بان الفكر الاشتراكي ظل لفترة طويلة في مرحلة الطوباوية إلى أن حدثت طفرة نوعية على المفاهيم الاشتراكية وذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، يرجع الفضل في ذلك إلى ماركس الذي جعل من الاشتراكية علما من العلوم على اثر اكتشافين كبيرين هما نظرية التاريخ المادية، واكتشاف سر الإنتاج الرأسمالي بواسطة فائض القيمة، ويعد البيان الشيوعي الذي أعلنه كل من كارل ماركس وانجلز في 1884،التوضيح الأوفى

للاشتراكية العلمية،ويرتكز على عدة من الأفكار الأساسية ومنها أن تاريخ كل مجتمع هو تاريخ صراع الطبقات"أن المجتمع البورجوازي يتجه دائما للانقسام إلى طبقتين كبيرتين متقابلتين وجها لوجه وهما:الطبقة البورجوازية والطبقة البروليتاريا الكادحة، وعلى العمال أن ينتظموا في حزب طبقي ليتسلموا السلطة السياسية ويحصر وسائل الإنتاج في قبضة الدولة الاشتراكية الجديدة".

وهكذا يمكن القول أن الاشتراكية العلمية تأسست واقعيا بفعل الأوضاع السيئة للأعداد الهائلة من العمال الذين تكدست بهم المدن الأوربية، ساعات العمل الطويلة وتدني الأجور، وتأسست الاشتراكية العلمية فكريا في شخص كارل ماركس المهتم بفلسفة هيجل –المدرسة الألمانية-والذي ينتقد القانون الطبيعي في التطور، و يرى أن أساس التطور هو الصراع بين المتناقضات.

بدأت الحركة الاشتراكية في المجتمع الأوروبي، بعد البيان الشيوعي من اجل توحيد جهود الماركسيين والعمال للانتقال إلى النظام الاشتراكي، وتكللت تلك المهام بانعقاد الأممية الاشتراكية الأولى في لندن عام 1864 بحضور ماركس ومؤيدين له من البلدان الأوروبية، وقد نشأعنها (الاتحاد الدولي للطبقة العاملة) التي مهدت لحدوث أول ثورة اشتراكية عفوية في التاريخ قام بها عمال باريس 1871.

لكن الأممية الاشتراكية الأولى تراجعت في الثمانينات من القرن التاسع عشر بسبب بروز الخلافات الداخلية، وتوسع الظاهرة القومية في اروبا مما فتح المجال لقيام الأممية الاشتراكية الثانية التي عرفة باسم الاشتراكية الديمقراطية، و اقتصرت عضويتها على الأحزاب الاشتراكية بعد استبعاد النقابات والتجمعات العمالية غير المنظمة، و انقرضت عقد هذه الاشتراكية بعد الحرب العالمية الأولى بعدما برزت في داخلها تيارات اليمين واليسار والوسط، فالخط الماركسي سعى لإحداث تغير جذري من خلال إسقاط مؤسسات النظام الرأسمالي، و بعد قيام الثورة الاشتراكية الأولى في روسيا عام 1917 انتقد قادتها على رأسهم فلاد ميرايلتش 1917-1924الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في البلدان الأوروبية مدعين انحرافها عن المبادئ الماركسية،ودعوا إلى تأسيس الاممية الاشتراكية الثالثة عام 1919و التي

سميت بمنضمة الكومنترن التي تعني التنظيم الشيوعي الدولي الهادف إلى احتواء أطراف الحركة الشيوعية، وفي المقابل رفضت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الكومنترن وأعادت نفسها تحت اسم الدولة الاشتراكية العمالية[1].

3-**أشكال الاشتراكية**:نميز بين نوعين من الاشتراكية:

أ-**الاشتراكية المخططة**: أصل الاشتراكية المخططة ترجع أصول الاشتراكية المخططة إلى الاتحاد السوفياتي في العشرينيات " The soviet Union in The 1920s "والتي وصفت "بالعصر الذهبي للاقتصاد الرياضي السوفيتي" وهو نظام اقتصادي يتميز بالملكية العامة لعوامل الإنتاج، واتخاذ القرار مركزي، ويتم تنسيقه عن طريق الخطة المركزية التي يصدر عنها أوامر ملزمة للمشتركين في النظام، وتستخدم كلا من الحوافز المادية والأدبية لتحفيز المشتركين بهدف تحقيق الأهداف.

ب-**الاشتراكية السوقية** «الصيغة التعاونية نظام اقتصادي يتميز بالملكية العامة لعناصر الإنتاج، أما صنع القرار فهو غير مركزي ويتم تنسيقه عن طريق آلية السوق، وتستخدم كلا الحوافز المادية والأدبية لتحقيق الأهداف. وربما يكون الأنموذج الصيني واصلاحاته مثالا لاشتراكية السوق.

4-**خصائص وعيوب النظام الاشتراكي:** يمكن تلخيص أهم خصائص وعيوب النظام الاتراكي في الجدول التالي:

الخصائص	العيوب
الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج	انعدام الحرية الفردية
جهاز التخطيط هو من يخصص الموارد	انخفاض انتاجية العامل
زوال المنافسة التجارية	خلق البروقراطية
إشباع الحاجات الجماعية (كل حسب طاقته وكل حسب حاجته	عدم كفاءة أسلوب التخطيط المركزي في ادارة الاقتصاد القومي

[1] محمد ابراهييم غزلان ، موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية و تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار الجامعات المصرية 1967.ص

ثانيا:الأزمة الاقتصادية العالمية 1929(أزمة الكساد الكبير)

لم تعرف الدول الرأسمالية أزمات كبيرة بعد انتشار الثورة الصناعية و ساد في القرن التاسع عشر جو من التفاؤل و الرفاه، و ذلك باستثناء بعض الأزمات التي ضربت بعض البلاد الاروبية ، غير أن الأزمة الاقتصادية في عام 1929م Great Depression الكساد الكبير أو الانهيار الكبير) تعتبر أكبر و أشهر الأزمات الإقتصادية في القرن العشرين .والتي بدأت مع انهيار سوق الأسهم الأمريكية (الثلاثاء الأسود).و كان تأثير الأزمة مدمر على كل الدول تقريبا الفقيرة منها والغنية ،

1-**تعريف الأزمة في نمط الإنتاج الرأسمالي:**منذ القرن التاسع عشر وظهور الصناعة الآلية بدأت الأزمات الاقتصادية تشكل اقتصاد البلاد الراسمالية، نذكر منها ،أزمة1816التي انطلقت في بريطانيا. وأزمة 1825التي نشأت في لندن ، و أزمة 1873التي نشأت في كل من في ألمانيا و الولايات المتحدة وانتقلت إلى باقي دول العالم الرأسمالي لقد كانت حالة التوازن التي يعود إليها الاقتصاد من تلقاء نفسه هي حال العمالة الكاملة. وتلك هي النتيجة التي من المحتوم أن تؤدي إليها التحركات في الأجور والأسعار. ثم كان هناك "قانون ساي". الذي يرى أن " **العرض**

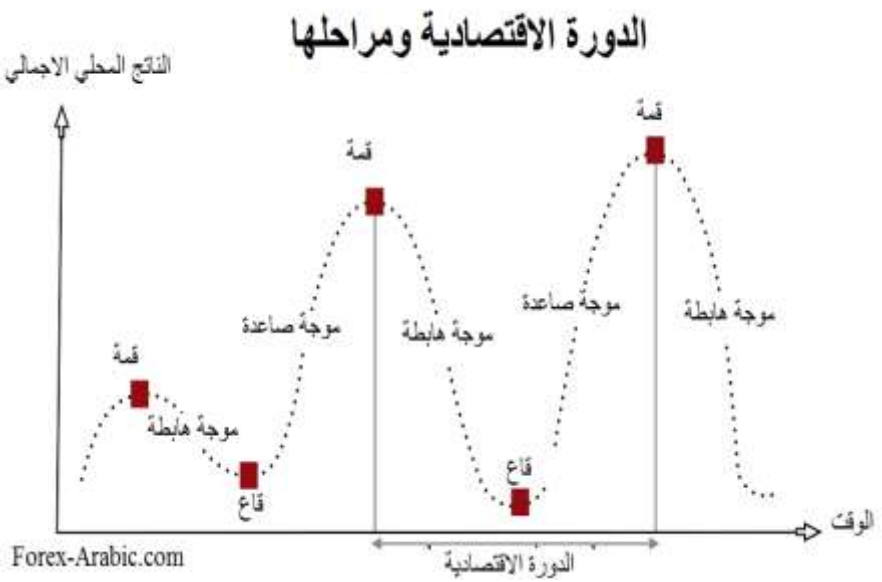

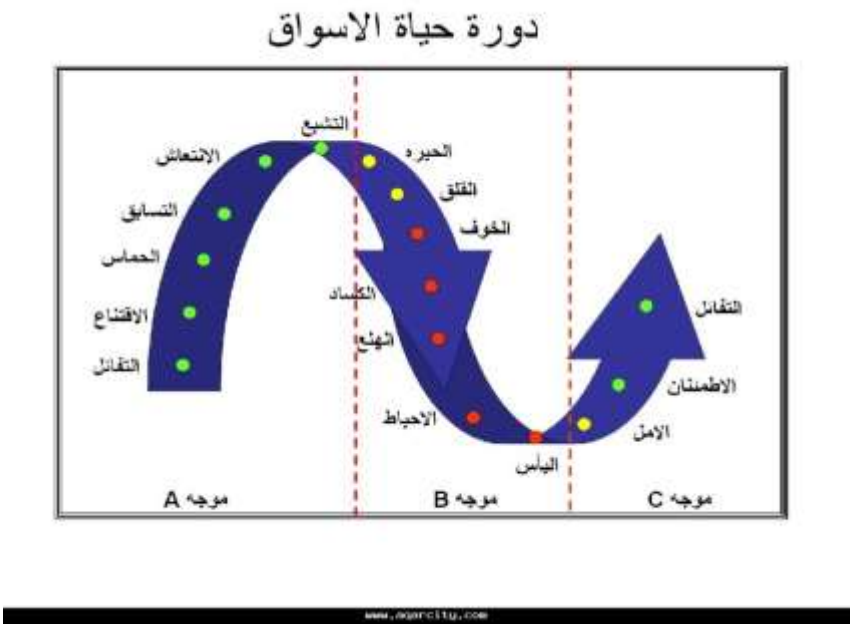

يخلق طلب " يعني أن السلع التي سوف تنتج هناك أسواق سوف يتم تصريفها من خلالها تلقائيا. بمعنى أنه يستبعد حدوث أزمات كساد أونقص في الطلب، لكن أزمة الكساد الكبرى 1929أفرزت وقائع غيرت هذا الاعتقاد،

والسبب الرئيسي لحدوث الأزمات هو فائض الإنتاج حيث يختل التوازن بين الكمية المنتجة والقدرة الشرائية لدى المستهلكين نظرا لما يحدث من التناقض بين صفة الإنتاج الجماعية وملكية عوامل الإنتاج الفردية، وطبيعة الإنتاج الرأسمالي الذي لا يهدف إلا إلى تحقيق أكبر ربح، لأن الإنتاج أصبح يوجه في الحقيقة إلى الطبقة القادرة على الشراء من جهة، ومن جهة أخرى المنتج الذي لا يحقق ربحا ولو كان المجتمع في حاجة كبيرة إليه يتوقف عن الإنتاج، فيحدث اختلال التوازن الاجتماعي وحدوث الأزمة. التي تمثل مرحلة من مراحل الدورات الاقتصادية التي تميز الإنتاج الرأسمالي التي تختلف من حيث التوقيت وطول المدة، وتتمثل بالمراحل التالية: - مرحلة الانتعاش - مرحلة الرواج أو الرخاء- مرحلة الأزمة - مرحلة الكساد.

2-**الوقائع الاقتصادية السابقة لازمة الكساد الكبرى1929**:امتازت الفترة التي سبقت الكساد العالمي بمظاهر رئيسية يمكن إجمالها في ما يلي :

توسع في الإنتاج والتجارة بوجه عام حيث شهدت الفترة التي سبقت الكساد الكبير (1925-

1929)توسعا في الإنتاج و التجارة، ليس فقط في أوربا بل في العالم كله، ففي هذه الفترة ارتفع الإنتاج العالمي من المواد الغذائية و المواد الأولية بمقدار 11بالمائة و السلع الصناعية بمقدار 26 بالمائة بالإضافة إلى التوسع في حجم التجارة الخارجية الذي وصل إلى 19 بالمائة، و يرجع هذا الاتجاه العام – (الانتعاش)- الذي عرفه الاقتصاد العالمي إلى الانتعاش الاقتصادي النسبي الذي عرفه الاقتصاد الأمريكي في هذه الفترة – بل و قبلها –بالإضافة إلى عوامل أخرى أهمها :

خفّت حدة التوتر السياسي الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى،أضف إلى ذلك قيام محاولات في مختلف الدول لخلق استقرار نقدي داخلي مع محاولة تحرير التجارة الخارجية من القيود المفروضة عليها.

-أما فيما يخص الاقتصاد الأمريكي فقد بدأت حركة الرخاء الاقتصادي مبكرة، و ترجع إلى سنة 1922 و استمرت هذه الأخيرة إلى سنة 1929 ، و كان من أهم العوامل التي ساهمت في خلق رخاء اقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ذلك النشاط الكبير في صناعة البناء فحركة الانتعاش التي سادت صناعة البناء تسربت إلى قطاعات الصناعة الأخرى.

و كانت موجة الاختراعات و التجديدات التي وضعت موضع التنفيد بعد الحرب العالمية الأولى من العوامل الأساسية الدافعة للنمو – (الرخاء – التوسع) – في الفترة السابقة للكساد الكبير،

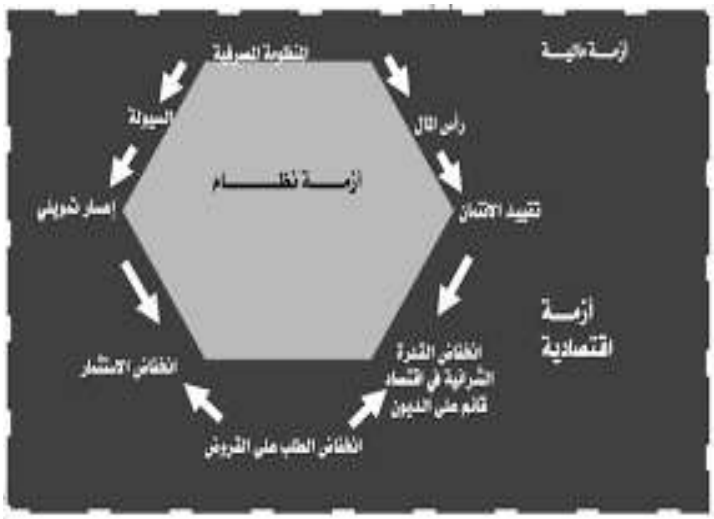

3-وقائع الأزمة وانتقال الكساد عالميا[1]:تشير الحقائق أن الولايات المتحدة الأمريكية هي مركز انطلاق الأزمة لتنتقل فيما بعد إلى بقية دول العالم.فبعد أن عرفت أسعرا الأوراق المالية في بورصات الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعا كبيرا و مضطردا بدأت أسعراها تأخذ اتجاها عكسيا (اتجاها نزوليا) و بذلك تحول اتجاه أسعرا الأوراق المالية إلى الانخفاض المستمر اعتبارا من شهر سبتمبر سنة 1929، وقد رحبت السلطات النقدية في البداية بانهيار أسعرا الأوراق المالية اعتقادا منها بان هذا الانخفاض سوف يؤدي إلى عودة أسعرا الأوراق المالية إلى مستوياتها الطبيعية ، و لكن الانهيار تواصل ليدخل بعدها الاقتصاد الأمريكي في مرحلة من الكساد الاقتصادي لم يشهد لها الاقتصاد الرأسمالي مثيلا في الأزمنة الحديثة ، فانتقلت الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي أي تحولت من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية،حيث اخذت مستويات الإنتاج و العمالة في الهبوط

-لقد تسرب الكساد من الولايات المتحدة إلى دول أوربا و دول العالم الأخرى، و اثر في اقتصادياتها تأثيرا بليغا . و هذا يرجع إلى الأهمية الكبيرة التي يحتلها الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي نظرا لضخامة إنتاجه بالإضافة إلى الحجم الكبير الذي تحتله تجارته الخارجية في التجارة العالمية . فتراجع النشاط الاقتصادي الأمريكي أدى بالضرورة إلى هبوط حجم المشتريات الأمريكية من منتوجات الدول الأجنبية بالإضافة إلى تقلص حجم القروض و الإعانات التي كانت الدول الأجنبية و خاصة الأوربية التي تحصل

[1] Bierman, Harold. "TheStock Market Crash 1929 ". EH.Net Encyclopedia, edited by Robert Whaples. August 11, 2004. URL http://eh.net/encyclopedia/article/Bierman.Cras

عليها من الاقتصاد الأمريكي.حيث ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحب جزء كبير من رؤوس أموالها الموجودة بأوربا فخلق هذا حالة من الذعر المالي الملي كان له اثر بالغ الأهمية خاصة في ألمانيا و النمسا . أما الدول الأخرى خارج القارة الأوربية فقد تأثرت كثيرا و خاصة أن معظمها دولا تنتج و تصدر مواد و ذلك لانخفاض أسعراها نتيجة انخفاض الطلب عليها .

4-تفسيرات أزمة 1929: ظهرت ثلاث نظريات لتفسير أزمة 1929:

- **نظرية فائض الإنتاج**: (Surproduction) المرتبطة بالانعكاسات الداخلية للرأسمالية و هي النظرية الماركسية. أي إن الرأسمالية مبنية على انعكاسات تدفع هذا النظام إلى أزمات متتالية التي ستتسبب في انهياره التام.

- **نظرية نقص الطلب الكلي** :وهي نظرية كينز(1883-1936) النقص في الطلب (فقر الفئات الاجتماعية) هو الذي سبب في الأزمة التي تتمثل في البطالة. و الخروج من هذه الأزمة لا يمكن إلا بتدخل الدولة في الميدان الاقتصادي أي أن الدولة تصبح أكبر مستثمر في الاقتصاد و ذلك بتحقيق استثمارات عمومية ضخمة، إعادة النظر في توزيع الدخل الوطني، الخ...

- **نظرية كمية النقود خلال الأزمة:** و هي نظرية Milton FRIEDMAN (1912-2006).تعود أزمة 1929 لسببين:

*السبب الأول يتمثل في قرار تخفيض الكتلة النقدية للتحكم في أسعار الربح عوض أن يؤخذ القرار المعاكس أي رفع هذه الكتلة النقدية، ما يجعل الثمن موجود.

*السبب الثاني يتمثل في سياسة منح القروض (سهولة الحصول على القروض البنكية)

5-سياسات الحد من الأزمة :لقد نشطت السياسات الاقتصادية من مختلف الدول لمواجهة آثار الأزمة ودفع عجلة النمو وتخفيض حدة البطالة ، وكان لتلك السياسات القومية عدة أشكال:

أ- فالولايات المتحدة باختصار انتهجت حكومتها لتفادي الأزمة ما أطلق على تسميته في تلك الفترة

سياسة العهد الجديد **NEW DEAL**(العجز اليوم يخلق الفائض غدا) أنفقت حكومتها مبالغ ضخمة في إقامة مشاريع عامة تستوعب العمال المتعطلين نتيجة الكساد، و بالتالي ضخ دخول جديدة تساهم في خلق طلب جديد . بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة، كما قامت بإدخال بعض برامج المساعدات الاجتماعية . كما دعمت المزارعين من اجل المحافظة على دخولهم بالإضافة إلى إجراءات أخرى .

ب- أما انجلترا فقد قامت بعقد معاهدات تجارية بغرض توسيع الأسواق الخارجية أمام المنتجات الانجليزية . تعمل على إثرها المنتجات البريطانية معاملة تفضيلية في هذه الأسواق بالإضافة إلى تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني. كما قامت الحكومة بتشجيع الاستثمار عن طريق تطبيق سياسات مالية و نقدية .

ت- أما في ألمانيا فقد حدث تحسن و ذلك راجع أساسا إلى توجيه النشاط الاقتصادي الذي اتبعته الحكومة الألمانية و للتوسع في الإنتاج الحربي الذي استوعب الكثير من العمال العاطلين عن العمل.

5-نتائج الأزمة :

أ-على مستوى القطاع الإنتاجي: يتمثل في التدهور الحاصل في النشاط الاقتصادي اثر الكساد الكبير:- ففي الولايات المتحدة الأمريكية تراجع الإنتاج الصناعي في سنة 1932 ليقارب نصف مستواه في عام 1929 و بلغ عدد المتعطلين فيها أكثر من ثلث القوة العاملة.

- في ألمانيا و هي دولة صناعية رئيسية انخفض إنتاجها الصناعي في عام 1932 إلى ما يعادل 40 بالمائة من مستواه عام 1929، و بلغ عدد المتعطلين فيها حوالي 30 بالمائة من القوة العاملة.

- في انجلترا كان وقع الكساد على اقتصادها اخف نسبيا مقرانة مع كل من الولايات المتحدة و ألمانيا وذلك على اعتبرا أن هذه الأخيرة كان اقتصادها يعاني من ركود نسبي حتى قبل الأزمة .

- في فرنسا كان وقع الكساد كبيرا على اقتصادها . حيث انخفض إنتاجها الصناعي بمقدار 30 بالمائة

سنة 1932 مقارنة بمستواه سنة 1929 ، و كان انتشرا البطالة فيها بطيئا نوعا ما و مع ذلك كان في عام 1932حوالي 20 بالمائة من عمالها متعطلين.

- و كان وقع الكساد على الدول التي تنتج و تصدر مواد أولية و زراعية حاد جدا، و هذا لانخفاض أسعراها ففي مصر مثلا حدث انخفاض كبير في حجم صادراتها نتيجة لانخفاض أسعار القطن بصفته سلعة التصدير الرئيسية لديها في ذلك الوقت .

ب- على مستوى القطاع النقدي:التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات: مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، وفي نفس الوقت تدهورت القدرة الشرائية لمعظم العملات بسبب تزايد العجز في الموازنة العامة، وموازين المدفوعات وانخفاض حجم الاحتياطات الذهبية الرسمية.

ففي انجلترا تم إيقاف قابلية إبدال النقود الورقية بالذهب بتاريخ21سبتمبر 1931 بالرغم من أن هذا الإبدال كان على شكل سبائك، وقد نتج عن ذلك تدهور في قيمة الإسترليني وما تبعه من تدهور في قيم العملات التي كانت مرتبطة به. وفي الولايات المتحدة سبب إلغاء العمل بالنظام الذهبي عام 1933 إلى تزايد الإقبال على إبدال النقود الورقية بالذهب، وأيضا انخفاض السيولة لدى البنوك بالإضافة إلى انخفاض الاحتياطات الذهبية. لقد تسببت هذه الأزمة في بالمقارنة مع مستوى ما قبل الأزمة انخفاض قيم العملات الرئيسية الدولية بحوالي % 84 و % 50. كما نتج عن أزمة الائتمان الدولي الطويل الأجل توقف عديد الدول عن سداد التزاماتهم الخارجية منها ألمانيا والنمسا.

ج- **على المستوى الفكرى** : تمثلت أهم نتائج الأزمة في ظهور الفكر الكنزي1936 ، حيث أن انتشرت مبادئ التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية ، والتي جاءت كنتيجة لفقدان الثقة تماما في كفاءة النظام الحر على تحقيق اكبر قدر من الإنتاج و العمالة. لدا أصبح على عاتق الحكومة أن تقوم بمجموعة من الوظائف التي لم تمرا سها من قبل . فلم تعد وظائف الحكومة تقتصر على حماية الملكية و تحقيق العدالة و صد العدوان الخارجي بل أصبحت تتعداها إلى مجموعة من الوظائف الاقتصادية و الاجتماعية.

أسئلة تقييمية حول المحور الخامس:

-كيف كانت الأوضاع الاقتصادية ل(فرنسا، المانيا، ايطاليا) بين الحربين؟

-تمثل الأزمة في نمط الإنتاج الرأسمالي مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية، أذكر أسباب ونتائج أزمة الكساد الكبير 1929؟

-ماهي العوامل التي مهدت لظهور أزمة الكساد الكبير 1929؟

-اشرح كيفية انهيار سوق البورصة في الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة الكساد الكبير؟،وكيف عالجت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأزمة؟

-حققت التجربة الاشتراكية في الصين نجاحات اقتصادية هامة، اشرح المراحل و المحأور الأساسية للتجربة.؟

- ماهي عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي؟

المحور السادس:

الوقائع الاقتصادية المعاصرة(بعد ح ع2 إلى و اقعنا المعاصر)

- -النظام الاقتصادي والنقدي الدولي الجديد(من قاعدة الذهب، نظامBW إلى نظام التعويم)
- نماذج التنمية للدول المستقلة حديثا وبروز الاقتصاديات الآسيوية
- فترة الثلاثون المجيدة (1945-1975)وأزمة دولة الرفاهية
- -العولمة الاقتصادية ومظاهرها (انهيار المعسكر الاشتراكي، ...)
- -الأزمة المالية 2008 (الأسباب، التداعيات ، أسعار الطاقة...)
- أزمة الوباء العالمي (COVID19) وتداعياتها الاقتصادية.
- **أسئلة تقييمية حول المحورالسادس**

تمهيد:

تعتبر هذه الفترة مليئة بالوقائع الاقتصادية، والتي شكلت شبكة من العلاقات الاقتصادية المعقدة على المستوى العالمي، بالنظر إلى الأحداث الاقتصادية المتعاقبة التي لا تزال تلقي بظلالها على الراهن الاقتصادي للدول ، سنحاول أن نحصي أهم هذه الوقائع الاقتصادية فيما يأتي:

أولا-النظام الاقتصادي والنقدي الدولي الجديد(من قاعدة الذهب، نظامBW ، إلى نظام التعويم)

1-مفهوم النظام الاقتصادي والنقدي العالمي الجديد وأركانه : النظام الاقتصادي والنقدي العالمي الجديد هو القواعد التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لضبط العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة، وهو ما يعتمد على ثلاث أركان أو ركائز:

أ- **النظام النقدي الدولي**: وهو الذي يتحكم في كل ما له صلة بأسعار الصرف، وموازين المدفوعات، ومصادر تمويل العجز. ويعتبر صندوق النقد الدولي هو المسؤول عن ذلك النظام.

ب- **النظام المالي الدولي:** وهو الذي يتحكم في كل ما يتعلق بحركة رؤوس الأموال الدولية، سواء كانت مساعدات أجنبية، أو قروض خارجية، أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة. وفي هذا المجال يقوم البنك الدولي للإعادة التعمير والتنمية بالمساهمة في هذه الركيزة.

ت- **النظام التجاري الدولي**: وهو الذي يتحكم في كل ما يتعلق بتصدير السلع أو استيرادها. وقد تولت الجات المسؤولية عنه إلى أن استبدلت بها منظمة التجارة العالمية(OMC).

تعتبر الركائز الرئيسية الثلاث (النظام النقدي الدولي، النظام المالي الدولي، والنظام التجاري الدولي) أهداف تكوين نظام اقتصادي عالمي جديد سمي ببريتن وودز

2-العلاقات النقدية الدولية قبل نشأة نظام بريتن وودز،(bretten woods)

مرت العلاقات الدولية النقدية بعدة مراحل ، تميزت كل منها بوجود قاعدة نقدية معينة ، إختلفت من مرحلة لأخرى ، فقد كان هناك قاعدة الفضة و قاعدة المعدنين ، ثم قاعدة الذهب.

أ-قاعدة الذهب: Système de l'étalon –or : ساد النظام الذهبى " قاعدة الذهب " معظم دول العالم خلال القسم الأكبر من القرن التاسع عشر و حتى بدأية الحرب العالمية الأولى. و كانت إنجلترا أولى الدول التى تبنت هذا النظام فى عام 1816 (كانت انجلترا هي التي تسيطر على الاقتصاد العالمي وعملتها الجنيه الاسترليني هو العملة العالمية آنذاك)، ثم انتشر بعد ذلك فى – معظم دول العالم فى ألمانيا 1873 ، فرنسا و بلجيكا 1874، روسيا واليابان 1897 ، الولايات المتحدة الأمريكية 1900 و تتعدد داخل نظام معيار الذب الأنظمة الفرعية المتمثلة في نظام المسكوكات الذهبية ،نظام السبائك ،و نظام الصرف بالذهب .

-**نظام المسكوكات الذهبية** . بدأت بريطانيا اعتماد هذا النظام بكل شروطه منذ عام 1821، و في هذا النظام يتم تعريف الوحدة النقدية على أساس وزن معين من الذهب، و عيار معين، حيث يتم تداول المسكوكات الذهبية على شكل قطع نقدية متماثلة في الوزن و العيار ،تختم عليها رموز الدولة و يشترط في هذا النظام ما يلي :

- ✓ تعريف الوحدة النقدية(الفرنك ،الدولار...)على أساس وزن ثابت و عيار معين من الذهب بموجب قانون يضبط العملية .
- ✓ توافر حرية كاملة لسك العملة أي تتاح لمن يملك سلعة الذهب أن ينقلها إلى دور السك وتحويلها إلى مسكوكات ذهبية بالمجان أو بتكلفة زهيدة على أساس الوزن المحدد في القانون للمسكوكة . .
- ✓ توافر حرية الصهر :يمكن تحويل المسكوكات الذهبية إلى الذهب السلعي .
- ✓ توافر الحرية الكاملة لتحويل العملات الأخرى المتداولة إلى النقود الذهبية على أساس السعر القانوني الثابت للذهب، و قابلية صرف العملات الأخرى على أساس سعر التعادل بين وزن كل عملة من الذهب .
- ✓ توافر حرية تصدير و استيراد الذهب.

- **نظام السبائك الذهبية:** نظرا لظروف الحرب العالمية الأولى فقد تعذر سك القطع الذهبية بنفس الحرية التي كانت في حالة نظام المسكوكات الذهبية ،و قام هذا النظام على نفس شروط نظام المسكوكات الذهبية-سابقة الذكر-فضلا عن : أن تداول الذهب يتم على أساس سبائك ذهبية ذات عيار معين ،بوزن كبير نسبيا .كما يعطي هذا النظام حرية تحويل النقود الورقية(البنكنوت)إلى ذهب حسب قيمة كل سبيكة بالنقود، فيشترط لقبول تحويل النقود الورقية إلى سبيكة ذهبية على أساس ضرورة توافر الكمية الكافية من النقود الورقية

- **نظام الصرف بالذهب:**و قد جاء هذا النظام بعد نتائج مؤتمر جنوة عام1922، حيث ترتبط في ظله عملة بلد معين بنسبة ثابتة (سعر صرف ثابت)بعملة بلد آخر يسير على نظام الذهب شريطة ان تكون عملة هذا الاخير قابلة للتحويل بالذهب، فترتبط العملة الوطنية بالذهب بطريقة غير مباشرة ،فيحتفظ البلد التابع بعملة البلد المتبوع كغطاء لعملته ، و على هذا الأساس تكون عملة

البلد التابع محددة بعملة البلد المتبوع ، و ليس بالذهب مباشرة، أي أن البلد المتبوع يصدر عملته تكون مغطاة بالذهب ،في حين يصدر البلد التابع عملته التي تكون مغطاة بعملة البلد المتبوع ،ويتعهد البلد التابع لمواطنيه بإبدال البنكنوت ليس ذهبا، بل بعملة البلد الأجنبي المتبوع.

ب-أسباب انهيارقاعدة الذهب:

إن التوسع االكبير في الاصدار النقدي لتمويل النفقات والتعويضات لمواكبة الحاجات الكثيرة لمتطلبات الحرب العالمية الأولى، أدى إلى خروج عديد الدول عن قاعدة الذهب التي تفرض الاصدار الصارم في النقد بما يتوافق وكمية الذهب الموجودة ، ودفع تلك الدول إلى اتباع سياسات نقدية مستقلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي، ورغم سعي الدول إلى العودة إلى قاعدة الذهب بعد الحرب العالمية الأولى كما فعلت بريطانيا سنة 1925 عبر تمسكها بسعر التعادل القديم 1£=4.25$ الا أن هذا السعر لم يكن منصفا بالنسبة للدولار الذي كان أقوى بكثير من الجنيه الاسترليني، ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية خرجت بريطانيا من هذا النظام في 1931تبعتها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933. ويمكن أن نحصي الأسباب الرئيسية لانهيار قاعدة الذهب إلى ما يلي:

- ✓ -التفاوت بين معدل إنتاج الذهب ومعدل نمو التجارة الدولية حيث يقدر نمو انتاج الذهب 2%سنويا بينما يقدر نمو التجارة الخارجية بـ11%سنويا.
- ✓ -إن نشوب الحرب العالمية الأولى أدى إلى تركز الذهب بيد الدول المتحاربة لغرض استخدامه لتسديد المشتريات العسكرية.
- ✓ التوسع النقدي والحاجة إلى االاحتياطات من الذهب والدولار والجنيه الاسترليني خلال عملية إعادة اعمار أوربا ، وقد انعكس ذلك على الاحتياطات الدولية.

إضافة إلى هذه الأسباب الرئيسية هناك جملة من الإجراءات التجارية التي أثرت على قاعدة الذهب منها

- ✓ -عدم تقييم بعض العملات تقييما حقيقيا.
- ✓ -الإجراءات الحمائية لبعض الدول كفرض التعريفات الجمركية.
- ✓ -لجوء بعض البنوك المركزية لاكتناز الذهب

3-التعريف باتفاقية بريتن وودز:(BRETTON WOODS)

هو مجموعة من الإتفاقيات و المؤسسات التى حاولت الدول الغربية (أمريكا، بريطانيا...)إنشاءها وإيجادها تكون أساسا لعلاقات نقدية دولية جديدة لما بعد ح ع 2، قائمة على قاعدة صرف الدولار بالذهب، وهو ما أعطى للدولار ثقل عالمي، حيث من الممكن لآي دولة تحويل الدولار إلى ذهب بحسب الاتفاقية وعليه:

-يمكن لأي بلد عضو في صندوق النقد الدولي أن يحدد سعر صرف العملة المحلية إما بالذهب أو بالدولار ، بحيث يكون 35دولار لكل أونصة من الذهب(الأونصة الواحدة تساوي31.103غ من الذهب)

-التزام الولايات المتحدة بتحويل أي دولار لدى المصارف المركزية بالذهب بما يعادل 35دولار لكل أونصة.

4-الظروف والحيثيات:

إن تفاقم الأزمات النقدية الدولية و زيادة الصراع حول إكتساب الأسواق الخارجية ، دفع إلى التفكير حول إيجاد برامج و خطط لإصلاح النظام النقدي الدولي و العمل على إستقراره. ،و من أجل تحقيق هذه الأهداف اجتمع مندوبوا 44 دولة في بريتون وودز (BRETTON WOODS) نيوهامبشير) بالولايات المتحدة الأمريكية (عام 1944 ، لوضع الأسس العامة لإقامة نظام نقدي دولي جديد.

5-ركائز الاتفاقية:

طرح مشروعان حول إقامة النظام النقدي الدولي الجديد :

الأول : المشروع الانكليزى " جون مينارد كينز "

إقترح هذا المشروع إنشاء وحدة نقدية دولية هي ال (بانكور) تتحدد قيمتها إلى الذهب " غير قابلة للتحويل إلى ذهب " لكن بمعدل يمكن تغييره ، إن سعر تعادل عملات الدول التي تنضم إلى هذا النظام الجديد سيتحدد بالنسبة إلى (بانكور) دون أن تتمكن الدولة العضو من تعديل هذا السعر من طرف واحد .

الثانى : المشروع الأمريكي "هارى و ايت "

إن هذا المشروع أيضاً يقترح إنشاء وحدة نقدية دولية ال (أونيتاس (تتحدد قيمتها إلى الذهب لكن بمعدل ثابت لا يمكن تغييره .

فالنظام النقدي الدولي الجديد قام بموجب إتفاقية "بروتون - وودز" على أساس مخطط "وايت" مع إستكماله بجزء مما ورد فى مخطط "كينز. "

قامت فرنسا بتحويل إحتياطياتها من الدولارات بالذهب، و حرضت الدول الأخرى على ذلك ، مما سبب الكثير من المشاكل للولايات الأمريكية المتحدة إذ أن ذلك يؤدى إلى نفاذ الإحتياطى الذهبى الأمريكى ، فرأت الولايات المتحدة الأمريكية أن من مصلحتها أن توقف قابلية إبدال الدولار بالذهب، وبالفعل ثم إلغاء ذلك فى عام 1971.ليحل معه نوع من فوضى العملات بفعل نظام الصرف المرن.

6- .خصائص الاتفاقية :

إن النظام النقدي الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية بموجب إتفاقية "بروتون وودز "هو نظام الصرف بالذهب ، و قد تحول بعد إلغاء قابلية إبدال الدولار بالذهب إلى نظام آخر "نظام الدولار " حيث أن العنصر الأساسي فى الاحتياطيات النقدية الدولية أصبح الدولار الأمريكى غير القابل للإبدال بالذهب .

8-المؤسسات التي انبثقت عن الاتفاقية :

أ .البنك العالمى للإنشاء و التنمية " B.I.R.D "

تأسس بموجب معاهدة بروتون وودز عام 1944 يضم 150 دولة ، أهدافه تتمحور حول :

.1إعادة البناء و التعمير و تحقيق التقدم الإقتصادي.

.2المحافظة على توازن ميزان المدفوعات.

.3تشجيع الإدخارات الدولية.

.4تقديم مساعدات للدول النامية من أجل تحقيق بعض المشاريع.

.5تقديم قروض بعيدة المدى مدتها بين 15 و 20 سنة بفوائد معينة.

و تملك الدول الغربية 70 % من رأسمال البنك ، لهذا فإن هذا البنك خاضع لسياسة هذه الدول.

ب. صندوق النقد الدولى " F.M.I "

تأسس صندوق النقد الدولي وفق معاهدة بريتون و ودز 1944 لكنه لم يبدأ بممارسة نشاطه إلا فى عام 1947يضم 152دولة. أهدافه تتمحور حول :

.1التنسيق بين السياسات النقدية الدولية .

.2تصحيح الإختلالات الحاصلة فى موازين المدفوعات للدول الأعضاء.

.3إعادة جدولة ديون الدول النامية و هيكلة إقتصادها .

.4تحديد أسعار صرف العملات بالنسبة للدولار عن طريق البورصة.

.5تقديم قروض للدول التى تعانى من أزمة مالية ضمن شروط يحددها الصندوق .

مثلاً : يشترط صندوق النقد الدولى على البلدان النامية عند طلبها الحصول على القروض إتخاذ جملة إجراءات:

•تخفيض النفقات و الإستثمارات العامة.

•الحد من دور القطاع العام فى النشاط الإقتصادي.

•التراجع عن دعم الدولة لأسعار بعض السلع الأساسية.

•تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسب عالية.

ثانيا:استراتيجيات التنمية للدول المستقلة حديثا وبروز الاقتصاديات الآسيوية:

عرفت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية موجات التحرر للدول النامية، واستكمالا لحركة التحرر السياسي حاولت تلك الدول الوصول للتحرر الاقتصادي، وإعادة بناء اقتصادياتها للحاق بركب الدول المتقدمة وهذا ما حدث فعلا في القارة الافريقية والاسيوية أمريكا الجنوبية ،يمكن إلقاء الضوء على أبرز الاستراتيجيات التي اتبعت في الدول النامية بعد حصولها على استقلالها السياسي-في هذا المجال بالحديث على إستراتيجيتين هامتين هما:

- إستراتيجية التصنيع الموجه للإحلال محل الواردات.(النظرة الداخلية لسياسة التنمية)

- إستراتيجية التصنيع الموجه إلى التصدير.(النظرة الخارجية لسياسة التنمية).

1-إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات : النظرة الداخلية للتنمية(Import-substitution strategy)

ظهرت هذه الإستراتيجية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي نظرا لانخفاض الطلب العالمي على منتجات الدول النامية، والعجز المتزايد في موازين مدفوعاتها، ولذلك تبنت الدول النامية إستراتيجية إحلال الواردات الخاصة بتنمية المنتجات الصناعية في الداخل بدلاً من استيرادها، والتركيز على تصنيع المواد الخام محلياً، سواء لأسباب اقتصادية أو سياسية.

ولقد برز هذا النمط من التصنيع بقوة وبشكل جلي في عدد من دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل، والأرجنتين، والمكسيك، نتيجة لانخفاض الطلب على صادراتها . وفي مرحلة لاحقة تبعتها دول أسيوية كالهند وباكستان، ثم أخذ عدد الدول النامية التي تتبنى هذه الإستراتيجية بالزيادة منذ عقد الخمسينيات من القرن الماضي.

تقوم هذه الإستراتيجية على تصنيع السلع الاستهلاكية الخفيفة والمعمرة التي يعتمد البلد في الحصول عليها على الاستيراد من الخارج حيث يتم فرض حماية جمركية مرتفعة على الواردات المماثلة لمنع استيرادها، وهي تمثل النموذج الذي تم تطبيقه في معظم الأقطار العربية غير النفطية بعد استقلالها، وتمر هذه الإستراتيجية بمرحلتين رئيسيتين هما:-

المرحلة الأولى: إحلال الواردات مكان السلع الاستهلاكية الخفيفة غير المعمرة مثل الملابس والمواد الغذائية والأدوات المنزلية والأحذية والمدخلات المطلوبة لإنتاجها كخامات النسيج والجلود والخشب

المرحلة الثانية: إحلال الواردات مكان السلع الاستهلاكية المعمرة مثل: الثلاجات والآليات والمعدات والسيارات

ومن أجل ضمان نجاح استراتيجية إحلال السلع المحلية الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة بدلاً من السلع المستوردة من الخارج، لابد أن تستخدم الدولة السياسات الجمركية المختلفة في حماية المنتجات المحلية وتقليص حجم المنتجات الأجنبية التي تدخل إلى الدولة، حتى يتسنى للمنتجات المحلية النهوض والقدرة على المنافسة المستقبلية، لذلك تقوم الدولة برفع معدل الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، ولكن إذا كانت السلع المنتجة محلياً تستخدم مواد خام مستوردة فيجب أن يتم أيضاً تخفيض الرسوم الجمركية على هذه المواد الخام.

2-إستراتيجية تشجيع الصادرات(التنمية المتجهة نحو الخارج: outward – looking development

سيطرت سياسة ترويج الصادرات في أواخر السبعينات.،حيث أن الدول الفقيرة بالموارد، والتي تتسم أسواقها المحلية بالصغر فان الاستراتيجيات المبنية على تصدير المواد الأولية أو على إحلال الواردات تمثل أملا ضعيفا في استمرارية التنمية.

انتهجت دول النمور الآسيوية الأربعة (تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهونغ كونغ) استراتيجيات بديلة ذات أسماء مختلفة، ولكنها في الأساس تعتمد على تصدير المواد المصنعة التي تستعمل بكثافة مورد العمل المتوفر بكثافة في هذه الدول.أطلق جوستاف رانيس (Gustav Ranis) على هذه الإستراتيجية اسم إحلال الصادرات (export substitution) بمعنى أن تصدير السلع الصناعية كثيفة العمل يحل محل الصادرات الزراعية كثيفة العمل.

وأطلق عليها آخرون اسم الاتجاه للخارج (outward – looking) على عكس إستراتيجية إحلال الواردات أو الاتجاه للداخل (inward – looking).

تقوم هذه الإستراتيجية على اختيار عدد معين من الصناعات التي يكون الهدف من إقامتها التوجه إلى السوق الخارجي وليس إلى السوق الداخلي حيث يكون العنصر الحاكم في نجاحها هو توافر الطلب الخارجي، فتحديد نوع الإنتاج ومواصفاته وحجمه ومعدلات نموه تتوقف أولاً وأخيراً على اتجاهات الطلب الخارجي، حيث تعمل الدول المتبنية لهذه الإستراتيجية على توفير الحوافز المختلفة للصادرات من حيث الضرائب والإجراءات والمعلومات عن الفرص التسويقية الخارجية.

ثالثا- فترة الثلاثون المجيدة (1945-1975)وأزمة دولة الرفاهية

بين سنة 1945 و سنة 1973، عرفت البلدان الغربية مرحلة النمو و الازدهار و التي تمثلت في التدخل المكثف للدولة في الاقتصاد و ذلك حسب توصيات نظرية كينز.

تنتهي هذه المرحلة مع الوصول إلى الحكم رونالد ريغان في الولايات المتحدة الأمريكية و مرغاريت تاتشر في بريطانيا في سنة 1979.

1-المفهوم [1]:تشير إلى الفترة بين 5419 و5719 التي شهدت فيها أغلب الدول المتقدمة عموما نمو اقتصادي كبير، والذين أغلبهم أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تم اختراع هذه العبارة من قبل عالم الاقتصاد الفرنسي جان فوراستييه في 9719 وذلك على منوال الثلاثة المجيدة في إشارة إلى الأيام الثورية72 و82 و92 يوليو 0318 والتي أسقطت الملك شارل العاشر ملك فرنسا.الثلاثين المجيدة تمثل ثورة صامتة طبعا، ولكن جلبت معها تغييرات إقتصادية واجتماعية ضخمة، حيث سجلت انتقال أوروبا بعد الولايات المتحدة، إلى مجتمع إستهلاكي. ليس في فرنسا وبريطانيا فقط، لكن النمو الاقتصادي كان كذلك في إيطاليا وألمانيا وكندا واليابان، وذلك عبر الاستثمار والاستهلاك.

2-خصائص الفترة :تتميز بالتالي:

•إعادة بناء اقتصاد دمرته الحرب إلى حد كبير.

•العودة إلى حالة توظيف كامل في أغلب الدول المتقدمة، أي نسبة بطالة تقارب الصفر أو تساويه.

•نمو قوي في الإنتاج الصناعي بمتوسط زيادة سنوية في الإنتاج بحوالي 5٪.

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki

•نمو ديموغرافي كبير في السكان في بعض الدول الأوروبية، خاصة في فرنسا وألمانيا الغربية والولايات المتحدة وكندا.

•النمو الكبير سهل بدوره الحصول على الطاقة بصفة عامة، وخاصة الوقود الأحفوري، وكذلك على تدارك تكنولوجي (بالمقارنة مع الولايات المتحدة في الدول التي كان فيها رأس مالها البشري هام جدا مستوى التعليم وخبرة العمال).

3-**الدول المعنية بالنمو:** إذا ما استثنينا فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، والتي كانت فترة تدارك بامتياز، فإن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عرفوا متوسط معدل النمو السنوي ب4%، ولكن داخل هذه الدول نجد 3 مجموعات:

ا-نمو بطيئ نسبيا: الولايات المتحدة3.5% سنويا في المتوسط وبريطانيا2.7% في المتوسط.

اقتصاد المملكة المتحدة، وبسبب مشاكل في سعر الصرف مع الدولار، لم يعرف هذا النمو الكبير.

ب-نمو سريع قليلا: فرنسا 5.1% في المتوسط مع العلم أنه وصل في بعض السنوات إلى 7.9(.ألمانيا الغربية)5.1%(وسويسرا)5.25%(وإيطاليا)5.5%(.الدول التي تحولت للكتلة الشرقية عرفت نموا قويا أيضا.

ج-نمو استثنائي: اليابان 10% في المتوسط.

4- **دولة الرفاهية وأزماتها:**

أ-مفهوم دولة الرفاه :عبارة عن نظام اجتماعي أين الدولة تلعب دورًا أساسيًا في التوازن الاقتصادي وتوزيع الثروات.(دولة متدخلة) ،أين دفعت أزمة الكساد التي عرفها العالم الغربي في سنة 1930 إلى تدخل الدولة في الاقتصاد، و هكذا تمت إعادة الانطلاق في بناء الاقتصاد الأوروبي و في ازدهار الاقتصاد العالمي.

ب-من مخطط مارشال إلى أزمة البترول في سنة 1973

- **إعادة بناء اقتصاد أوروبا و مخطط مارشال:**مخطط مارشال عبارة عن إعانة أمريكية للبلدان الأوروبية التي لم تتبع النظام الإشتراكي. تتمثل هذه الإعانة في توفير القروض اللازمة لإعادة انطلاق الاقتصاد الأوروبي من جديد، و ذلك باستيراد الموارد اللازمة لهذا الانطلاق من الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه الإعانة تمثلت في تقديم مبلغ قدره 14 مليار دولار، بحيث 12.2 مليار دولار وزعت بين بلدان أوروبا الغربية و الباقي استعمل لإنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (OECE)، الهيئة التي كلفت بتوزيع الثروات المالية و التي تحولت في سنة 1960 إلى منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE).

وزعت الإعانات الأمريكية على كل القطاعات بحيث استفاد القطاع الزراعي و الغذائي من 32% من المبلغ الإجمالي، المنتوجات الصناعية 19%، الطاقة 15.5%، الميكانيك و الشاحنات 14%، القطاعات الأخرى 19.5%.

مخطط مارشال و آثره الإيجابي كان أفضل وسيلة لتعريف المجتمع بنظريات كينز في الأوساط المثقفة الأوروبية. و هكذا تم الخروج من أزمة 1929 في ثلاثة مراحل وهي:

ـ سياسة العهد الجديد (New Deal) و التي أدت إلى تحقيق توازن جزئي للاقتصاد الأمريكي

ـ الحرب العالمية الثانية التي نتج عنها ازدهار الاقتصاد الأمريكي

ـ مخطط مارشال الذي سمح لأوروبا الغربية بالحصول على نمو مستدام خلال 30 سنة.

- **ازدهار الاقتصاد العالمي:** ما بين سنة 1945 و سنة 1973 تضاعف الإنتاج الداخلي للبلدان الغربية بثلاث مرات على الأقل، ما يتناسب مع النمو المحقق خلال القرنين الآخرين. زيادة عن هذا، شُهد خلال نفس الفترة تحقيق التشغيل الكامل.

(plein emploi) في كل البلدان الغربية و هو العصر الذهبي أي تحقيق نمو كبير وتنمية تقنية التي سمحت بدورها بتحسين مستوى المعيشة و ظروف العمل: دخلت أوروبا خلال هذه الفترة فيما يسمى "بمرحلة الاستهلاك" أو "مجتمع الاستهلاك" تميزت هذه المرحلة بـ:

ـ الزيادة في عدد السكان والتي دامت حوالي 25 سنة و سبب في ارتفاع الطلب الكلي.

ـ سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم و بالتالي سيطرة طرق تنظيم العمل الصناعي الأمريكي على العالم بأسره: أي الطرق التي اختارها هنري فورد Henri FORD (1856-1915) و تايلور TAYLOR (1856 -1915) و التي تتمثل في تقسيم العمل إلى مهام بسيطة (مبادئ التسير العلمي).

ـ إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT في سنة 1948 التي أصبحت المنظمة العالمية للتجارة OMC في سنة 1995 و التي دعمت التبادل الحر عبر العالم كله.

ـ الاستقرار النقدي الذي حققته اتفاقيات بريتون وودز (Bretton WOODS) في جويلية 1944 و الذي جمع بين 44 بلد و نتيجة هذه الاتفاقيات هي إنشاء نظام "معيار التبادل بالذهب" أي أن النقود تتبادل مقابل الدولار و ليس مقابل الذهب. و هذا النظام النقدي الجديد ما هو إلا تأكيد السيطرة الأمريكية على العالم.

ج-**أزمة دولة الرفاهية**: انطلاقًا من سنة 1973، دخلت البلدان الأوروبية في أزمة التشغيل بحيث أصبحت البطالة ظاهرة مستدامة و هيكلية، بينما دخلت الصين انطلاقا من سنة 1978 و البلدان الآسيوية الأخرى و بعض البلدان المصدرة للبترول في مرحلة نمو بضعفين.

الانتقال إلى العولمة أصبح حدث حقيقي في بداية الثمانينات مع ركود دولة الرفاهية في أوروبا، نهاية النظام الاشتراكي في الصين (1978)، في الهند (1990)، في روسيا (1980). سقوط جدار برلين في سنة 1989 يعتبر كتاريخ رمزي.

د ـمن أزمة البترول (1973) إلى سقوط جداربرلين (1989)

أ- نهاية نظام معيار التبادل بالذهب: أُخذ هذا القرار في 15 أوت 1971 بحيث قرر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (Richard NIXON) نهاية هذا النظام الذي سبب في عجز ميزان مدفوعاتها.

ب- الأزمات البترولية المتتالية: قررت البلدان المصدرة للبترول في أكتوبر 1973 رفع سعر هذه الثروة و الذي تضاعف بأربع مرات خلال أسابيع قليلة. ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEP) أصبحت هي الهيئة المسؤولة عن إنتاج و تصدير كل بلد عضو. ففي سنة 1973 كان سعر البرميل الواحد20 دولار ، ارتفع هذا السعر إلى 80 دولار في سنة 1979 ثم إلى 130 دولار في 2008.

ج- البطالة و التضخم: الأزمات البترولية المتتالية سببت في ركود الاقتصاديات الغربية بحيث تميزت خلال الثمانينات بظاهرتين أساسيتين و هما: البطالة و التضخم في نفس الوقت.

عانت الولايات المتحدة الأمريكية من ركود حاد منذ بداية عقد الثمانينات للقرن ال21، حيث بدأ الركود في أوت سنة 1981 واستمرت ل 16 شهر قبل انتهائها في نوفمبر سنة 1982، والسياسة النقدية الصارمة التي أنشأها البنك المركزي الفيدرالي خلال تلك الفترة كانت السبب الرئيسي للركود العميق منذ نشوء الحرب العالمية الثانية.

حيث أصبح هناك ركود تضخمي نظرا للحظر النفطي العربي الذي كانت تقوم به منظمة الأوبك في مطلع السبعينيات، مما سبب في ارتفاع معدلات البطالة خلال تلك الفترة، تزامنا مع ارتفاع معدلات التضخم يوما بعد يوم.

هذا وارتفعت معدلات البطالة خلال شهر أوت لعام 1973 من 4.8٪ لتصل 9.0٪ خلال شهر ماي لعام 1975 ، ولكن بالرغم من تراجع البطالة خلال عام 1975وحتى العام 1979، فإنها لا تزال أعلى من المستوى خلال تلك الفترة، لتتراوح ما بين 8% - 5%بحلول عام 1980.

استمر الاقتصاد بالنمو خلال الثمانينات، ولكن بقيت البطالة بمستواها العالي تلك الفترة العائق الأكبر للاقتصاد، وفي الوقت نفسه ارتفعت معدلات التضخم من 2.7٪ خلال شهر أوت لعام 1972

لتصل إلى 14.8٪ خلال شهر آذار لعام 1980، وبذلك أصبح الركود التضخمي هو المشكلة الواجب تصديها خلال تلك الفترة.

ومع هذه الأرقام ظهر الركود في أوائل الثمانينات، وبالتالي عانى بشكل كبير كل من قطاع المساكن، قطاع صناعة الحديد وقطاع صناعة السيارات، واستمرت في معاناتها حتى نهاية الركود الثاني الذي أصاب الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل التسعينيات.

ساعد ارتفاع الإنفاق الحكومي، وتخفيض نسبة الفائدة الولايات المتحدة الأمريكية في تخطي الركود، حيث تراجعت معدلات البطالة من 10.8% لعام 1981لتصل 7.2% لعام 1983، كما ارتفعت عائدات الشركات بمقدار 29%خلال الربع الثاني من عام 1983 مقارنة بعام 1982.

رابعا-العولمة الاقتصادية ومظاهرها

العولمةGLOBALIZATION هي ظاهرة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية / ثقافية

1- تعريف العولمة الاقتصادية

أ- تعريف صندوق النقد الدولي

–" تشير ظاهرة العولمة الاقتصادية إلى تزايد الاعتماد المتبادل بين بلدان العالم من خلال زيادة حجم أ والواسع و تنوع التجارة بين الدول في السلع والخدمات وتدفقات رأس المال والانتشار السريع للتكنولوجيا "

ب-تعريف البنك الدولي:" تشير العولمة الاقتصادية إلى تزايد حرية الأفراد والشركات في القيام بمعاملات اقتصادية معي م نظرائهم في بلدان أخرى.

من هذه التعاريف يمكن أن نقول أن هناك أربعة جوانب رئيسية لظاهرة العولمة الاقتصادية هي :

- ✓ انتقال السلع والخدمات
- ✓ -انتقال رؤوس الأموال (استثمار اجنبي مباشر واستثمارات مالية)
- ✓ -انتقال الأفراد
- ✓ -انتقال التكنولوجيا

2-أدوات العولمة الاقتصادية

أ. المنظمات الاقتصادية الدولية OMC/. FMI/BM.

ب. الشركات متعدية الجنسيات

. ج التكتلات الاقتصادية الدولية

د-الاتفاقيات التجارية العالمية

هـ- تكنولوجيا الاتصال والإعلام

و- أدوات الصناعة المالية وترابط الأسواق المالية العالمية

3-المراحل التي مرت بها العولمة:

أ- **من1850الى1945(نهاية الحرب العالمية الثانية):**

-تصاعد الاقتصاد الأمريكي

-نمو المبادلات التجارية الدولية

-نشاط الحركة الاستعمارية الحديثة

-الانتقال نحو موجات جديدة من الثورة الصناعية

-تزايد حركة رؤوس الأموال

-الارتباط البيني لاقتصاديات الدول وظاهرة الانتقال الدولي للأزمات

-الانفتاح الاقتصادي المتنامي وديناميكية التكامل:

ب-بعد الحرب العالمية الثانية إلى السبعينات:

يمكن اعتبارها المرحلة الثانية لتسارع حركيه العولمة خاصة في مجال التجارة حيث تميز عمل المنظومة الرأسمالية بشكل جيد بسبب ما ابتكرته من دعائم مثل المنظمات المالية والتجارية مثل FMI الذي يعمل على تنظيم قواعد الانضباط النقدي GAATتعمل على تيسير حرية التجارة الدولية البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يعمل على تشجيع حركة رؤوس الأموال من خلال نقل الفوائض المالية من وحدات الفائض إلى وحدات العجز وبسببه الازدهار العام الذي شهدته المنظومة الرأسمالية سواء على الصعيد العالمي نمت التجارة العالمية بمعدل ثمانية في المئه وحركه

رؤوس الأموال على الصعيد المحلي مثل معدلات النمو المرتفع وانخفاض البطالة وتوسع الاتحاد السوفياتي وهيمنته على جزء كبير أوربا الشرقية

-ظهور الصين كقوه اقتصاديه

-توسع الكبير في حركه التحرر السياسي وسعي الدول المستقلة لبناء نماذج تنميه مستقله

-انتشار ظاهره التكتلات الاقتصاديه منها السوق الأوروبيه المشتركة، ووتطور الفكرة حاليا تعرف الان بالاتحاد الأوروبي ايضا الكاريكوم دول الاتحاد أمريكا اللاتينية هذه التكتلات أدت إلى نمو التجارة الدولية والتدفقات المالية بفعل تخفيض القيود الجمركية

ج -فتره السبعينات إلى منتصف الثمانين:

أهم ما يميز هذه الفترة هو اللا استقرا ر، واهم التغيرات التي عرفتها الفترة ما يلي :

- انهيار نظام بريتن وودز BW وذلك بإعلان الولايات المتحدة الامريكية عدم قابليه تحويل الدولار إلى ذهب في أوت 1971 و من ثمة نزع الصفة النقدية للذهب، و تعويم أسعار الصرف وظهور بدائل الأخرى مثل نظام النقد الأوروبي .

-التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات الرئيسة

-أزمة الطاقة العالمية والتي بدأت صدمتها الأولى في أكتوبر 1973أدت إلى مضاعفة أسعار النفط العالمية وحدوث اضطرابات في مسار العلاقات بين الدول النفطية، والدول الصناعية وأصبحت هذه الاخيرة تبحث عن مصادر طاقويه أخرى .

--ظهور ظاهره الكساد التضخمي أدت إلى التشكيك في أسس النظرية الكنزيه

-بروز قوى جديدة كاليابان الاتحاد الأوروبي والنمور الاسيوية ،الصين .

د-من منتصف الثمانينات إلى بدأيات القرن 21

يمكن اعتبارها الموجه الرابعة التي ترسخ فيها مضمون العولمة، البداية كانت مع انهيار المعسكر الشيوعي في نهاية الثمانينات، وعلى إثره دخل العالم النظام العالمي الجديد حيث انتهى عهد القطبية الثنائية لصالح الهيمنة الامريكيه في كل المجالات السياسية ألاقتصاديه التكنولوجية العسكرية ساعد ذلك ما يلي:

- اتساع نشاط الشركات متعددة القوميا ت

-تنامي دور المنظمات العالمية من خلال سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف والتعديل الهيكلي والخوصصة.

-النمو المتعاظم للأسواق المالية (العولمة المالية)

الخلاصه :

يمكن القول إن العولمة تمثل مرحله متطورة للهيمنة الراسماليه الغربية على العالم ، فبعد سقوط النظام الاشتراكي تحول العالم من نظام الحرب الباردة المتمركز حول الانقسام والاصطفاف إلى نظام عالمي متمركز حول الاندماج وتبادل المعلومات والأفكار.

4-. العولمة المالية

أخذ البعد المالي للعولمة - على إثر التطور في نظم الاتصال والمعلومات منذ الستينات- في التصاعد بوتيرة متزايدة، نتيجة التطور في أدوات ونظم الاتصال والبرمجيات وصولا إلى الأنترنت، كما أدى المزج بين تقنيات المعلومات ووسائل الإتصال إلى تطوير تقنيات البث، الربط والاتصال بوتيرة متنامية.

5- مراحل العولمة المالية:

مرت العولمة المالية بالمراحل التالية:

أ- **مرحلة تدويل التمويل غير المباشر (1960-1979):**

وقد تميزت بسيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية أي التمويل غير المباشر.

انهيار نظام الصرف الثابت والعودة للمضاربة على العملات القوية، حيث إنهار نظام بروتن وودز في أوت 1971، مع نهاية ربط عملة الدولار بالذهب أو ما يسمى بالصرف بالذهب، وظهر نظام الصرف المعوم أو المرن، وتدخلت البنوك الأمريكية في ظل عدم الاستقرار (تذبذب أسعرا الصرف، راتفاع معدلات الفائدة) في عملية التمويل التي دفعت دول العالم الثالث نحو المديونية، تبع ذلك عجز في موازين الدول المتقدمة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة تدفق عملات الدولار الكبير خراج حدودها والتي أوجدت سوق الأورو دولار Eurodollar، ونتيجة للصدمات النفطية 1973 و1979، والتي أوجدت الدولارات النفطية Petrodolar.

ب- مرحلة التحرير المالي (1980-1985):

لقد حفز العجز في موازين المدفوعات الدول المتقدمة على تحرير حركة رؤوس الأموال، من خلال إصدار سندات دين وتسويقها كأدوات مالية في الأسواق المالية العالمية.

ج- مرحلة تعميم المراجحة وضم الأسواق المالية الناشئة (1986- إلى اليوم):

تميزت بتحرير أسواق الأسهم بدء من بريطانيا، لتصبح مرتبطة ببعضها البعض، مع ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداء من التسعينات وربطها بالأسواق العالمية. على إثر ذلك شهدت العديد من البورصات انهيارات ضخمة، دفعت العديد من البنوك والمؤسسات المالية إلى الإفلاس.

6-العولمة بين المؤيد والمعارض[1]

هناك انقسام في الأراء بين مؤيد ومعارض لظاهرة العولمة

ا-بالنسبة للمؤيدين ينطلقون من الحجج التالية:

[1] حكومة دبي-إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية-،العولمة الاقتصادية فرص أم تحديات،2007، ص ص12-14

- تـؤدي العولمة إلى زيادة رفاهية الأفراد حيث تمنح الأفراد الفرصة لشراء منتجات أكثر تنوعا – وأكثر جودة وأرخص ثمنا من السوق ."العالمي "

- تؤدي العولمة إلى زيادة فرص النمو للشركات حيث أصبحت آفاق النمو بلا حدود(سوق أكبر للصادرات مع الحصول على مواد خام وعمالة بتكلفة أقل)

- في عالم خال من القيود على التجارة سيتم استغلال الموارد الاقتصادية بشكل أفضل من قبل الدول المشاركة في التجارة، ويعني هذا ناتج أكبر وتوظيف أكبر مما يحفز النمو الاقتصادي وهو ما توضحه الإحصاءات الدولية :

- عدد الأفراد الذي يعيشون على أقل من دولار في اليوم انخفض إلى النصف خلال العشرين عاما الأخيرة في الدول النامية .

- متوسط العمر المتوقع تضاعف في الدول النامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

- انخفضت نسبة الأمية في الدول النامية .

- زادت نسبة من يحصلون على الخدمات الأساسية (مياه، كهرباء، .....)

ب- بالنسبة للمعارضين والر افضين للعولمة ينطلقون من الحجج التالية:

- حرية التجارة تزيد الأغنياء غنى وتزيد الفقراء فقرا.

- زادت سطوة الشركات متعددة الجنسيات على حساب حرية الأفراد حيث أصبحت تقوم بتشكيل ذوق المستهلكين حول العالم .

" العولمة الحالية هي عولمة لنفوذ الشركات متعددة الجنسيات حتى على الدولة بينما " عولمة البشر التي يروج لها غير مسموح بها.

- إن من نتائج العولمة انهيار الكثير من الشركات في الدول النامية وفقدان الكثيرين لوظائفهم .

-أوضحت أزمة دول جنوب شرق آسيا1997 – 1998 أن الفرص التي تخلقها العولمة يلازمها مخاطر حقيقية .

وكنتيجة يمكن القول:

- العولمة الاقتصادية هي ظاهرة يصعب وأحيانا يستحيل إيقافها أو تجاهلها ولكن يجب التعامل معها .

- تحمل العولمة الاقتصادية العديد من الفرص والكثير من المخاطر وتميل كفة المخاطر بشكل واضح بالنسبة للدول النامية.

- مخاطر العولمة الثقافية والاجتماعية لا تقل خطورة عن مخاطر العولمة الاقتصادية إذ أنها تؤثر على القيم الثقافية والاجتماعية وتعيد تشكيل العقل وقد تؤدي إلضياع الهوية القومية .

ما زال هناك دور كبير وفعال للدولة يجب أن تقوم به بفعالية وحكمة لتعظيم المنافع و تقليل المخاطر سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية .

خامسا-الأزمة المالية 2008 (الأسباب، التداعيات ، أسعار الطاقة...)

واجه العالم2008أزمة مالية خطيرة مصدرها قلب النظام الراسمإلى نفسه وهى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولا العالم اقتصاديا.

1-**النشأة والأسباب**: هناك جذور اقتصادية لهذه المشكلة، تعود إلى زيادة في حجم القروض العقارية الممنوحة برهونات عقارية من قبل المؤسسات المالية الأمريكية بمعدل فائدة متغيرة)تزداد كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة (ودون وجود ضمانات كافية).

- كانت نسبة الفائدة في حينها متدنية مما شجع على زيادة وتطور هذه القروض فمنها ما تم منحة لغرض السكن أو لغرض الإستثمار طويل الأجل أو المضاربة المرهونة .

-قامت المصارف بتحويل القروض الممنوحة إلى سندات متداولة في الأسواق المالية (التسنيد) من خلال البيع لشركات التوريق.

تم ذلك باستخدام إجراءات و أدوات وتقنيات مالية معقدة تمثلت في قيام البنوك ببيع الديون على شكل سندات إلى مستثمرين آخرين الذين قاموا بدورهم برهن السندات لدى البنوك مقابل حصولهم على ديون جديدة لشراء المزيد من تلك السندات، وتكررت تلك العمليات (باستخدام الديون للحصول على المزبد من الديون وهي مجملها أصول سامة).

-توسعت الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي.

فى خطوة من البنوك لتعزيز مركز السندات ، تم التامين عليها من قبل شركات التامين المشهورة على غرار AIG على ان يقوم حامل السند بدفع رسوم التامين عليها للحماية من إفلاس البنك أوصاحب البيت مما شجع على اقتناء المزيد من تلك السندات .

-رغم أن هذه العمليات المعقدة وبسبب هبوط قيمة هذه العقارات بد ءا من عام 2007 أصبحت قيمتها اقل من قيمة السندات المتداولة والصادرة بشأنها .

لم يعد في مقدور الأفراد سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة فأصبحوا مكبلين بالإلتزامات المالية.

-نتيجة لتضرر المصارف الدائنة من عدم السداد هبطت قيمة أسهمها في البورصة وأعلنت عدة شركات عقارية وشركات تامين إفلاسها.

-سيطر على أذهان المستثمرين حالة من عدم الثقة مما دفع في إتجاه قيام المودعين بسحب ودائعهم مما انعكس سلبا على سيولة البنوك على الرغم من تدخلات البنوك المركزية والتي جاوزت ال 500 مليار دولار ،كما اصيبت الأسواق المالية بالشلل التام .

-توالت الخسائر الإقتصادية الناتجة عن العجوزات ومنيت كثير من الأسواق بالخسائر، وأصبح العامل النفسي مرتبط بالثقة في القطاع المالي برمته .فقد المستثمر الثقة في الأسواق ولم يعد يصدق جدوى الأدوات المالية الحديثة والمتمثلة في عملية (تسنييد الدبون)، كما فقد القدرة على تقييم الدين بشكل حقيقي وكامل .

2 – انفجار الأزمة وتوسعها

أ-انفجار الأزمة : يمكن أن نتحدث عن الكرونولوجيا التالية:

-حالات العجز تعود إلى ما قبل من سنة 2007 حيث قامت البنوك بشطب ما يزيد عن 500 مليار دولار من أصولها ، إلا أن خسائر إئتمانية جديدة ظهرت مما أشعل مخاوف المستثمرين من جديد .

-إزدادت المخاوف بعد إفلاس(بنك ليمان برذرز) الذي شكل صدمة كبيرة للمستثمرين الذين كانوا على ثقة بأن الحكومة الأمريكية ستقوم بدعم البنوك الكبرى ومنعها من الإفلاس ،وهو الأمر الذي لم يحدث .

-هبطت أسهم البنك إلى مانسبته 90%من قيمتها، حيث قدرت خسائر البنك بنحو 7 مليار دولار.

-إن قرار الحكومة الأمريكية تخصيص مبلغ 700 مليار لضخها في القطاع المصرفي كان خطوة غير كافية لمعالجة الأزمة،وهو ما يفسر إستمرار هبوط المؤشر العام في البورصات وتذبذبه بفعل عوامل الطلب غير المستقرة .

-إن محاولة البنك المركزي إستخدام أهم أدواته وهو تقليص سعر الفائدة بهدف تشجيع البنوك على الإقتراض فيما بينها، وتنشيط أداء البورصة لن تكون كافية للخروج من الازمة. .

ب- توسع الأزمة :يحتاج هذا العنصر الى الإجابة عن عديد الأسئلة منها:لماذا أصبحت الأزمة المالية الامريكية ازمة عالمية " لماذا تنهار أسعار الأسهم ، لماذا يطال هذا الانهيار أنشطة غير عقارية:للوقوف على ذلك لا بد من التعرف على العوامل التالية :-

العامل الأول :- من المعلوم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر بلد مستورد في العالم حيث تبلغ وارداتها السلعية نحو 1919مليار دولار أي ما نسبته 15.5 % من الواردات العالمية وبالتالي فإن الأزمة الإقتصادية وظهور بوادر الكساد الإقتصادي في أمريكيا سوف ينعكس على صادرات دول العالم الأخرى .

العامل الثاني :- من المعلوم أيض ا أن أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة تتواجد إستثماراتهم في أسواق مالية متعددة في العالم ،فإذا ما تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فانهم يسحبون أموالهم المستثمرة إلى دولة أخرى لتعويض الخسارة أو تفاديها .

العامل الثالث :- يتعلق بالمخاوف من تقلبات سعر صرف الدولار السلبية مقابل العملات الرئيسية، وهذه التقلبات لها شواهد كثيرة وهى تعني إقتصاديا حدوث خسارة في الإستثمارات بعملة الدولار، سواء كانت في الولايات المتحدة نفسها أو خارجها ، خاصة في الدول التي تعتمد على سعر صرف ثابت للدولار ،

4- تأثير الأزمة العالمية على بعض المؤسسات:

منذ بداية الأزمة المالية العالمية تضررت بعض البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين من بينها:

-البنك البريطاني "نورذرن روك" أول مصرف للتسليف العقاري في بريطانيا تؤممه الحكومة - لبريطانية في 17 فيفري 2008 .

-بنك الأعمال الأمريكي "ليمان براذرز" وضع في - 15 سبتمبر تحت حماية قانون الإفلاس قبل تصفيته واشترى البنك البريطاني "بار كليز"نشاطاته الأمريكية في حين اشترى البنك الياباني"نومو راهولدينغ"النشاطات في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط.

-إفلاس خمس بنوك أمريكية في يوم واحد بتاريخ - 02/ 08/ 2009وتكبد خسائر بمقدار 700مليون دولار.

-منذ بدأية الأزمة المالية أفلس - 71 بنك أمريكي حسب بيانات أوت 2009

5-آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي:

هناك مجموعة من المؤشرات الخطيرة التي هددت الاقتصاد الأمريكي والعالمي يمكن إيجازها ضمن النقاط التالية:

-إفلاس متواصل لكثير من البنوك، والمؤسسات العقارية، وشركات التأمين، وقد بلغ عدد البنوك - المنتهية 11 بنك، من بينها "بنك إندي ماك" الذي يستحوذ على 32 مليار دولار من الأصول،وودائع بقيمة 19 مليار دولار

-تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطاع المصرفي والمالي بتراجع القيمة السوقية ل 8 مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار.

-ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو - 6.6 تريليون دولار، بلغت ديون الشركات نسبة 18.4تريليون دولار، وبذلك فان المجموع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار.

-إضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة البطالة % 5 ، ومعدل التضخم % 4

-تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من % 1.4 سنة 2008 إلى حدود % 0.3سنة2009

-تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" إلى ما دون 55دولار للبرميل.

إعلان رسمي بدخول إيطاليا وألمانيا كأول وثالث اقتصاد أوروبي في مرحلة ركود إقتصادي.

6-انخفاض أسعار الطاقة

كان من نتائج الأزمة الاقتصاية العالمية أن جرى تخفيض توقعات معدلات النمو والنشاط الاقتصادي على المستوى العالمي الأمر الذي انعكس سلبياً على، فقد انهارت أسعار النفط من أعلى،أسعار النفط نتيجة توقع انخفاض الطلب عليه ، حيث فقد 70%من قيمته (147دولار للبرميل الى أقل 40 دولار للبرميل) ،وهو ما أثر سلبا على الاقتصاديات العالمية وخاصة العربية منها للأسباب التالية:

-اعتماد دول العالم ومنها الدول العربية على الدولار كغطاء نقدي لعملاتها مما يجعلها رهن التقلبات والتغييرات في الاقتصاد الأمريكي. . .

-ارتباط اقتصاديات العالم بالشركات المتعددة الجنسيات

-استثمار دول العالم ومنه الدول العربية في الأسواق والبورصات الأمريكية بمبالغ هائلة لا سيما في سندات الخزينة الأمريكية.

7-السياسات المتبعة لمواجهة الأزمة المالية العالمية:

بعد انفجار الوضع حاولت الحكومات في أمريكا، أوروبا وآسيا معالجة الوضع من خلال ضخ الأموال، التأميم، البيع، الخوصصة، الإندماج وغير ذلك ،وسنحاول عرض البعض منها:

-**على مستوى أمريكا:** تمت عمليات التأميم وضخ الأموال، ومن الحالات البارزة في خطة الإنقاذ - الأمريكية، نذكر الوفاء بديون شركة التأمين" AIG" وهي أكبر شركة في العالم على شكل إنقاذ مستتر الهدف منه إنقاذ البنوك الأخرى المعرضة للانهيار، ولم يعرف ذلك إلا عندما أعلن وزير الخزانة الأمريكي آنذاك "هنري بولسون" عن ذلك الإجراء بشكل صريح بعد أن حصلت " AIG "كحل لإنقاذ مجموعة بنوك وشركات أخرى وذلك لأنها اعتقدت أن هذه المجموعة كبيرة للغاية على أن تتركها تنهار معتقدة أن إنقاذها كان سينقذ مؤسسات أخرى كبيرة. وبالفعل وافق مجلس الاتحاد الفيدرالي ووزارة الخزانة الأمريكية على إعطاء " AIG " 85بليون دولار .

-**اتفاق البنوك المركزية** في مجموعة الاقتصاديات الرئيسية في العالم ،ومنها البنك المركزي -الأوربي وبنك اليابان على ضخ 180 مليار دولار في الأسواق عن طريق زيادة مشترياتها من سندات الخزانة الأمريكية.

-**تو افق عشرة مصارف دولية** على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال قدره 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا.

-**قرار المسؤولون عن الأسواق المالية** يوم - 20 سبتمبر 2008 وقف المضاربات القصيرة الأجل مؤقتا.

-**تخفيض سعر الفائدة:** حيث قام البنك المركزي الأمريكي بخفض سعر الفائدة لمستوى -% 1 في أكتوبر 2008، كما قام البنك المركزي البريطاني بخفض سعر الفائدة لمستوى % 3 (وهو أخفض مستوى فائدة على الإطلاق منذ 54 عاما)، وكذلك مصرف أوروبا المركزي خفضها لمستوى 3.25%في نوفمبر 2008، ومصرف اليابان المركزي الذي خفض سعر الفائدة أيضا إلى0.3%في أكتوبر 2008 أيضا. والهدف من خفض الفائدة بشكل عام هو خفض تكلفة الاقتراض بالنسبة إلى المستثمرين والمستهلكين.-تحفيز الطلب-

-**الاتجاه نحو آليات الصناعة المالية الإسلامية الأكثر استقرارا.**

سادسا- الوباء العالمي (COVID19) وتداعياتها الاقتصادية-جائحة كورونا-

استيقظ الاقتصاد العالم في أواخر سنة 2019 على نوع جديد من الأزمات لم يعهدها من قبل، فلم تكن هذه المرة ميكانيزمات الأنظمة الاقتصادية من الأسواق المالية ومبتكراتها أو المصارف هي المصدر بل كان المصدر هو وباء عالمي انطلق من مدينة يوهان الصينة لينتشر بسرعة في كل دول العالم بشكل متباين مخلفا تداعيات اقتصادية واجتماعية هزت دول العالم ولا تزال أثارها تمتد وتتداعى حتى مع نهاية سنة 2020.

1-**التعريف بجائحة كورونا (كوفيد19)**: حالة صحية طارئة دولية سببها فيروس جديد يسبب عدوى الجهاز التنفسي المسمى -Covid 19. ينتمي العامل المسؤول عن هذا الالتهاب الرئوي إلى عائلة الفيروسات التاجية المسؤولة عن أمراض تتراوح من نزلات البرد إلى أمراض الجهاز التنفسي الحادة تم إبلاغ مكتب منظمة الصحة العالمية في جمهورية الصين الشعبية في بحالات الالتهاب الرئوي مجهولة المصدر في ديسمبر 2019، تم اكتشافها في الصين بمدينة ووهان بمقاطعة هوبي لتنتشر في بقية دول العالم بنسب مختلفة والتي اتخذت إجراءات تراوحت بين الغلق الكلي والجزئي لاقتصادياتها لفترات امتدت أشهر، مما خلف تداعيات اقتصادية واجتماعية على المستوى المحلي والدولي.

2-تداعيا ت جائحة فيروس كوفيد 19 على الاقتصاديات العالمية:

أدى تفشي فيروس كوفيد19 في جميع أنحاء العالم إلى اضطراب الهياكل السياسية الاقتصادية المالية و الاجتماعية - ، لعديد الدول ذات الاقتصاديات الكبيرة مما ترك أثار سلبية شديدة على الاقتصاد العالمي وذلك من خلال تأثيره على:

أ-**النمو الاقتصادي العالمي**: حتى يتسنى إتاحة الفرص لأنظمة الرعاية الصحية مواكبة الأزمة وحماية الأرواح كان من الضروري اللجوء إلى عمليات العزل والحظر العام والإغلاق واسع النطاق لابطاء انتشار الفيروس، وقد نتج عن الأزمة الصحية وإجراءات الاحتواء انعكاسات حادة على النشاط

الاقتصادي ، فقد انخفض الطلب الخارجي بشدة كما أثر تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي عل سلاسل القيمة العالمية وعلى قطاعات التجزئة والصناعات التحويلية فضلا عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما انعكس سلبا على التوظيف وحسب تقرير صندوق النقد الدولي من المتوقع حدوث انكماش اقتصادي عالمي حاد بنسبة (-3.6%)سنة 2020 وهو أسوء بكثير مما ترتب على الأزمة المالية العالمية2008بل قد تزداد التوقعات سوء مع الموجة الثانية لفيروس كورونا في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي عكس تنبؤات صندوق النقد الدولي الذي توقع سابقا انحسار الوباء العالمي في السداسي الثاني من 2020 وعودة النشاط الاقتصادي العالمي

نسبة التوقع في النمو الاقتصادي لسنتي 2020-2021تقرير صندوق النقد الدولي

المنطقة	النمو الاقتصادي2019	توقعات 2020	توقعات2021
المملكة العربية السعودية	0.3	-2.3	2.9
الولايات المتحدة الامريكية	2.3	-5.9	4.7
الصين	6.1	1.2	9.2
الاتحاد الأوربي	1.7	-7.1	4.8
الشرق الأوسط وشمال افرقيا	0.3	-3.3	4.2

المصدر:صندوق النقد الدولي،آفاق الاقتصاد العالمي ،أفريل 2020،ص8.

2-صدمات الطلب والعرض العالمين:

ينطوي انتشار وباء فيروس كورونا على صدمات في العرض والطلب. فقد أدى اضطراب نشاط الأعمال إلى انخفاض الإنتاج، مما أسفر عن صدمات العرض. وكذلك أدى إحجام المستهلكين ومؤسسات الأعمال عن الإنفاق إلى انخفاض الطلب[1].

أ-صدمة العرض:أثرت الجائحة العالمية على كبريات الاقتصادات العالمية بالأخص الصين والاتحاد الأوربي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل مجتمعة 55%من الناتج الاجمالي العالمي وأكثر من 60 %من التصنيع العالمي، كما حدث انخفاض مباشر في عرض العمالة بسبب الوعكة الصحية التي أصابت العاملين، بدءا من مقدمي خدمات الرعاية الذين اضطروا لرعاية أطفالهم نظرا لإغلاق المدارس، وكذلك من جراء تزايد الوفيات، بكل أسف. ولكن هناك تأثير أكبر من ذلك يقع على النشاط الاقتصادي بسبب جهود احتواء المرض ومنع انتشاره من خلال عمليات الإغلاق والحجر الصحي، التي أدت إلى تراجع استخدام الطاقة الإنتاجية. وإضافة إلى ذلك، فالشركات التي تعتمد على سلاسل العرض قد لا تتمكن من الحصول على القطع التي تحتاج إليها، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي. على سبيل المثال، فالصين هي أحد الموردين المهمين للسلع الوسطية إلى بقية العالم، وبصفة خاصة في مجال الإلكترونيات والسيارات والآلات والمعدات. فأدى الاضطراب الذي تشهده بالفعل إلى انتقال تداعيات إلى الشركات التي تنفذ العمليات المتممة للإنتاج. وسوف تسهم هذه الاضطرابات معا في رفع تكاليف ممارسة الأعمال كما أنها ستشكل صدمة سلبية تصيب الإنتاجية، وتحد من النشاط الاقتصادي.

[1] www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09

تأثير كوفيد-19 على اقتصاد الصين

تراجعت أنشطة الصناعة التحويلية والخدمات بشكل هائل. ويبدو أن الخدمات أشد تضررا بكثير من الصناعات التحويلية.

(مؤشر مديري المشتريات في قطاع الصناعة التحويلية، معدل موسميا، 50+ = توسع)

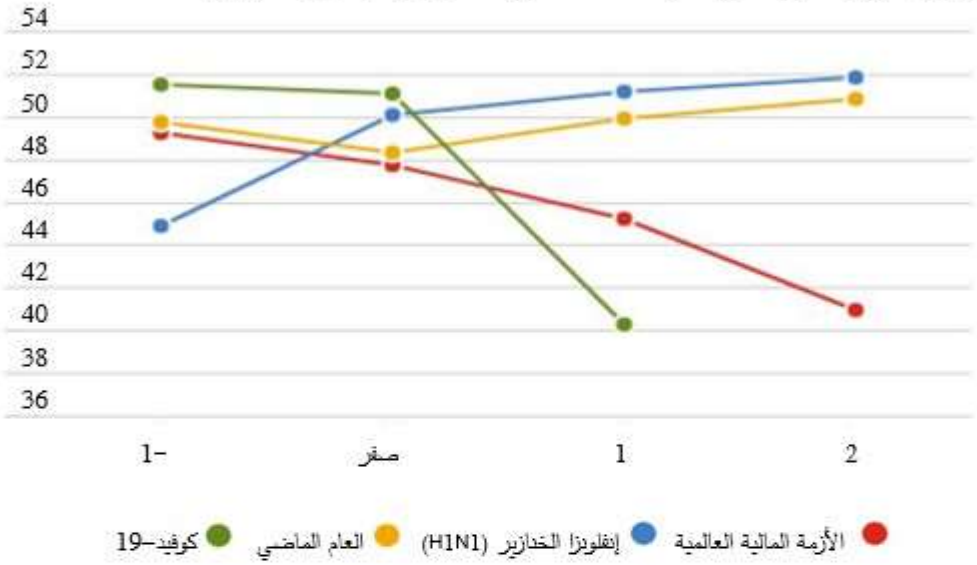

(مؤشر مديري المشتريات في قطاع الخدمات، معدل موسميا، 50+ = توسع)

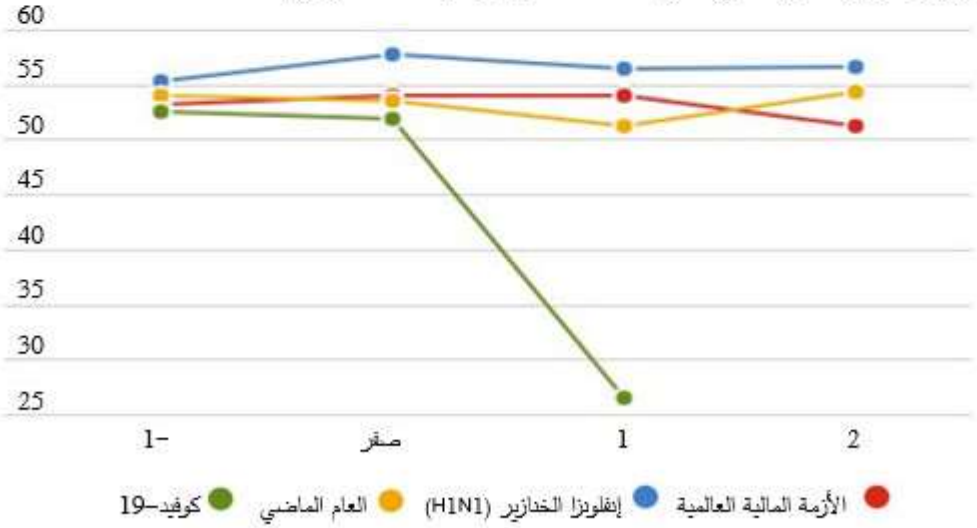

المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يبين المحور السيني الأشهر التي انقضت منذ وقوع الحدث المشار إليه، و t = صفر تعبر عن شهر التأثير الأولي. وتواريخ البدايات المحددة حسب الحدث هي: كوفيد-19 = مرض فيروس كورونا 2019 (يناير 2020)، و H1N1 = السلالة الفرعية A من فيروس إنفلونزا الخنازير (إبريل 2009)، والأزمة المالية العالمية (سبتمبر 2008)، والسنة الماضية = يناير 2019.

وكذلك انخفض العرض والطلب في العالم على أسهم بورصات شحن المواد الجافة كمواد البناء والسلع الأولية على غرار ما شهدته أكثر مراحل الأزمة المالية العالمية حدة، بسبب تراجع النشاط

الاقتصادي المقترن ببذل جهود غير مسبوقة لاحتواء المرض. وليس لهذا الانخفاض مثيل في فترات انتشار الأوبئة السابقة أو حتى بعد هجمات 11 سبتمبر.

تكاليف الشحن

يتضح من مؤشر الشحن حدوث هبوط حاد في معدلات تأجير السفن منذ بدء تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

(مؤشر بورصة البلطيق للمواد الجافة (Baltic Dry Index)، شهر واحد قبل تاريخ بداية الحدث = 100)

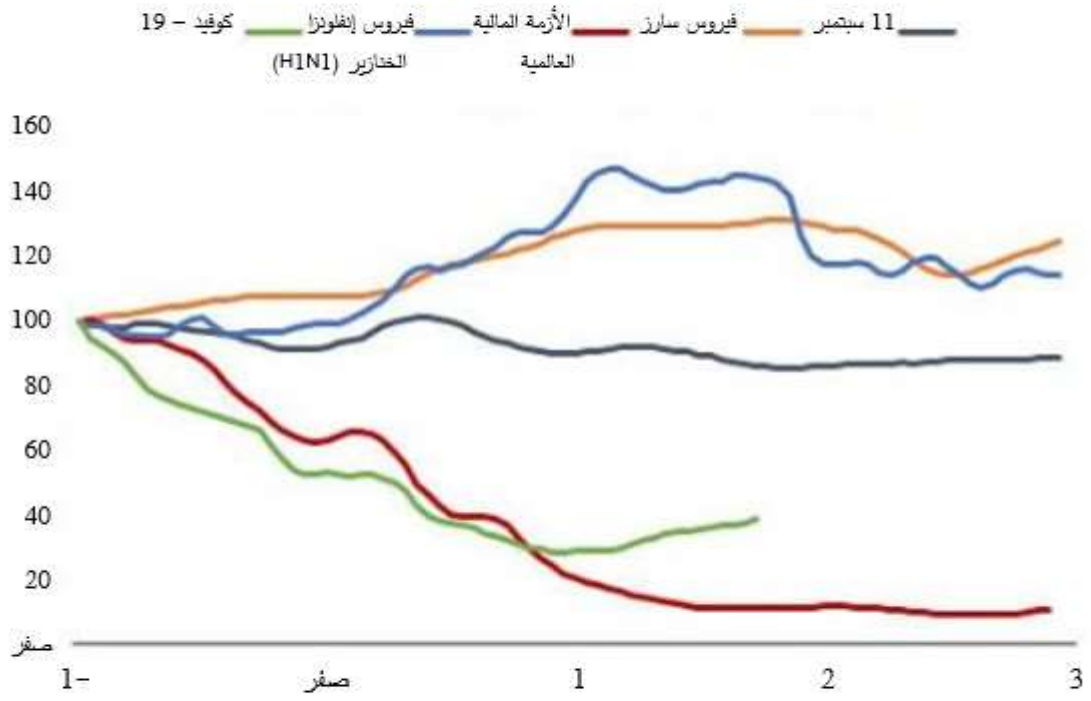

المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يبين المحور السيني الأشهر التي انقضت منذ وقوع الحدث المشار إليه و t = صفر تعبر عن شهر التأثير الأولي. وتتوافر البيانات الأساسية على أساس تواتر يومي. وتواريخ البدايات المحددة حسب الحدث هي: كوفيد-19 = مرض فيروس كورونا 2019 (11 يناير 2020)، وH1N1 = السلالة الفرعية A من فيروس إنفلونزا الخنازير (15 إبريل 2009)، والأزمة المالية العالمية (15 سبتمبر 2008)، وفيروس سارز = متلازمة الضائقة التنفسية الحادة الشديدة (16 نوفمبر 2002) و11 سبتمبر = (11 سبتمبر 2001).

ب- **صدمة الطلب**،:أحدث الوباء العالمي هلعا وعدم اليقين على مستوى القطاع العائلي وقطاع الأعمال باستثناء الطلب على المستلزمات الطبية، وهو ما أحدث تراجعا في مستوى الإنفاق نتيجة

لخسائر الدخل، والخوف من انتقال العدوى، وتصاعد أجواء عدم اليقين. وربما أقدمت الشركات على تسريح العمالة لأنها غير قادرة على دفع رواتبها. ويمكن أن تكون هذه الآثار حادة بصفة خاصة في بعض القطاعات كالسياحة والسفر –

3-السفر والسياحة العالمية:تواجه صناعة السفر العالمية خاصة شركات الطيران وشركات النقل البحري تراجعا رهيبا في النشاط، خاصة أما اغلاق الوجهات السياحية ففي سوق الأسهم الأمريكية، تضررت أسعار أسهم خطوط الطيران بشكل غير متناسب، على نحو مماثل لما حدث في أعقاب الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر لكن الضرر الذي أصابها أقل مما كان عليه الوضع بعد الأزمة المالية العالمية. وبالإضافة إلى هذه الآثار على مستوى القطاعات، فتدهور مشاعر المستهلكين ومؤسسات الأعمال يمكن أن يدفع الشركات إلى توقع انخفاض الطلب مما يؤدي بها إلى الحد من إنفاقها واستثماراتها. وهذا الأمر سيؤدي بدوره إلى تفاقم حالات إغلاق الشركات وفقدان الوظائف.

استجابة أسعار الأسهم في الولايات المتحدة

تضررت أسعار أسهم خطوط الطيران على نحو غير متناسب.

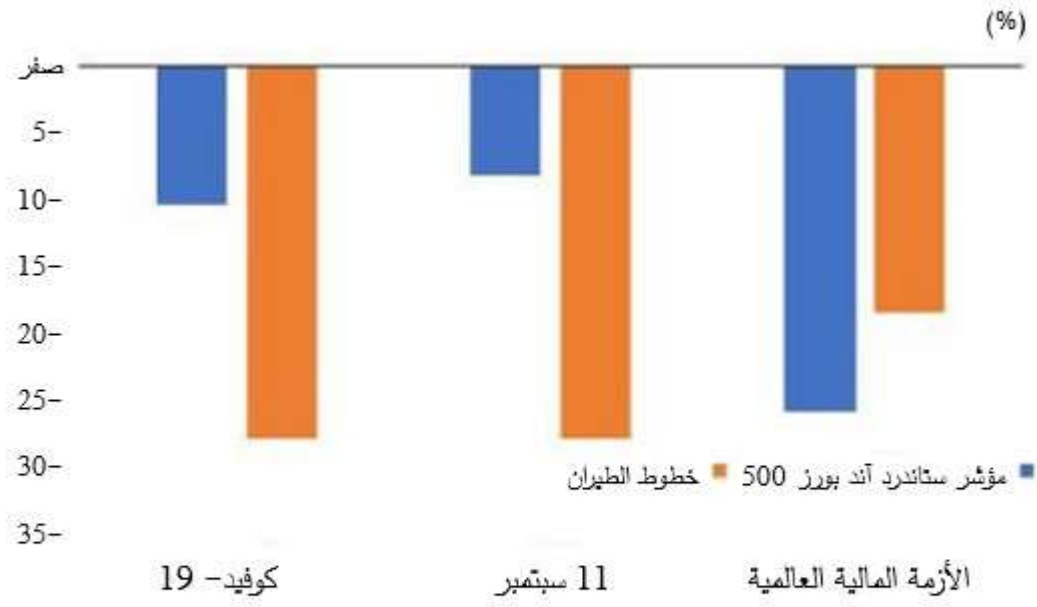

المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: صدرت الاستجابات بعد مُضي عشرة أيام عمل. وتواريخ البدايات هي 20 فبراير 2020 في حالة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، و10 سبتمبر 2001 في حالة هجمات 11 سبتمبر، و26 سبتمبر 2008 لبدء الأزمة المالية العالمية (شهد بعده مؤشر ستاندرد آند بورز 500 أشد حالات انكماش له على مدى عشرة أيام).

4-القطاع المالي: تكاليف الاقتراض يمكن أن ترتفع مع تشديد الأوضاع المالية، نظرا لتشكيك البنوك في قدرة المستهلكين والشركات على سداد القروض في الوقت المحدد لها. ومن شأن ارتفاع تكاليف الاقتراض أن يكشف عن مواطن الضعف المالي التي تراكمت خلال سنوات انخفاض سعر الفائدة، ويؤدي إلى تصاعد المخاطر من عدم إمكانية تمديد الديون. ومن شأن انخفاض الائتمان أن يزيد من تباطؤ النشاط الناجم عن صدمات العرض والطلب.

5-قطاع الطاقة العالمي:كانت لأزمة وباء الكورنا أثار وخيمة على أسعار الطاقة بفعل التراجع الكبير للنمو الاقتصادي العالمي وتوقف النشاط بسبب اجراءات الحجر الصحي والاغلاق ، وحسب وكالة الطاقة العالمية فإن الانخفاض المتوقع في استهلاك النفط سيكون أكبر انخفاض في الطلب(12 مليون

برميل يوميا)، وهو ما أدى الى تهاوي أسعار النفط إلى مستويات دنيا، وقد أظهرت قوى السوق أن حدة انخفاض أسعار الطاقة يؤثر على جميع المنتجين من خلال التخفيضات الكبيرة في الإنتاج بما في ذلك دول الأوبك والدول خارج الأوبك وكان هذا أسرع من المتوقع بفعل انتشار الوباء واستمراره لأشهر عديدة.

6-الحاجة إلى سياسات اقتصادية موجهة

نظرا لأن التداعيات الاقتصادية تنشأ بصفة خاصة عن وقوع صدمات حادة في قطاعات محددة، تعيّن على صناع السياسات تنفيذ إجراءات جوهرية موجهة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية، والسوق المالية، لمساعدة الأسر ومنشآت الأعمال المتضررة.

- استهداف الأسر ومنشآت الأعمال المتضررة من اضطراب العرض وهبوط الطلب لكي تحصل على تحويلات نقدية، ودعم على الأجور، وتخفيف ضريبي، بحيث تُقَدَّم المساعدة للناس على تلبية احتياجاتهم ولمؤسسات الأعمال لكي تحافظ على سلامة أوضاعها. على سبيل المثال، اتخذت إيطاليا إجراءات مختلفة منها مد المواعيد النهائية المحددة لسداد ضرائب الشركات في المجالات المتضررة ووسعت نطاق تغطية صندوق تكملة الأجور ليقدم دعما لدخل العمالة التي يتم تسريحها، وقدمت كوريا دعما على الأجور لصغار التجار ورفعت إعانات الرعاية المنزلية والباحثين عن عمل، وألغت الصين مساهمات الضمان الاجتماعي من مؤسسات الأعمال بصفة مؤقتة. وبالنسبة لمن تم تسريحهم، يمكن زيادة تأمينات البطالة مؤقتا، بمد فترتها، أو زيادة الإعانات، أو تخفيف شروط الأهلية للاستفادة منها. وفي حالة عدم إدراج الإجازات لأسباب مرضية أو عائلية ضمن المزايا الاعتيادية، ينبغي أن تنظر الحكومات في تمويلها والسماح للعاملين الذين يصابون بوعكة صحية أو لمن يتولوا رعايتهم المكوث في منازلهم دون خوف من فقدان وظائفهم أثناء فترة الوباء.

-ظلت البنوك المركزية مستعدة لتقديم سيولة وفيرة للبنوك والشركات المالية غير المصرفية، ولا سيما تلك التي تقرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي ربما كانت أقل استعدادا لمواجهة اضطراب حاد. كما قامت الحكومات بتقديم ضمانات ائتمانية مؤقتة وموجهة لتلبية احتياجات هذه الشركات إلى السيولة على المدى القصير. على سبيل المثال، توسعت كوريا في الإقراض لأغراض عمليات مؤسسات الأعمال وتقديم ضمانات على قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضررة. ومن شأن أجهزة التنظيم والرقابة على الأسواق المالية كذلك أن تشجع على تمديد آجال استحقاق القروض مؤقتا وعلى أساس إطار زمني محدد.

- التنشيط النقدي الأوسع نطاقا كتخفيض أسعار الفائدة الأساسية أو شراء الأصول لرفع مستوى الثقة ودعم الأسواق المالية إذا واجهت السوق مخاطر من تشديد الأوضاع المالية بشكل كبير والدفعة المالية التنشيطية واسعة النطاق التي تتسق مع الحيز المتاح للتصرف في المالية العامة يمكن أن تساعد على زيادة الطلب الكلي لكنها ستزداد فعالية على الأرجح عندما تبدأ عمليات الشركات في العودة إلى الوضع الطبيعي. ففي الصين مثلا قدمت لجنة البرنامج والميزانية دعم السياسة النقدية وعملت على حماية استقرار السوق المالية من خلال جملة التدابير الرئيسية التالية : ضخ السيولة بمبلغ 3.33 تريليون يوان (إجمالي) في النظام المصرفي عبر عمليات السوق المفتوحة (عمليات إعادة الشراء العكسية ومرافق الإقراض متوسط الأجل) ؛ توسيع تسهيلات إعادة الإقراض وإعادة الخصم ا • ي لدعم مصنعي المستلزمات الطبية والضرور ت اليومية، الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الزراعي بأسعار فائدة منخفضة؛

أما دول الاتحاد الأوربي فقدمت خطة انقاذ مالي بأكثر من 750 مليار أورو لنشيط الاقتصاد.

خلاصة:

وجَّهت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ضربة موجعة إلى اقتصاد عالمي يعاني بالفعل من الهشاشة . ومع أن النطاق الكامل للآثار البشرية والاقتصادية للجائحة لن يتضح قبل مرور بعض الوقت، فإن الخسائر في هذين المجالين ستكون كبيرة. وتجعل مواطن الضعف القائمة بالفعل على صعيد الاقتصاد الكلي بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية عرضةً لاضطرابات اقتصادية ومالية، وقد يحد هذا من قدرة وفعالية المساندة على صعيد السياسات في وقت تشتد فيه الحاجة إليه. وحتى مع وجود مساندة السياسات، فمن المتوقع أن تكون التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا طويلة الأمد .

أسئلة تقييمية حول المحور السادس:

-قام نظام بريتون وودز Bretton Woods system على ثلاث دعائم أساسية اشرحها باختصار؟

-عرف العولمة الاقتصادية والمالية وأذكر أهم مظاهرها؟

-تشكل العولمة حسب احد الاتجاهات مرحلة من مراحل الهيمنة الرأسمالية؟ ما هي المبررات والوقائع التي يستند إليها هذا الرأي؟

-انبثقت عن اتفاقية بريتن وودز ثلاث مؤسسات اقتصادية دولية كان لهما أثر واضح في تشكيل الاقتصاد العالمي الحديث اشرح ذلك؟

-اشرح نموذج التصنيع الذي ساد في دول جنوب شرق آسيا في بدايات استقلالها؟

-هل هناك أوجه اتفاق بين أزمة الكساد الكبير والأزمة المالية 2008؟

-ما هي التداعيات الاقتصادية لأمة 2008 على أسعار الطاقة؟

-ما هي التداعيات الاقتصادية الراهنة لازمة الوباء العالمي (covid19)؟

1- ابراهيم كبة، **دراسات في التاريخ الاقتصادي والفكرالاقتصادي** ، مطبعة الإرشاد بغداد،1970.

2- ابن منظور، **لسان العرب**، دار إحياء التراث و مؤسسة التاريخ العربي، لبنان بيروت، ط 1 ،1996.

3- أحمد ابراهيم منصور ، **المعرفة الاقتصادية –دراسة في النسق التاريخي والعقدي(الاقتصاد الاسلامي أنموذجا)**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية،2013.

4- أحمد فريد مصطفى، **تطورالتاريخ الاقتصاد الإسلامي والوضعي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2007.

5- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **تطورالفكروالوقائع الاقتصادية**، مؤسسة . شباب الجامعة، مصر،2000.

6- إسماعيل سفر، عارف دليلة، **تاريخ الأفكارالاقتصادية**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،سوريا .1990 -1989.

7- إسماعيل محمد علي، **تطورالفكرالاقتصادي**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2011

8- بروش زين الذين، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف،2006/2005.

9- بن طاهر حسين، **مدخل إلى الوقائع الاقتصادية**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

10- بوقرة اربح، خبابة عبد الله، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرون**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، .2000

11- حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، عالم المعرفة، الكويت،

12- حامد بن عبد الرحمان الجنيدل، **مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي** ، المجلد 1.

13- حسين بن طاهر، **مدخل إلى الوقائع الاقتصادية**، دار بهاء الذين للنشر والتوزيع، الجزائر..2010.

14- حكومة دبي-إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية-،**العولمة الاقتصادية فرص أم تحديات**،2007.

15- خبابة عبد االله، بوقرة اربح، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية . 2009 .

16- خالد ابو القمصان، **موجزتاريخ الأفكارالاقتصادية عبرالعصور**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

17- دويدار محمد، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الإسكندرية، مصر، 1993.

18- رفعت السيد العوضي، **تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد-المساهمة العربية العقلانية**-دار البحوث للدراسات الإسلامية واحياء التراث،دبين الامارات العربية المتحدة،ط1.

19- زينب حسين عوض الله وآخرون، **أصول الاقتصاد السياسي**، دار الجامعة الجديدة لنشر، إسكندرية، مصر، 2000.

20- سعاد حوحو، **تاريخ الوقائع الاقتصادية**،جامعة محمد خيضر ، بسكرة،2014-2015..

21- سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكرالاقتصادي في الإسلام**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر .2002والتوزيع، لبنان.1979

22- صادق هادي، **محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية**،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير،جامعة سطيف1.

23- عارف دليلة ، **الاقتصاد السياسي**، منشورات جامعة حلب، سوريا ،1979.

24- علي بلارو، **محاضرات في الوقائع الاقتصادية**، 2007-2008

25- محمد ابراهيم غزلان ، **موجزفي العلاقات الاقتصادية الدولية وتاريخ الفكرالاقتصادي** ، دار الجامعات المصرية 1967.

26- -Bierman, Harold. **"TheStock Market Crash 1929** ". EH.Net Encyclopedia, edited by Robert Whaples. August 11, 2004. URL http://eh.net/encyclopedia/article/Bierman.Cras

27- -Pierre Gervais. **Les origines de la révolution industrielle aux Etats-Unis**. Editions de l'EHESS, **2004.**

28- www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09

29- https://www.madariss.fr/HG/